

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

كتاب

مرجعي عن الثورة التحريرية

1962-1954

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية

1962 . 1954

رئيس المشروع
د. محمد العربي الزبيري

الأعضاء:

- د. عامر رحيله.
- أ. لزهر بديدة.
- أ. سيد علي مسعود.
- أ. محمد ودع.

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين

بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



سازمان اسناد و کتابخانه ملی



ریشه های پائین
گلیلی مختاری عثمانی
۱۵۸۱-۲۰۰۷

کوشا امیری
سازمان اسناد و کتابخانه ملی

پارسیان
شلیلی
عده
معاهده
شروع شد

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
سازمان اسناد و کتابخانه ملی

الإيداع القانوني : 1581/2007

ر.د.م.ك : ISBN.978-9961-846-31-5

تصدير بقلم معايى وزير المجاهدين
السيد : محمد الشرف عباس

كثيراً ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مقادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روایته والتاريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الاستنتاج المشحون بفضةِ أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحملها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكتونات، والمليء أيضاً بالحرارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخلوا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو؛ والتي ما اتسع حقلها وعلا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فيما من سلوك غالب لا يغير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الوعائية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوتو مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حثّ الهمم ونَهَى إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطال التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرّفاتها .

قالها فخامته بلغة واضحة إننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي يجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتضمنون ولا يكونون تبعاً لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلافاته.

وقد تم الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأساس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والانتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكوناً بالغالطات والتغub في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وأنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمة الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات واحتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز: كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

واني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عنون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم يقلل
مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تاكيداً لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، متربطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشاته سنة 1995، فإن الهدف القريب والماضي يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلاثة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون، وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة:

إنَّ هذا الكتاب الذي هو بين أيدينا اليوم والذي خصَّصناه للبحث والدراسة حول الثورة التحريرية الكبرى، هو لا محالة لبنة أخرى تضاف إلى البيانات التي جاءت لمعالجة هذا الموضوع وهو محاولة جادة لإعادة النظر في مخلفات ومنجزات الثورة الجزائرية التي دامت سبع سنوات ونصف (انوفمبر 1954 - 19 مارس 1962) لتثال في الأخير الاعتراف من المستعمر الفرنسي وتعيد للجزائر أرض وشعب سيادتها وحريتها المغتصبتين منذ الخامس جويلية 1830.

والحقيقة أننا توخيانا في البداية من هذا العمل أن يكون مرجعاً شاملاً عن الثورة يحتوى على جميع الجوانب وال المجالات، السياسية، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية الثقافية، غير أنَّ الوقت المحدد بثلاث سنوات (11 أكتوبر 2001 - أكتوبر 2004) غير كافٍ بالنظر لكم الهائل لمخلفات الثورة وهو بالتأكيد يحتاج إلى المزيد من الوقت حتى نوفي ثورة المليون ونصف المليون شهيد حقها في الدراسة والبحث وبكل موضوعية، كما أنَّ تدخل عوامل أخرى لعل أهم عدد أعضاء الفرقـة لم يكن كافياً لاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه لأنَّ كتاباً مرجعياً عن الثورة يحتاج كما نعتقد إلى عدد كبير من الكتاب والمؤرخين.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ تقديم كتاب مرجعي وبأقلام جزائرية شابة وبرؤية جزائرية بحثة وفي هذه الأثناء يعد تحدياً نظراً لما تزخر به

الساحة من مؤلفات وكتابات تحمل بين طياتها رؤية المدرسة التاريخية الاستعمارية التي عملت ما في وسعها للتقليل من شأن الثورة ومن ثمة الحط منها، واعتبارها عملاً بربيراً قام به الخارجون عن القانون من الجزائريين، والأدهى من ذلك أن هذه الأقلام صورت تاريخنا الحافل منذ القدم إلى اليوم بمنظور استعماري الهدف منه تشكيك الجزائريين في تاريخهم وحضارتهم وبالتالي العمل على تكوين شخصية جزائرية مستتبة حضارياً، ليس لها من ملجاً غير الارتماء في الأمة الفرنسية التي سترجحها من عوالم الظلمات إلى عوالم النور ومن عوالم الجهل إلى عوامل العمل ومن التخلف إلى مصاف التطور والرقى.

ولعلنا نلاحظ أن الحملة شديدة الوطأة وأن الضربات تتلوها الضربات، وأن أقلام وأبوااق المغتصبين السابقين لا تفتّ تصمت أو تتوقف، وأن الملتقي لها عاجزة – حتى هذه اللحظة – عن التعبير حتى عن آهاته أو توجعاته. وأصبحنا نسمع ونقرأ جهاراً نهاراً، ومن الجزائريين بالاسم لا بالبوة، أتنا كنا عبارة عن مجموعات بشريّة همجية وأننا كنا طوال تاريخنا تحت إدارة وقيادة غيرنا من المستعمرين، خاصة أولئك الذين حملوا معهم راية الدين الإسلامي لهذا الوطن؟!.

وهكذا تمكّنت المدرسة الاستعمارية الفرنسية من بث روح الشك فيها حتى أصبحنا لا نكتب ولا ننطق إلا بما تملّيه الإدارة الاستعمارية علينا، وعجزنا عن رفع التحدّي والتخلص من عقدة المستعمر السابق، وإذا بقي الأمر على هذا الحال فإن ما ينتظرون لا تحمد عقباه، وسيكون

وضع البلاد والعباد في خطر دائم، وحينها لن يكون للندم معنى ولا للحسنة مغنى!!

في هذا الظرف العصيب، وفي ظل تكافث المجموعات والضربيات التي تحملها الأقلام الفرنسية، يأتي إنجازنا هذا لنفض بعض الغبار وكشف بعض الأسرار ودحض الافتراضات والأكاذيب، وإزالة الشك من التي قدمتها جبهة التحرير الوطني وسليلها جيش التحرير في داخل البلد وخارجها بالسلاح البندقية والرشاش، والقلم والكلمة، والوقوف عند أهم محطات ايجابياً وسلباً، لأن الثورة في أخيراً هي حركة أناس يخطئون ويصيبون ولكننا نظرتنا النهائية إلى النتيجة. وهل تحقق كل أو جزء من الأهداف التي كانت مبرمجة سلفاً، وهل صوب قادة الثورة بعض من أخطائهم، أم تمادوا فيها؟ هل كانت الثورة الجزائرية ثورة جذرية ت يريد أن تقتلع جذور الاستعمار وتحرير الأرض والإنسان؟ أم كانت حرباً عسكرية هدفها إجلاء القوات الاستعمارية من البلاد؟ وبعدها لكل حدث حديث؟ هل كانت الثورة الجزائرية نابعة من أعمق المجتمع الجزائري، معبرة عن الالم وأماله؟ أم هي ثورة قادها بعض من أصحاب السوابق العدلية الذين لأهم لهم سوى مصالحهم الشخصية والانتقام من القوات الفرنسية بطريقتهم الخاصة؟ كيف صورت مواثيق الثورة الإنسان الجزائري؟ وما هي المشاريع والأهداف التي أبدتها للنهوض والرقى بالإنسان الجزائري والعمل على جعل الجزائر دولة قوية مرفوع رأسها عالية همتها، متقدمة في شتى النواحي

قبلة للمقهورين وعبرة للمتختلفين ومحل تقدير واحترام من الكبار المتقدمين والمتقدرين؟! أين يمكن أن نصنف الثورة الجزائرية إقلياً وعالمياً؟ فهل هي الأقل شأناً منها؟ أم توضع معها بنفس الدرجة؟ أم هي الأكبر والأهم بالنظر لما أحاط بها من ظروف ومعطيات وعوامل؟

لقد بات في حكم المؤكد أن الثورة الجزائرية التي تمكنت من زعزعة خمس حكومات فرنسية والإطاحة بالجمهورية الرابعة، وجعلت الجنرال ديغول يظهر ألف مرة في كل خطوة يخطوه ليه جديرة بالاحترام والتقدير والإشادة والتنويه. لقد كان كل الساسة الفرنسيون في الجزائر وبارييس مؤمنون إيماناً لا شك فيه أن الجزائر أرض فرنسية وأنها ستبقى كذلك مهما كلف الثمن، غير أن الواقع المتلاحم أكدت عبر هؤلاء حتى عن السيطرة عن قصر الاليزي فكيف لهم بالسيطرة عن ثورة شعب أصبح يرفض بأي الأشكال التواجد الفرنسي على أرضه وحتى الجنرال ديغول الذي جاء متقدماً ومخلصاً لفرنسا أوجد نفسه بعد أيام قصير من حكمه يدور في حلقة مفرغة وأصبح بين فكر كماشة فإما أن يعترف بالواقع المر وهو أن الشعب الجزائري ما عاد يريد (يرغب) في الفرنسيين ومن ثمة فإن تواجد هؤلاء على أرض الجزائر غالباً من باب المستحيل، أو أن يرضخ لإرادة المعمرين الذين لا لهم سوى البقاء في الجزائر ولو كلف ذلك حياة الشعب الفرنسي كله، وماعدا ذلك فإنه تراجع وخيانة بالنسبة لهم.

وعلى هذا الحال ساير الجنرال ديغول الوضع لدى أربع سنوات

كاملة شهد فيما بنفسه على الخسائر الكبرى لفرنسا وعلى الوضع الحرج الذي ألت إليه بلاده داخليا وخارجيا، وهو ما جعله في الخير مضطرا لا مخيرا إلى الرضوخ إلى إرادة جبهة التحرير الوطني ومن معها من القوى إليه عالية والامتثال إلى الأمر الواقع ومن ثمة الدخول في المرحلة النهائية من الثورة و المباشرة مفاوضات مع قادة الثورة، غير مبال بكل الأصوات الفرنسية الداعية إياه إلى إبقاء الجزائر فرنسية، فيما كان جوابه إلا أنه لا خيار اليوم إنها التضحية بالجزائر أو التضحية بفرنسا ووحدة جيشه وأرضها وقد فضلت (بنود ديفول) التضحية بالجزائر، وهكذا حفظت جبهة التحرير الوطني نسبيا مما كانت تصبووا إليه لا وهو إقرار الفرنسيين بالا مرا الواقع وإعادة بعض الحق إلى أهله ، والاعتراف بان الجزائر التي غيّبت تدوله وهمتها مجتمعها من فيما يبغى و في السبيل التي يريد أن يسلك.

لقد حصل كل ذلك، بعدهما كانت الأغلبية من أطراف الحركة الوطنية وحتى من داخل حزب الشعب نفسه تشكي في إمكانية نجاح أو عمل أو حركة ضد فرنسا. نظراً للتباين القوى بين الطرفين (الفرنسي والجزائري) لأن السؤال المطروح حينها هل بالمكان مواجهة القوى الفرنسية العاتية بالإدارة فقط مع بعض الأسلحة الخفيفة والتي غالبًا معظمها الصيد أو لم يعد بعضها صالحًا. ورغم صعوبة الظروف والمعطيات عمل مجموعة من الشباب المؤمن بالانتصار المجازفة وقرروا خوض المعركة، بعدهما استفادوا من التجارب الماضية ويات من الحكم

المؤكد لهم أن العمل السياسي والمطالبة السلمية لم تعد تجدي مع الفرنسيين الذين لن يفهموا إلا لغة السلاح.

هؤلاء الشبان الذين فضلوا التضحية ونكران الذات والخروج من حالة التسويف والماطلة التي غلت على قيادة الحرب من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب)، تأكيد لهم بعد الانطلاقرة وحالة الرعب والفوضى التي باتت عليها الإدارة الاستعمارية سواء التي في الجزائر أو التي في باريس أن الانتصار على المحتل ممكن ومتاح إذا ما عرفوا كيف يسيرون المعركة إلى النهاية، وهكذا تمكن شبان جبهة وجيش التحرير الوطنيين من تقويض أركان الاستعمار، وتحطيم خرافية الجزائر فرنسية.

إن هذا الإنجاز الذي حققه جبهة التحرير الوطني لم يكن سهلاً أو يسراً بل كان صعب المنال قدم خالله الشعب الجزائري صوراً رائعة في التضحية والتحدي. تأكيد بعدها الفرنسيون من استحالة بقاءهم في الجزائر وأن هذا الشعب المنضوي تحت قيادة جبهته يرفضهم ويمقتهم فهو مختلف عنهم تماماً في الدين واللغة والعادات والتقاليد....

غير أن الإشادة بهذا الإنجاز المهم لا تمنعنا من الاعتراف أن جبهة التحرير الوطني قد ارتكبت بعض الأخطاء في مسيرتها تمثلت خاصة في بعض الانحرافات الإيديولوجية وتحديداً مع انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 عند ظهر في مواثيق الثورة تلك

المفاهيم والمصطلحات الدالة على توغل بعض العناصر اليسارية في أجهزة الثورة وكان لهؤلاء الدور المهم في جر جبهة التحرير إلى تبني بعض الأفكار النظريات الشيوعية واللانكة وهو ما جعل منطلق الايديولوجي للثورة يطرأ عليه نوعا من التغيير السلبي الذي لا يتماشى مع الهوية والشخصية الجزائرية لأن بيان الفاتح نوفمبر ركز على أن الهدف المنشود من الثورة هو إعادة بعث الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، غير أن مؤتمر طرابلس 59/60 وما تلاه غير من هذه الوجهة وجعلها تتخذ منعطفا آخر يعتمد على الايديولوجية الماركسية التي تحمل في مضمونها الفلسفة الشيوعية التي يرفضها الشعب الجزائري المسلم.

لقد توقفنا في هذا الكتاب عند الكثير من النقاط التي نراها ضرورية لفهم حقيقة ما وقع خلال فترة الثورة ومن ضمن هذه النقاط هناك التي تناولتها بكثير من الشرح والإسهاب نظرا لخطورتها وحساسيتها وأهميتها على ماضي الجزائر ومستقبلها. وهناك نقاط أخرى حاولنا التوقف عندها لكن دون توسيع لأنها لا تحتاج لا كثرة ذلك. كما أنها لم نهمل بعض الجوانب التي ما تزال مثار جدل وخلاف، ولو أنها لم نوافيها حقها من الدراسة والتحليل، نظرا لما تزال تخبيه من معطيات ومعلومات موثقة، ونظرها من جهة أخرى لعدم كفاية المدة التي نراها غير كافية لإنجاز مؤلفا مرجعيا منهم يخدم الثورة الجزائرية ولا يترك شاردة ولا واردة إلا سجلت فيه؟

هكذا إذن شمل هذا البحث مرحلة ما قبل الثورة أي الفترة المتدة ما بين سنتي 1945 - 1954 ثم تم التطرق إلى ظروف اندلاع الثورة داخليا وخارجيا وبعدها تطور مسار هذه الثورة على جميع المستويات، السياسية والعسكرية والدبلوماسية والفكرية.... كما تناول تطور الموقف الفرنسي من الثورة من يوم اندلاعها إلى يوم الذي افتعل فيه هذا الطرف بضرورة الاعتراف بالثورة الجزائرية ممثل شرعياً وحيداً للشعب الجزائري ويكيان وشخصية هذا الشعب العربي المسلم، المختلف تماماً عن الشعب الفرنسي الأوربي المسيحي.

لقد عملنا في هذا البحث على تقديم وتصحيح بعض المفاهيم والمصطلحات (باعتبارها المفاتيح الضرورية لفهم التاريخ) وإن كنا لا نعتقد أننا قلنا الموضوع، فهو ما يزال يحتاج إلى جهد الكثير من الوطنيين المخلصين الذين تمكنا من أدوات البحث وأصبحت ميسرة بين أيديهم فهم وحدهم يمكنهم تقديم تاريخ الجزائر عموماً والثورة خصوصاً على وجهة الأكمل وصورته المقاربة للحقيقة. وأخيراً سجلنا أهم الاستنتاجات واللاحظات في الخاتمة كما جمعنا عدداً مهماً من الوثائق والمعلومات فضلنا تذليل البعض منها في الملحق الكتاب.

إننا نعتقد بأن ما نقدمه اليوم في هذا الكتاب المرجعي سيكون فعلاً كذلك من حيث التطرق لأغلب مراحل الثورة، ولكنه سيكون وهذا هو الأهم مرجعاً وقاعدة سليمة وصلبة لانطلاق في بحث كل النقاط

الواردة فيه بكثير من التحليل والتفصيل للكثير من الدارسين والباحثين، وهذا هو ما نصبو إليه ونرجو أن يتحقق وأن تلتقي الأقلام الجزائرية الخالصة لتدوين هذه المرحلة المهمة من تاريخنا.

الفصل الأول

١- اندلاع الثورة الفرنسية وبيان أول مارس 1954

- ظروف اندلاعها

٢- التجهيز السياسي لبيان أول مارس

- السياسة الداخلية

- السياسة الخارجية

٣- ردود الفعل الأولى

- ردود الفعل المؤسسة

٤- ردود فعل الشكيارات الوطنية

الفصل الأول

بيان أول مارس 1954 في تاريخ

- موقف الشركة الوطنية لجزر العرب (الإسماعيلية)

جـ- موقف الدول العربية من اندلاع الثورة الفرنسية

III- أزمة ثانية لمحمد ناصر 1955 وبيان 1956

- النتائج الداخلية

- النتائج الخارجية

IV- ظروف اعتماد مذكرة المصالحة 1956 وبياناته

١- ظروف اعتماد مذكرة المصالحة

٢- النتائج السياسية

- على المستوى الداخلي

- على المستوى الخارجي.

3- النتائج العسكرية:

1- التقسيم الجغرافي الجديد.

2- هيكلة جيش التحرير الوطني.

4- النتائج التنظيمية:

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية: CNRA

- لجنة التنسيق والتنفيذ: CCE

V- المنظمات الجماهيرية :

1- دور الفلاحين.

ب- الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ج- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

د- الاتحاد العام للتجار الجزائريين.

هـ- دور المرأة.

اندلاع الثورة الجزائرية وبيان أول نوفمبر 1954:

1- ظروف الاندلاع:

لقد كانت سنة 1954، عصيبة على مسار الحركة الوطنية وبصفة خاصة حزب الشعب الجزائري⁽¹⁾ الذي أصبح يعيش على وقع أزمات متعددة وخطيرة تجلت ، في تصاعد الصراع بين أعضاء اللجنة المركزية بقيادة السيد بن يوسف بن خدة والزعيم التاريخي للحزب السيد مصالي الحاج⁽²⁾؛ وعلى إثر هذه الأزمة ظهرت مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة⁽³⁾ يتقدمها السيد محمد بوضياف⁽⁴⁾ الذي تولى في شهر مارس 1954 تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽⁵⁾ وذلك رفقة مجموعة من الإطارات القيادية أبرزهم السادة : سيد علي عبد الحميد بشير دخلي والأمين العام السابق للحزب السيد حسين لحول وقد وضعت هذه اللجنة هدفا واضحاً لمبررات وجودها، وهو البحث عن أنجح الحلول للمشاكل القائمة التي باتت تهدد الحزب بالانفجار.

ونظراً لتباعد وجهات النظر المتعلقة بكيفية حل القضية الجزائرية بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة فإن اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تفلح في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله هذا ما أدى إلى فتور نشاطها في مرحلة أولى، ليتوقف نهائياً وتلقانياً بعد ذلك خاصة ما ظهرت إلى الوجود ما أصطلح عليه بمجموعة الاثنين والعشرين.

إنَّ مجموعة الاثنين والعشرين لم تظهر إلا بعدما باشر السيد محمد بوضياف اتصالاته مع بعض قدماء المنظمة الخاصة بالداخل واتصاله في نفس الوقت كذلك بالسادة محمد خضر، أحمد بن بلة⁽⁶⁾ وحسين أيت أحمد⁽⁷⁾، والذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري بالقاهرة.

هذه التحركات والمساعي كشفت عن وجود رغبة ملحة وأكيدة لدى هؤلاء، وهي ضرورة التعجيل بالعمل المسلح⁽⁸⁾ ووضع الجميع أمام الأمر الواقع وقد تكللت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنين والعشرين، التي عقدت اجتماعها الأول في الخامس والعشرين جوان من عام 1954 بحي المدنية بالجزائر العاصمة، هذا الاجتماع كان هاماً حاسماً، وبعد أخذ ورد أخذت المجموعة على عاتقها تبني فكرة العمل المسلح⁽⁹⁾ باعتباره الحل الوحيد والأمثل لاسترجاع الجزائر سيادتها.

لقد لوحظ في الاجتماع، غياب ممثلي منطقة القبائل، التي تعد مشاركتها في الكفاح المسلح حتمية لا بد منها لتوفير شروط نجاح الثورة التي يجب أن تكون شاملة لكافٍة أنحاء الجزائر ولذلك قررت المجموعة الاتصال بقياداتها كريم بلقاسم⁽¹⁰⁾ ونائب عمر أو عمران⁽¹¹⁾، من أجل إقناعهما بالانضمام للحركة الجديدة وقد نجح هذا المسعى وتبعاً أضيف كريم إلى القيادة الخماسية⁽¹²⁾.

التي أصبحت سدايسية قبل أن تتسع إلى أعضاء المندوبية المقيمين بالخارج⁽¹³⁾

إن نجاح مجموعة الاثنين والعشرين في خطواتها الأولى، جعلها أكثر حزماً من تحركاتها واتصالاتها السرية وعقد السنة سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة بداية من شهر سبتمبر 1954، إلى غاية آخر إجتماع لهم بتاريخ الرابع والعشرين أكتوبر 1954⁽¹⁴⁾ وفي هذه الاجتماعات درست الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة الجزائرية، كما ضبط في هذه الاجتماعات التاريخ الذي تندلع فيه الثورة، وتم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق جغرافية⁽¹⁵⁾، كما كلف السيد محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج بالإضافة إلى الإشراف على تعبئة الجزائريين خاصة بفرنسا من أجل دفعهم لساندة الثورة⁽¹⁶⁾، كما تم الاتفاق على تسمية جبهة التحرير الوطني كإطار عام للثورة الجزائرية وعلى تسمية الجناح العسكري جيش التحرير الوطني⁽¹⁷⁾ وبالإضافة ما تمت دراسته والتخطيط له وحتى تقييم المرحلة الأولى من تاريخ الثورة لتدارك النقائص ودعم الإيجابيات قرر قادة الكفاح عقد اجتماع تنسيقي لهم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ انطلاقه⁽¹⁸⁾. وبعدها تم ضبط جميع الإجراءات بصفة نهائية ودقيقة: اندلعت الثورة في موعدها المحدد في الفاتح من نوفمبر 1954. وقد أكد ذلك بيان تضمن معالم التوجهات الأساسية حاضراً ومستقبلاً.

بـ التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر:

لقد كانت بداية الكفاح المسلح إعلاناً عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وقد بشر بذلك بيان أول نوفمبر الذي تضمن نداءاً إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية⁽¹⁹⁾، تحدّت فيه معالم البرنامج والأهداف السياسية للثورة على المستويين الداخلي والخارجي، العاجل منها والأجل.

السياسة الداخلية:

منذ البداية حدد البيان مهمة هذه الحركة التجديدية على المستوى الداخلي، خاصة أن الحركة الوطنية أصبحت بعيدة عن خدمة القضية الجوهرية للشعب الجزائري وهو ما أدى بها إلى الوقوع في صراع الأشخاص مما جعل خروجها من المأزق مستحيلاً⁽²⁰⁾، وتمثل هذه المهمة في التطهير السياسي للحركة الوطنية التي ابتعدت عن خدمة المصلحة العليا للبلاد وعن المنهج الذي يخدم الشعب الجزائري والذي هو مستمد من موروثة الحضاري، هذا التطهير يمكن من القضاء على جميع مخلفات الفساد، ويعين على تجميع وتنظيم الطاقات الجزائرية السلمية من أجل تصفية النظام الاستعماري⁽²¹⁾. وهكذا رسم بيان أول نوفمبر الإطار الذي يجب أن تسلكه الثورة وطبيعة النظام الذي تطمح إلى إرساءه بعد استرجاع السيادة الوطنية.

البيان استعرض من جهة أخرى؛ الأسباب الحقيقة التي أدت إلى إعلان الثورة وبين وجوب استثمار الجهد التي بذلتها الحركة الوطنية التي استطاعت من خلا مناهضتها للاستعمار طوال الفترة السابقة، تهيئة الجزائريين نفسياً وحتى عسكرياً من أجل بلوغ مرحلة التحقيق النهائية⁽²²⁾

هذه المرحلة النهائية تهدف إلى تحصيفية الاستعمار بالسبل السياسية والعسكرية وهو ما سيؤدي حتماً إلى الاستقلال الذي يعني بالضروري إعادة بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة التي سترتكز مقوماتها الأساسية على أسس ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية وتحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني⁽²³⁾

السياسة الخارجية:

أكَّدَ بيان أول نوفمبر أنَّ الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وهو ما يعني تدوير القضية الجزائرية، ولن يتسع ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري - العرب والمسلمين - خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية⁽²⁴⁾ كما أكَّدَ البيان رغبة وتمسك، الثورة بالعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا، في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي⁽²⁵⁾ لأنَّ ذلك يعد مطلب أساسياً

لشعوب المنطقة التي تجمعها عوامل مشتركة، كالدين، اللغة، الماضي والحاضر المشترك.

أما الشعوب الأخرى التي تساند القضية الجزائرية، فإن محري البيان أكدوا على امتنانهم بذلك وتعاطفهم الإيجابي والفعال مع هذه الأمم – التي لا يزال بعضها مستعمراً – وبذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة القاضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير مصير الشعوب، وحتى لا تتهم الثورة الجزائرية دولياً بأنها اختارت لغة السلاح فقط لواجهة فرنسا، فإنها تشهد من خلال بيان أول نوفمبر العالم أجمع على أنها ترغب في إيجاد حل للقضية الجزائرية سلمياً ولذلك تدعو فرنسا – التي عليها إظهار حسن النية – إلى مفاوضات على أساس الاعتراف الشعوب الجزائري بحق تقرير المصير⁽²⁶⁾.

2- ردود الفعل الأولية:

1- ردود الفعل الفرنسية:

إن السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية، أوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلمياً. واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون؛ الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية

والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، هادئة مستقرة، وقد أدى رد الفعل هذا غير المدروس إلى سقوط حكومة منداس فرنس (27) في الخامس والعشرين فيفري 1955 (28)

وقد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئياً لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبرسعة، متهمة حيناً الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع بالجزائر.

وهكذا إذن لم تخرج تصريحات كل من السادة: روحي ليونار (29) الحاكم العام للجزائر وفرانسوا ميتران (30) وزير الداخلية الفرنسي، ورئيس الحكومة الفرنسية السيد منداس فرنس عن هذا المضمار.

روحي ليونار أصدر في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، بلاغاً وصف فيه هجمات الفاتح نوفمبر بالعمليات الإرهابية، مؤكداً في ذات البلاغ على اتخاذ إجراءات الحماية التي يتطلبه الموقف (31).

ليونار الذي لم يستطع أن يحدد بدقة الجهة المسؤولة عن اندلاع الثورة، ظل يؤكد في تحركاته وتصريحاته المختلفة بأن فرنسا ستقتضي على الخارجين عن القانون بكل قوة وفي أسرع الآجال، وبأن الجزائر كانت وستبقى فرنسية، كما وجه جملة من

الاتهامات العشوائية لعدة أطراف، محملاً إياها مسؤولية ما يقع في الجزائر، ففي الحين الذي اتهموا أطراضاً خارجية بالضلوع فيما يحدث بينهم مباشرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية،
بالوقوف وراء الأحداث الأخيرة⁽³²⁾

السيد فرانسوا ميتران أصدر من جهته، باسم وزارته في الثاني نوفمبر 1954 بياناً، يستنكر فيه هجمات أول نوفمبر،
معتبراً إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة⁽³³⁾،
مؤكداً على أن فرنسا هذه العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل
معها مطلقاً، ما دامت تريد أن تحل محل السلطة الفرنسية، ومن ثم
ليس أمام "المتمردين" سواء إدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر
فرنسية ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر⁽³⁴⁾،
وبذلك قطع الطريق أمام الحلول السلمية⁽³⁵⁾.

كما جاءت ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية السيد مندانس
فرانس، على نفس منوال سابقيه إذ ندد بما وقع وأكد أن الأمة
الفرنسية لن تسمح لأحد أن يغامر بوحدتها، وهو ما يعني أن
إنفصال الجزائر أو التفريط فيها غير وارد على الإطلاق، إلى أنه
غير قابل حتى للمناقشة، غير أن هذا برأيه لا يمنع من إعادة النظر
في وضع الجزائريين، واعداً إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية و
الاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بفرنسا⁽³⁶⁾.

وأمام الجمعية الوطنية، قال مندانس فرانس أن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات المأهولة إلى زرع البلبلة وخرق النظام العام⁽³⁷⁾، وبذلك أوصى كسابقيه الباب أمام أي حل سلمي مع جبهة التحرير الوطني.

بـ- ردود فعل التشكيلات الوطنية:

عندما اندلعت الثورة، إتسمت مواقف التشكيلات السياسية الوطنية آنذاك بالتردد والمعارضة وقد تكون أسباب ذلك كما نرى في:

أولاً: أن المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح غير معروفة على الساحة، ومن ثمة، فإنه يصعب على هذه التشكيلات القبول بالأمر الواقع، والسير وراء جهة تجهل عنها كل شيء قد تدخل البلاد في مغامرة مجهلة العواقب.

ثانياً: إنشغال بعض هذه التشكيلات بأزمات داخلية شهدتها في هذه الأثناء، فبالإضافة إلى أزمة حزب الشعب التي تطرقتنا إلى بعض جوانبها، شهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين⁽³⁸⁾، ما أصطلح عليه بأزمة سبتمبر 1954⁽³⁹⁾.

ثالثاً: فشل المسعي الوحدوي بين هذه التشكيلات وجبهة التحرير الوطني المأهول إلى تشكيل جبهة تحرير الجزائر وجيشه تحرير الجزائر تكوين قيادتها جماعية ومشتركة، وقد أجهض الاتفاق المبرم في العاشر فيفري 1954 بعد تدخل المخبرات

المصرية في الأمر بإيعاز من السيد أحمد بن بلة⁽⁴⁰⁾، الذي يبدوا أن خوفه على مستقبل الثورة هو الذي دفعه إلى أن العملية لم تكن ناضجة بما يكفي لنجاحها.

غير أن موقف التردد والمعارضة لم تعد لها مبرر، خاصة بعد هجمات العشرين أوت 1955 التي استهدفت ضرب أصحاب هذا الموقف، وكذلك بعد خيبة آمال دعوة الحلول السلمية السياسية الذين أوصدت الإدارة الفرنسية الباب أمام مطالبهم.

- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري⁽⁴¹⁾:

إن العودة إلى الأحداث، تبين أن قيادة هذا الحزب، تفاجأت كغيرها، باندلاع الثورة لهذا كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة - للكفاح المسلح - لأنها تناسب والمنهج الذي اعتمدته الحزب منذ زمن طويل، في تعامله مع الإدارة الفرنسية، القائمة على أساس المطالب السياسية في إطار ما تسمح به قوانين الجمهورية الفرنسية، فالحزب وعلى لسان رئيسه السيد فرحات عباس⁽⁴²⁾ رفض في البداية أسلوب القوة والعنف المسلح، وأعتبر أن العنف لا يحل المشكلة⁽⁴³⁾ غير أن ذلك لم يمنعه من اتهام الإدارة الفرنسية المتيبة بأنها المسؤولة عما ألت إليه البلاد من فوضى⁽⁴⁴⁾.

ذات الموقف، تبناء جميع نواب الحزب سواء في الجمعية الوطنية الفرنسية أو الجمعية الجزائرية فقد عبروا عن رفضهم

لنطق القوة الذي جاءت به الثورة، متهمين من جهة ثانية السلطات الفرنسية بالتعفن السياسي الذي أدى إلى هذا الوضع، وحل الأزمة حسبهم دانما وبعد أن تبدي هذه السلطات الفرنسية رغبة حقيقة في إعادة الأمان والاستقرار، يتمثل في القيام بإصلاحات سياسية جذرية في إطار القانون الفرنسي⁽⁴⁵⁾، من جهته دعا الرجل الثاني في الحزب السيد أحمد فرنسيس⁽⁴⁶⁾ في تدخله إمام الجمعية الجزائرية إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة، تمكن من إعادة الأمان والاستقرار للبلاد⁽⁴⁷⁾.

لقد ظل السيد فرحات عباس خصوصا ورجال حزبه عموما خلال السنة الأولى للثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية، تكون كفيلة بضمان مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر⁽⁴⁸⁾، على أن تقوم هذه الإصلاحات على احترام القوانين، وإرساء مساواة فعلية بين الأوروبيين وال المسلمين⁽⁴⁹⁾.

لقد ظل السيد فرحات عباس متمسكا بالأمال وينظر استجابة الإدارة الفرنسية لمطالبـهـ، من أجل ذلك اتصل بها عدة مرات، فقد التقى بالسيد جاك سوستيل⁽⁵⁰⁾ مرتين، الأولى في نهاية شهر مارس 1955، والثانية في شهر ماي من السنة نفسهاـ وقبيل التحاقـهـ بالقاهرةـ فيـ شهر مارس 1956ـ التقىـ بالـسيد روبيـرـ لاـكـوـسـتـ⁽⁵¹⁾ـ وـنـاقـشـ معـهــ حـسـبـ عـبـاسـ نـفـسـهــ المشـكـلةـ

الجزائرية بمختلف أوجهها، كما أعاد عليه ما كان قد ذكره للسيد جاك سوستيل، وهو أن الحل الأسهل والواقعي هو إقامة دولة جزائرية لأن الجزائر الفرنسية لم تستطع تحقيق التكامل⁽⁵²⁾، لكن الرفض المطلق لطروحات السيد فرحات عباس ، من طرف الإدارة الاستعمارية، التهديدات الفعلية التي حملتها هجمومات العشرين أوت 1955 ، والتي ذهب ضحيتها بن أخيه علاوة عباس، جعلته يراجع حساباته جيداً، خاصة بعدما تأكد بأنه لم يعد هناك من يقبل بالنظام الاستعماري⁽⁵³⁾، قرر الالتحاق بالثورة في الثاني والعشرين أفريل 1956 .

- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يعتبر موقف الجمعية من أكثر المواقف غموضاً وإثارة، ذلك أنها انقسمت في الداخل إلى تيارين أحدهما يؤيد الثورة، والأخر يعارضها، أما في الخارج حيث كان يتواجد رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي⁽⁵⁴⁾، فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح، ودعا إلى الالتحاق به والالتفاف حول الثورة.

جريدة البصائر - لسان حال الجمعية - في عددها الصادر في الخامس نوفمبر 1954 ، وصفت عمليات أول نوفمبر، بالحوادث المزعجة، بالرغم من أن الجريدة تعرف في نفس العدد، بأنها لا تتوفر على معلومات الكافية حول التفاصيل والأسباب التي أدت إلى

ذلك، وهو الشيء الذي جعلها تقر بأنها لا تستطيع التعليق على ما حدث حتى يتبين لها الصواب⁽⁵⁵⁾.

كما أن البصائر، تعتقد أن السبب الوحيد لهذه الحوادث، هو الاستياء العام، الاستياء السياسي الاقتصادي، الاجتماعي، الديني والثقافي، وفي ذات العدد تعتبر أن الدواء الوحيد لحل الأزمة القائمة، هو الاقدام، ويجرأة وصدق صراحة على معالجة القضايا الجزائرية⁽⁵⁶⁾.

هذه القراءة أولية لمجموعة من أعداد البصائر⁽⁵⁷⁾، تبين أن التيار المعارض للثورة، سيطرة عليهما في البداية ومن خلالها حاول استغلال الوضع الجديد، الذين دخلت فيه البلاد للضغط على السلطات الفرنسية، عليه يحقق بعض المكاسب للشعب الجزائري، وكان هذا التيار لم يتأس من المطاطلات والترواغات الفرنسية ولعل هذا الموقف يدل على جهل مصدر الثورة من جهة، والخوف بعد ذلك من الدخول في مغامرة مجاهلة العواقب، غير أن هذا التيار وجد بالمقابل تيارا آخر ينافقه تماما في الموقف، ويجهشه حتى في جريدة البصائر نفسها.

لقد برع على السطح تيار من داخل جمعية العلماء، بداية من شهر فيفري 1955، يدعو إلى مناصرة الثورة، ويعتبرها معركة الحياة الحقيقة، وعلى هذا الأساس وصف الشيخ العربي التبسى⁽⁵⁸⁾ في افتتاحية البصائر ليوم الثامن عشر فيفري 1955

المجاهدين بأنهم رجال تمللوا وتحركوا، ودببت فيهم روح الحياة
الحرقة الجامحة التي تحطم أمامها كل معرض، مهما كان قويا،
وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة⁽⁵⁹⁾.

وتاكيدا لهذا الموقف المؤيد للثورة عارض الشيخ العربي
التبسي، مشاركة خير الدين⁽⁶⁰⁾ في المفاوضات التي دعا إليها
السيد جاك سوستيل في شهر ماي 1955 إلى جانب البيانيين⁽⁶¹⁾.

إنَّ هذا الانقسام داخل الجمعية، جعل قادة الثورة يهددون
الطرف المعارض للكفاح المسلح وعليه حملت هجمومات العشرين
أوت 1955، تهديداً مباشراً للمعارضين للثورة، وتحذيراً لهم من
مغبة مواصلة خيار المعارضة⁽⁶²⁾. وعكس تبادل مواقف الداخل،
 جاء موقف رئيسها الشيخ الإبراهيمي المتواجد بالخارج مؤيداً
 ومباركاً لاندلاع الثورة، ومن أجل ذلك أصدرت بياناً في الثاني من
 نوفمبر وأخر في اليوم الخامس عشر من نفس الشهر سنة 1954
 أكد فيها موقفه الثابت من خيار الكفاح المسلح، ويدعو بوضوح إلى
 ضرورة تأييد الثورة تأييداً مطلقاً⁽⁶³⁾.

وإذا كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة
 تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية، وأخرى تتعلق بطبيعة
 انطلاق الثورة، فإن ذلك ساهم في جعل ردود الفعل الأولى للجمعية
 تتسم بالتردد والغموض، وإذا كان الفضل يعود إلى هجمومات
 العشرين أوت 1955 التي أظهرت الثورة بمظهر القوة السياسية

والعسكرية⁽⁶⁴⁾ في الالتحاق الرسمي والكلي للجمعية بالثورة في الثاني عشر فيفري من سنة 1956، ومن خلال ما سبق التطرق إليه يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قاده في الخارج الشيخ البشير الإبراهيمي، وتبناه علمياً - الشيخ العربي التبسي في الداخل، وموقف معرض تمركز أساساً بالداخل، كان على رأسه الشيخ خير الدين، سينظم بتاريخ الثاني عشر فيفري 1956 إلى الثورة.

- موقف الحركة الوطنية الجزائرية(المصالحة):

وأخيراً تتوقف عند السيد مصالي الحاج، وحركته الجديد، التي سماها الحركة الوطنية الجزائرية التي تأسست في شهر ديسمبر 1954⁽⁶⁵⁾، بدلاً عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي حلتها السلطات الفرنسية في الخامس نوفمبر 1954⁽⁶⁶⁾ لنرى موقفه من الثورة وكيف تعامل مع المعطيات الجديدة.

لقد وجّهت السلطات الفرنسية غداة اندلاع الثورة أصابع الاتهام إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وفي هذا الصدد أكد الحاكم العام للجزائر السيد روجي ليونار، أنه ثبت بعد التحريات تورط هذه الحركة في الأحداث التي تشهدها الجزائر في هذه الأيام⁽⁶⁷⁾، وهو سبب كافي

- مواقف الدول العربية من اندلاع الثورة الجزائرية:

إذا كانت للأنظمة العربية حسابات سياسية ومبادئ دبلوماسية، تتصرف بموجبها، وتوجه مسارها السياسي؛ وهذه الأمور هي التي جعلت بعض الأنظمة العربية تقف موقف التردد والتردد من اندلاع الثورة الجزائرية فإننا نجد مواقف الشعوب العربية عكس ذلك تماماً.

فالشعوب عندما تشعر بالإهانة والسيطرة ، كل شيء يسقط عندها، فهي لا تعترف بالحسابات السياسية ، ولا تقف عند العلاقات الدبلوماسية؛ والضابط الوحيد الذي يصبح بعده يوجه سلوكها هو الحماس ، أو الاندفاع الشوري الذي يغذيه الشعور الوطني ، وخاصة إذا كانت هذه الشعوب تشعر بأن لها نفس الانتقام وفي نفس المصير⁽⁶⁸⁾، بحيث وجدناها في كل نكبة أصيبت بها الأمة العربية دانما في الطبيعة تتجاوب مع الأحداث بعفوية كبيرة، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، ورأينا كيف هبت الشعوب العربية والإسلامية قاطبة لنصرة إخوانهم الليبيين عشية الغزو الإيطالي لليبيا. فكان التجاوب كبيراً من "جاوة بلاد السندي" و"إندونيسيا" في أقصى شرق آسيا، إلى أقصى المحيط الأطلسي⁽⁶⁹⁾ ونفس الصورة تكررت إن لم نقل أكثر شجاعة وأكثر صدق وفتقه الشعوب العربية والإسلامية في نكبة فلسطين، رافعة الجهاد القدس⁽⁷⁰⁾.

لقد كان اندلاع الثورة التحريرية، بعد ما يقرب من ستة أعوام على كارثة فلسطين، وهزيمة الجيوش العربية التي تدخلت عسكرياً لمنع قيام كيان صهيوني في فلسطين، وكانت هذه الفترة فترة شعور بالمرارة والإهانة لفت بغضانها الأسود جماهير الأمة العربية مشرقاً ومغارباً، وهكذا أصبحت الشعوب العربية تعاني أثر الهران المتواتلة، ولم تجد متنفساً أو حدثاً قومياً يعيد لها جزءاً من الكرامة المفقودة، ويبيرئ لها جرحها الدامي، لذلك ما إن سمعت بنبأ إعلان الثورة الجزائرية، وانطلاق الكفاح المسلح في الجزائر، حتى اندفعت بكل عفوان لتعلن تأييدها المطلق، وتلامحها مع الثورة الجزائرية⁽⁷¹⁾.

وهكذا هبّت الشعوب العربية لمساندة الثورة الجزائرية، بما تملك من وسائل التأييد المادية والمعنوية، ويدافع الشعور الوطني والديني، وكان ذلك الاندفاع الشعبي ناتجاً عن طبيعة الثورة الجزائرية نفسها، وكذا الظروف العامة التي اندلعت فيها. فالثورة الجزائرية تعتبر من أهم الثورات العالمية في القرن العشرين، الأمر الذي جعلها تكون مثار تعجب، وإعجاب لدى الشعوب العربية، إضافة إلى ذلك فإنها اندلعت في ظروف مميزة، بحيث كانت الشعوب العربية تعيش بداية انتشار المدى التحرري، الذي بدأ تياره في الانتشار فكان هناك الوعي القومي العربي، وأوحد الشعور العربي الموحد⁽⁷²⁾.

وسط ذلك التيار التحريري الذي بدأ ينتشر في العالم، كانت الشعوب العربية لا زالت تشعر بنوع من الانهزامية، وكان المواطن العربي لا يزال يعيش بعد المذيمة في فلسطين سنة 1948 فراغا سيلسيا، وجمود فكريا، حيث كشفت هذه النكبة ضعف الصنف العربي، الذي يعكس بصدق أن الأمة العربية، كانت تعيش مرحلة التخاذل بكل ثقلها، ولم تكن الانقلابات التي حدثت في الأربعينيات وببداية الخمسينيات لتعوض المواطن العربي ما فقده أو تنسيه ما كان يعنيه، أو تشفي جراح أحزانه.

وحتى الجامعة العربية التي تأسست فرضا - ل الدفاع عنه لم تكن لتقدم له البديل المنتظر، إذ كانت تتكون من نفس الأنظمة التي كانت تستغل، وحتى الثورة المصرية كانت ما تزال إلى سنة 1956 مجرد انقلاب عسكري متوجه نحو الداخل، غارقا في مشاكل حزبية إصلاحية، أما فلسفة الثورة، والبعد العربي لها، والشعارات التي رفعتها من بعد فلم تظهر إلا بعد سنة 1956⁽⁷³⁾.

ورغم أن اندلاع الثورة الجزائرية كان قد سبقه استقلال عدة دول عربية، إلا أن ذلك الاستقلال لم يحرر الشعوب العربية من الشعور باستمرار التبعية للاستعمار بصورة أو بأخرى، فوجود عائلات حاكمة أمثال الأسرة الهاشمية في الأردن، العراق والسعوية في الجزيرة العربية، وبعض العائلات الخليجية لم يعط البديل للشعب العربي، وحتى الكفاح في تونس والمغرب، ولibia، كان

قد ارتبط بزعamas فردية أو حزبية، أما الثورة الجزائرية فلم يقادها حزب أو زعيم، بل كانت نابعة من الواقع الجزائري العربي معبرة عن الإنسان المخطهد، حيث كان ومن ثم تعلقت بها الشعوب العربية، شاعرة أن الثورة الجزائرية ثورتها وأنها التنفس الوحيد الذي يمكن أن تعبّر عنه كرهها للواقع المعاش فالتفت حولها، وتضامنت مع الشعب الجزائري في كفاحه⁽⁷⁴⁾.
أدى إلى حلها، كما أوضح ذلك السيد فرانسوا ميتيران وزير الداخلية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية⁽⁷⁵⁾، ولم تكتف الإدارة الفرنسية بحل الحزب فقط بل قامت بتغيير مقر إقامة السيد مصالي الحاج نفسه، واعتقل السيد مولاي مرياح⁽⁷⁶⁾ في الرابع نوفمبر 1954⁽⁷⁷⁾.
السيد مصالي الحاج لم يأبه لرد الفعل الفرنسي هذا، لأنه جاهر منذ إنطلاقة الثورة بموقف المؤيدة والمحرض عليها، وفي هذا الشأن بعث في الرابع نوفمبر 1954 تعليمات إلى أتباعه في فرنسا والجزائر يحثهم فيها على الالتحاق بركب الثورة ومؤازرتها، مؤكدا عليهم أن لا يتساءلوا عن من هم وراءها منبها إياهم في نفس التعليمات إلى ضرورة الحزم في الكفاح والتحكم في الحدث⁽⁷⁷⁾ ولم يتوقف السيد مصالي الحاج عند هذا الحد بل توجه في الثامن نوفمبر 1954 برسالة إلى الشعب الفرنسي عموما وإلى الطبقة العاملة على وجه الخصوص طالبا منهم المساعدة في الوضع حد

للنظام الاستعماري⁽⁷⁸⁾. وجدير بالذكر أن السيد مصالي الحاج قد أرسل في شهر أكتوبر 1954 - أي قبيل إنطلاع الثورة - السيدين أحمد مزغنة⁽⁷⁹⁾ ومبarak الفيلالي⁽⁸⁰⁾ إلى القاهرة لإقناع مندوبيه الخارج بوجهة نظره من الأزمة التي تلم بالحزب مع دراسة إمكانية تدوير القضية الجزائرية⁽⁸¹⁾ ولكن وصولهما تزامن مع إنطلاع الثورة التي كان مندوبي الخارج من بين مؤطريها ، وهو ما أدى إلى تغيير فحوى هذا الاتصال ، إذ أن الطرفين دخلا في محادثات طويلة ومكثفة ، انتهت باتفاقهما على ضرورة توحيد النظام ، الذي سيحمل تسمية جبهة تحرير الجزائر وجيشه تحرير الجزائر⁽⁸²⁾ غير أن المخابرات المصرية حسب رسالة السيد مصالي الحاج إلى رئيس مجلس وزارة سوريا المؤرخة في العاشر مارس 1957 تكون (هذه المخابرات) قد أجهضت محاولة الوحدة خاصة عندما اعتقل الشاذلي المكي⁽⁸³⁾ وأحمد مزغنة⁽⁸⁴⁾.

هذه المعلومات أكدتها السيد فتحي الذيب رجل المخابرات المصرية، والذي كان مكلفا بمتابعة ملف الثورة الجزائرية، إذ أورد أن السيد أحمد بن بلة هو الذي أشار عليه باعتقال ممثلي مصالي الحاج، ووضع الشيخ البشير الإبراهيمي رهن الإقامة الجبرية⁽⁸⁵⁾ السيد أحمد بن بلة لم ينف من جهة هذه التصريحات، وهو ما يعزز بطبعته الحال موقف السيد مصالي الحاج، الذي حال -على الأقل في الظاهر -ألا يترك قطار الثورة يتجاوزه.

وقد نستشف من الموقف الذي اتخذه السيد بن بلة أن العلاقة بين قدماء المنظمة الخاصة ومصالى الحاج، ماتزال حتى هذه الإثناء متواترة بين الطرفين، فإذا كان السيد مصالى الحاج لم ينس لهؤلاء (قدماء المنظمة الخاصة) تحالفهم ووقوفهم في صف المركزيين، فإن هؤلاء لم ينسوا هم بدورهم الموقف الذي إتخذه مصالى الحاج عندما قام بتجميد منظمتهم سنة 1950 والتماطل الذي أظهرته قيادة الحزب في رد الاعتبار لهم، إذ أن إلحادهم في كثير من المناسبات لم يجد الآذان الصاغية حتى وإن أبدت بعض القيادات داخل الحزب تعاطفها معهم ومحاولته بعث منظمتهم من جديد.

3- قراءة ثانية لهجومات 20 أوت 1955:

حاولت الإدارة الفرنسية منذ البداية القضاء على الثورة، بمختلف الطرق المتاحة، ومن أجل ذلك شنت حرباً نفسية في محاولة منها لتبطيل قوى جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، ولهذا الغرض إدعت بأن المدوه التام يسود الجزائر باستثناء منطقة الارواس التي تشهد بعض الاضطرابات، والتي يمكن القضاء عليها في أقرب الأجال، هذا الادعاء كان من الرد عليه لنفيه من جهة، وإعطاء شحنة جديدة للثورة من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق جاءت هجومات 20 أوت 1955 بالمنطقة الثانية - الشمال القسنطيني - تحت قيادة الشهيد زيفود يوسف⁽⁸⁶⁾، وقد امتازت

بالقوة والفعالية في أن واحد، وهو ما جعل جاك سوستيل الحاكم العام الجديد للجزائر، يعتبر بمثابة بداية الحرب الحقيقة، والتي يجب القيام بها⁽⁸⁷⁾، وحسبه دائمًا فإن تاريخ العشرين أوت 1955 يفرض نفسه أكثر من تاريخ الفاتح نوفمبر 1954، لأن سلسلة الحوادث بعده تكاثرت وأخذت بعد آخر⁽⁸⁸⁾ وممَّا تجدر الإشارة إليه، هو أن سوستيل وفي إطار محاولة القضاء على الثورة، واصل العمليات العسكرية الكبرى التي دشنها سلفه ليونار⁽⁸⁹⁾، كما تبني مشروع إصلاحياً جديداً أطلق عليه اسمه موجه إلى كافة ميادين الحياة⁽⁹⁰⁾. هذا المشروع الهدف إلى عزل الثورة عن الشعب، وإيجاد قوة ثالثة، يمكن - إذ ما نجح - من ضرب جبهة التحرير الوطني، وقد شجعه في البداية وجود بعض الوجوه الجزائرية في هذه الإصلاحات وقد استطاع سوستيل من خلال طرحه لهذا المشروع جر بعض أطراف التشكيلات الوطنية إليه، وجعلها تقبل إجراء تقبل محادثات معه، وفي الشأن أجرى اتصالات مع كل من السيدين فرحات عباس والشيخ خير الدين، الأولى في الثامن والعشرين مارس 1955⁽⁹¹⁾ والثانية في شهر ماي 1955⁽⁹²⁾. وأمام هذه المعطيات الصعبة محلياً وعالمياً، استطاعت هجمات العشرين أوت 1955 أن تنجح إلى حد كبير في تحقيق جملة من النتائج الإيجابية على المستويين الداخلي والخارجي.

النتائج الداخلية:

لقد كانت هجمات العشرين أوت 1955 بمثابة الإنذار الأخير، لكل المتربدين في الانضمام إلى الثورة، والذين لم يأخذوا تحذيراتها القاضية بعدم تعاملهم مع الإدارة الفرنسية بشكل جدي وقد راح السيد علاوة عباس ابن أخي السيد فرحات عباس ضحية لهذه الهجمات، التي نجا منها بعض المستهدفين الآخرين⁽⁹³⁾، وقد حققت هذه التهديدات الشيء المراد منها، ففي السادس والعشرين سبتمبر 1955 شكل مجموعة من النواب الجزائريين – نواب الدرجة الثانية – الذين أخذوا يتمرسون على أسيادهم المستعمرين⁽⁹⁴⁾ ما أصطلح عليه بجموعة الواحد والستين، وقد دعا هؤلاء النواب إلى ضرورة وقف العمليات العسكرية، وإطلاق سراح المعتقلين، والتفاوض مع المحاربين، وهو ما يعني اعترافاً ضمنياً منهم بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري⁽⁹⁵⁾، ومن ثم يمكن اعتبار هذا الموقف الجريء مساعدة لا تذكر تهدف إلى جمع الكلمة⁽⁹⁶⁾ والاتفاق حول موقف الثورة.

وما أن تطل سنة 1956 حتى تتحقق جمعية العلماء المسلمين بصفة رسمية بالثورة بداية من الثاني عشر فيفري 1956⁽⁹⁷⁾، وهو الموقف نفسه الذي اتخذه فرحات عباس باسم حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الثاني والعشرين آפרيل 1956⁽⁹⁸⁾، وهو مما أدى – على حد تعبير السيد فرحات عباس –

إلى تدعيم جبهة التحرير الوطني وازداد الإقبال الجماهيري والعالمي عليها⁹⁹ وبذلك حققت الهجمات نتائج معتبرة على المستوى الداخلي، فبالإضافة إلى فكها الحصار على منطقة الاوراس، واقتحام الشعب في الثورة، فقد استطاعت أن تضرب مشروع سوسيتييل في العمق، وان تفتكت منه بعض الأوراق التي راهن عليها لإنجاح مشروعه المضاد للثورة.

النتائج الخارجية:

لقد حملت هجمات العشرين أوت 1955 رسالة إلى الرأيين العامين الفرنسي والعالمي، مفادها أن هناك شعباً اغتصبت حقوقه في سيادة نفسه، وأن الثورة المسلحة الشاملة التي يخوضها الشعب الجزائري برمته منذ الفاتح نوفمبر 1954، ما هي إلا تعبر عن رفضه سياسة الأمر الواقع التي حاولت السلطة الفرنسية فرضها من خلال الادعاء بأن الجزائر فرنسيّة بحكم التاريخ، كما أن الكفاح المسلح أصبح - أمام تصلب الإدارة الفرنسية - الخيار الوحيد والأمثل لاسترجاع حق الشعب الجزائري في سيادته علّا نفسه وأرضه.

الهجمات جاءت كذلك لتزكيّة ودعم مطلب المجموعة الأفروآسيوية، التي تبنت مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة أمام هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة

التي عقدت قبيل نهاية سنة 1955، وذلك تنفيذاً لتوصيات مؤتمر
باندونغ المنعقد بإندونيسيا في شهر أبريل 1955⁽¹⁰⁰⁾.
وأخيراً وتماشياً مع رغبة الجزائريين الدائمة في بناء مغرب
عربي مشترك، والتي جدد بيان أول نوفمبر التأكيد عليها، فإن
اختيار توقيف الهجمات جاء ليكرس تضامن الشعب الجزائري مع
الشعب المغربي الشقيق الذي نفي ملكه محمد الخامس في
العشرين أوت سنة 1953.

II- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ونتائجها:

1- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

بعد أقل من عامين اندلاع الثورة، عقدت هذه الأخيرة مؤتمرها
في العشرين أوت 1956 بوادي الصومام بالمنطقة الثالثة، هذا
المؤتمر الذي وقع فيه تشريع حقيقي للمسيرة المقطوعة وضعفت فيه
معالم برنامج عمل مستقبلي يسير الكفاح بطريقة أفضل «من
بلورة الثورة بشكل أكبر» بحيث تستطيع تحقيق أهدافها المسطرة.
لقد كان لانعقاد مؤتمر الصومام عدة ظروف وعوامل دفعت
قادة الثورة الجزائرية للسعى لعقد اجتماع عام تدرس فيه المرحلة
المقطوعة من عمر الكفاح المسلح، كما يمكن من خلاله وضع خطة
للمستقبل، بحيث تكون أكثر بعداً وشمولاً وتنظيمياً.

أن المرحلة الأولى من الثورة بقدر ما كانت هامة وضرورية، كانت صعبة وخطيرة، إذ تمكنت من تحقيق خطوات معتبرة في جميع المجالات، وكان عليها أن عليها أن تواصل مسيرة الكفاح حتى النهاية بخطى ثابتة وإرادة وعزيمة كبيرتين، حتى تحقق الأهداف التي اندلعت من أجلها الثورة.

عندما اندلعت الثورة الجزائرية، قرر قادتها عقد مؤتمر تقييمي في شهر جانفي 1955 لكن الظروف الصعبة التي مرت بها العملسلح بعد ذلك وسياسة التطويق التي فرضتها قوات الاستعمار الفرنسي على الثورة، حالت دون عقد هذا الاجتماع⁽¹⁰¹⁾ الذي تأجل إلى غاية أن واتت الظروف في 20 اوت 1956 بمنطقة الثالثة - منطقة القبائل - .

عانت الثورة في المرحلة السابقة لمؤتمر الصومام، من عدة مشاكل داخلية وخارجية، كان أبرزها قلة مصادر التمويل بالسلاح في وقت كانت تواجه الثورة الاستعمار الفرنسي المدججة بالعدة والعتاد.

2- النتائج السياسية:

1- على المستوى الداخلي:

لقد استطاع مؤتمر الصومام الخروج بنتائج حاسمة على مستوى السياسة الداخلية للثورة، برهنت مرة أخرى أن الكفاح المسلح قد أصبح بعد هذا المؤتمر أكثر قوة، وأكثر تماساكا، لأنه

نجح في لم شمل أكبر عدد من مسؤولي الثورة، ومن مختلف الجهات⁽¹⁰²⁾، ومن جهة ثانية، أن هذه النتائج وضعت في إطار التطبيق وثم الالتزام عموماً بخطوط وأفكار المؤتمر⁽¹⁰³⁾ لقد أكد مؤتمر الصومام على أن الهدف من الثورة هو تقويض أركان الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية بكل مقوماتها، وذلك يتضمن بـ⁽¹⁰⁴⁾:

- 1- الاعتراف بالشعب الجزائري واحداً لا يتجزأ.
- 2- الاعتراف بالسيادة الوطنية الكاملة.
- 3- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

ومن القرارات الهامة التي أقرها مؤتمر الصومام، هي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، والتي ستفتح جدلاً كبيراً في صفوف القيادة، ويكون لذلك آثاراً سلبية على مسار الثورة، التي ستضطر في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة المنعقد بين العشرين والثامن والعشرين أوت 1954 إلى التراجع عنه، لأنها بأنه أول تأويلاً غامضاً، ولذلك تقرر المساواة بين السياسي والعسكري، والداخل والخارج⁽¹⁰⁵⁾

كما ظهر لأول مرة في مؤتمر الصومام ما عرف بالحافظ السياسي، الذي عليه أن يقوم بدور جبار في تسخير شؤون الثورة السياسية والعسكرية لمواجهة الاستراتيجية الفرنسية، ويعمل على

تحضير الشعب الجزائري لمرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية، وباختصار فإن مهام المحافظ السياسي تمثل في تنظيم وتنقيف الشعب الجزائري، والقيام بالدعاية والأخبار والتوجيه، كما عليه جمع الأموال وتمويل الثورة، وشن الحرب النفسية المضادة، وعليه أن يعمل على تمتين العلاقة بين الثورة والشعب والعناية بالآليات الأوروبية ومساجين الحرب⁽¹⁰⁶⁾

ويبدو جلياً أن هذه الوظيفة جاءت لحفظ موازين القوى داخل الثورة، فعلى الرغم من أن مؤتمر الصومام قد قدم السياسي على العسكري من حيث الأولوية، فإنه من خلال الدور الذي يقوم به المحافظ السياسي - الذي يملك سلطة مزدوجة سياسية وعسكرية في آن واحد - يتحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة⁽¹⁰⁷⁾.

2- على المستوى الخارجي:

في البداية سجل مؤتمر الصومام ارتياح من العمل المنجز على المستوى الخارجي، خاصة عندما استطاعت جبهة التحرير الوطني المشاركة في مؤتمر باندونغ الذي خرج بتوصيات في فائدة القضية الجزائرية، وتولى المجموعة المتكلمة باسم هذا المؤتمر الدفاع عنها أمام الدورة العاشرة للأمم المتحدة⁽¹⁰⁸⁾.

وأمام هذا النجاح المشجع، دعى مؤتمر الصومام إلى بذل المزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية، ومن أجل إعطاء دعم فعال ومتميز للعمل

الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قرر المؤتمر تعين السيد محمد الأمين دباغين⁽¹⁰⁹⁾ مسؤولاً عن مندوبيه الخارج⁽¹¹⁰⁾، خاصة بعدها لا حظ أن المندوبية بعد نجاحها في المؤتمر باندونغ لم تعد قادرة على أن تكون موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها⁽¹¹¹⁾، ورغم شهادة السيد فرحات عباس الذي أكد بأنه حال وصوله إلى القاهرة وجد مندوبيه الجبهة منظمة وأن الذي كان رأسها الدكتور محمد الأمين دباغين.⁽¹¹²⁾ فإن ذلك لم يمنع من موجود بعض الخلافات التي ضلت قائمة بين أعضاء المندوبية إلى أن اعتقلت السلطات الفرنسية الأربعه منهم في عملية القرصنة التي استهدفت تحويل طائرتهم المتجهة من المغرب إلى تونس بتاريخ الثاني والعشرين أكتوبر 1956، وكان على متنها السادة / محمد خيضر، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد⁽¹¹³⁾.

ولتأكيد ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، جددت وثيقة مؤتمر الصومام دعوتها إلى العمل على تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في إطارها الطبيعي، لأن ذلك يمثل دعماً حقيقياً للثورة، وتكرисاً منطقياً لماضي ومستقبل شعوب هذه المنطقة المشترك⁽¹¹⁴⁾، وعلى غرار بيان أول نوفمبر 1954، يعرض مؤتمر الصومام حلـاً سلمياً سياسياً على فرنسا يحفظ لها ماء الوجه، يقوم على أساس الاعتراف بالامة الجزائرية، وباستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين⁽¹¹⁵⁾.

3- النتائج العسكرية:

1- التقسيم الجغرافي الجديد:

تقرر في مؤتمر الصومام تحويل المناطق التي اندلعت بها الثورة إلى ولايات، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق، والمنطقة تضم مجموعة من التواحي، كل ناحية مقسمة إلى قسمات، كما تم بعث الولاية السادسة التي عين عليها الشهيد علي ملاح⁽¹¹⁶⁾. كما تم جعل العاصمة منطقة مستقلة⁽¹¹⁷⁾. ويساوي هذا التقسيم الجغرافي الجديد تقسيماً مماثلاً على مستوى مراكز القيادة، إذ يتكون كل مركز قيادة من قائد سياسي يمثل السلطة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، يساعدته ثلاثة نواب معينون يعتبرون ضباطاً مهمتهم الإشراف على الفروع العسكرية والسياسية، وفروع المعلومات والمواصلات، كما أن هذا التقسيم يسري على جميع المستويات من الولاية إلى القسمة⁽¹¹⁸⁾، ولإعطاء الثورة بعداً شعرياً أكبر تقرر إنشاء مجالس شعبية، يتكون كل مجلس من خمسة أعضاء يتم انتخابهم، ويترافق المجلس التوجيهات من السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وهو مسؤول عن تسيير جميع شؤون السكان، كما يقوم بتهيئة إقامة المجاهدين، ويسجل عدد السكان، ويسهر على الأمن ويجمع الضرائب ويترافق المعلومات اللازمة عن القوات الفرنسية، فهو يقوم بجميع مهام البلدية، ومن ثمة فهو دليل على التمرن والمارسة للحكم الديمقراطي⁽¹¹⁹⁾.

2- هيئة جيش التحرير الوطني:

وحدات جيش التحرير الوطني هيكلت على نحو يسمح لها بخوض حرب العصابات، والتأقلم مع مختلف الظروف، من أجل بقاءه متحكمًا في تسيير الوضع العسكري كما يريد ومتى يشاء. فالفوج يتكون من إحدى عشرة جندياً من بينهم عريف وهو قائد الفوج، أما نصف الفوج فيضم خمسة جنود، يقودهم جندي أول، أما الفرقة فتشكل من ثلاثة أفراد يضاف إليهم رئيس الفرقة ونائبه، الكتيبة من جهتها تتالف من ثلاثة فرق، وأخيراً الفيلق الذي يضم ثلاث كتائب بالإضافة إلى عشرين إطاراً آخر¹²⁰ أما الرتب العسكرية فقد ثبت مؤتمر الصومام الطريقة المعتمل بها في منطقة القبائل، والتي جاءت على الشكل التالي:

جندي أول يحمل شارة حمراء على شكل رقم ثمانية الهندي، أما العريف فإنه يحمل شارتين حمراوين على نفس الشكل السابق، أما العريف الأول فيحصل على شارات حمراء، من جهة المساعد يحمل شارة رقم سبعة الهندي وتحته خط أبيض، على الحين أن الملائم الأول مرصع بنجمة بيضاء والأخرى حمراء، فيما خص الضابط الثاني بنجمتين حمراوين، الصاغ الأول يتميز بنجمتين حمراوين وأخرى بيضاء، أما الصاغ الثاني (عقيد) وهي أعلى رتبة في الثورة فإن شارته عبارة عن ثلاثة نجوم حمراء، وعلى العموم فإن جيش التحرير الوطني طور هيكلته على ضوء التجربة الميدانية

والتطبيق اليومي⁽¹²¹⁾، من أجل رفع مستوى التحدي أمام القوات الفرنسية الفرنلاج والعتاد.

وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يتجاوز مرحلة الانطلاق بنجاح، وان يصمد فيما بعد أمام توالي الضربات العسكرية الفرنسية القاسية، وكان لصموهذا الأثر الإيجابي على مسيرة الثورة عموماً ودفعاً معنوياً للشعب الجزائري خصوصاً، خاصةً بعدما تكيف بسرعة مع التنظيم الجديد وبدأ يعمل طبق القوانين المختلفة، وينطبق هذا القول حتى على المناطق التي أبدت تحفظها من مقررات مؤتمر وادي الصومام⁽¹²²⁾.

4- النتائج التنظيمية:

1- المجلس الوطني للثورة الجزائرية: CNRA

هو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالها ويحدد استراتيجيتها، وقد عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية، يقوم بتشريع القوانين مؤقتاً إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور المراقبة⁽¹²³⁾.

ومما سبق يتبيّن أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة التشريعية العليا للثورة، أي أنه يمثل رمز السيادة للثورة، يجتمع في دورة عادية مرة في العام، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة، أو بطلب من

ثلاثي أعضاء والمجلس هو المخول في الفصل في القضايا المصيرية للثورة كالمفاوضات أو توقف القتال⁽¹²⁴⁾.

إنَّ تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو من أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام وقد تشكل في حينه من أربعة وثلاثين عضواً نصفهم أساسي ونصفهم الآخر إضافي⁽¹²⁵⁾، يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلاع الثورة، ومن الطبيعي جداً أن تكون غالبية أعضاء أول مجلس وطني للثورة من مجربيها الذين فرضاً تواجههم المكلف داخل هذا المجلس⁽¹²⁶⁾، لأنَّه من غير المعقول أن تسلم المجموعة التي باشرت الإعداد للثورة وتحمل مسؤولية اندلاعها والصمود بها إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام مقاليد تسيير الثورة إلى من التحقوا بها بعد رغبة أو رهبة، ومنبع هذا الخوف أن تؤول قيادة الكفاح المسلح إلى من كانوا في وقت قريب لا يؤمنون إلا بالحلول السياسية السلمية البعيدة عن العنف الثوري وهو اللغة الوحيدة التي يمكن لفرنسا فهمها.

لقد صادف تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهو ما دعا القادة الآخرين إلى إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس، يديرون فيه عملية الاختطاف هذه ويحملون فرنسا تعبة ما قد ينجز عن ذلك⁽¹²⁷⁾، وبعد سنة من ميلاده عقد مجلس الثورة أول دورة له بالقاهرة مابين العشرين

والثامن والعشرين أوت من سنة 1957⁽¹²⁸⁾، في ظل ظروف ومعطيات جديدة سيكون لها الأثر الواضح على التغييرات والتعديلات التي سيشهدها المجلس خصوصاً والثورة عموماً.

2- لجنة التنسيق والتفيذ: CCE

تشكلت هي بدورها في مؤتمر الصومام، وهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري، فهي عبارة عن مجلس حزب حقيقي، تقاده وتوجهه جميع فروع الثورة، ومن اختصاصاتها الإشراف على جميع مراافق الثورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية⁽¹²⁹⁾.

لجنة التنسيق والتفيذ يكونها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو المسئول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة إلا فيما يخص القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد تكونت لجنة التنسيق والتفيذ الأولى من خمسة أعضاء وهم: عبّان رمضان⁽¹³⁰⁾، العربي بن مهيدى، زينغود يوسف، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة⁽¹³¹⁾ وينذهب البعض إلى أن وجود هذا الأخير هو عبارة عن مصالحة بين الإخوة الأعداء⁽¹³²⁾، باعتباره كان على رأس اللجنة المركزية التي يأخذ عليها قدماء المنظمة الخاصة تماطلها في

الإسراع بالكفاح المسلح الذي طالبوا به، خصوصاً عندما شكلوا سوياً اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

غير أنَّ لجنة التنسيق والتنفيذ ستمر بعد تأسيسها بأصعب الظروف خاصة بعد استشهاد زيفود يوسف في الثالث والعشرين سبتمبر 1956، وهو ما استدعى تعويض بسرعة من طرف السيد

سعد دحلب⁽¹³³⁾

ومع مطلع سنة 1957 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الدعوة إلى إضراب عام لمدة ثمانية أيام، بداية من الثامن والعشرين جانفي⁽¹³⁴⁾ وهو مما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع، أصابت بضربياتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني، وتالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متتسارعة، واكتشفت المخابيء التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطة الاستعمارية⁽¹³⁵⁾.

وجريدة هذا الوضع أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ مهددة باكتشاف أمرها، وهو مما أدى ببروز الأصوات الداعية إلى الخروج كلية من الجزائر، وهو المقترن الذي وجد رفضاً مطلقاً من طرف محمد العربي بن مهيدى الذي أصر على رفضه هذا في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة يوم الخامس عشر فيفري 1957⁽¹³⁶⁾.

بن مهيدى الذى أبى أن يموت في ساحة القتال، استطاعت القوات الفرنسية إلقاء القبض عليه يوم الخامس والعشرين فيفري 1957، نفذ فيه حكم الإعدام في الرابع مارس من نفس السنة⁽¹³⁷⁾ (هذه الصعوبات والمشاكل التي واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ شلت من حركتها داخل البلاد وفسحت المجال إلى بروز خلافات عميقة دبت في وسطها⁽¹³⁸⁾ وما إن خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر مع نهاية شهر جوان 1957⁽¹³⁹⁾، حتى تعمقت هذه الخلافات خاصة بين عبان وكريم، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية 1975 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تولي للمسؤولين التاريخيين⁽¹⁴⁰⁾ على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة، وستضل لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش على وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى⁽¹⁴¹⁾ في السابع والعشرين سبتمبر 1957.

4- المنظمات الجماهيرية:

إنَّ هيكلة الثورة بصفة جيدة، تطلب تعبئة وتجنيد الجماهير، التي هي لامنهل الذي لا ينضب والذي يغترف منه الكفاح المسلح، وهو ما يزيد في قوته وصموده في جميع المستويات، ولأنَّ الهدف

الأساسي من هذه الثورة هو تحرير هذه الجماهير من رق العبودية، والسلطان التي مارستها الإدارة الاستعمارية، عملت الثورة على تنظيم الجماهير الشعبية.

هذا المنطلق جعل مؤتمر الصومام يركز على ضرورة تنظيم وتعبئة هذه الجماهير في منظمات تسخير وفق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني وخدمة للثورة وسدا للطريق أمام فرنسا التي قد تلجم إلى استعمال هذه الوسائل لضرب الثورة، ولعب الشهيد عبان رمضان دوراً مميزاً في بعث وتشكيل بعض هذه المنظمات التي لعبت - رغم بعض المشاكل التي تشهدها من حين إلى آخر - دوراً كبيراً اتجاه الثورة⁽¹⁴²⁾.

أ- دور الفلاحين:

لقد توجه مؤتمر الصومام منذ البداية إلى الفلاحين، وبعد أن حذرهم من مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية، وأكد لهم أن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني للمشكلة التي تختبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدماً شاملًا⁽¹⁴²⁾.

بـ- الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

أما العمال الذين شكلوا في الرابع والعشرين فيفري 1956 الاتحاد العام للعمال الجزائريين⁽¹⁴³⁾ لمواجهة الحركة النقابية الفرنسية وكذلك النقابة العمالية التي أسسها السيد مصالى

الحادي عشر (144) في السادس عشر فيفري 1956، فإن مؤتمر الصومام دعاهم إلى المساهمة الفعالة والقوية لإنجاح مهام الثورة.

ج- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:

أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في شهر جويلية 1955 (145)، والذي دخل في إضراب مفتوح -بإيعاز من الثورة- (146) في التاسع عشر من ماي 1956 والذي لن يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير الوطني في الرابع عشر أكتوبر 1957 (147).

الاتحاد الذي يمثل الشباب والمثقفين، مدعو لأن يكون في قلب الثورة، لأنه سيجد فيها ما يستجيب لشجاعته، التي يغذيها شعور وطني ونبيل وهو وبالتالي ركن مكين من أركان المقاومة (148).

د- الاتحاد العام للتجار الجزائريين:

أما الاتحاد العام للتجار الجزائرية الذي تأسس في العشرين من شهر سبتمبر 1956 (149)، فقد دعا مؤتمر الصومام إلى بعثه لأنه يرى بأنه النقابة التجارية الجزائرية محتكرة من طرف أقطاب الحركة العنصرية الاستعمارية، وأن دور الاتحاد العام للتجار الجزائريين هو تبوء المكانة اليمامة في أداء ما عليه تجاه الثورة إلى جانب الاتحاد العام للعمل الجزائريين (150).

هـ- دور المرأة:

وأخيراً توقف مؤتمر الصومام عند دور المرأة الجزائرية التي يرى أنها أدت ما عليها من خلال شجاعتها الثورية، خاصة في المجالين السياسي والعسكري، ووضع لها برنامج عمل مستقبلي مفاده مؤازرة المجاهدين أدبياً، وتقديم الأخبار، والمشاركة في الاتصالات، والتمويل، وتهيئة الملاجئ، كما أن عليها مساعدة عائلات، وأبناء المجاهدين والأسرى⁽¹⁵¹⁾.

وخلال القول أن هذه المنظمات الجماهيرية لعبت الدور المنوط بها، على مستوى الدعم المادي والمعنوي للثورة إذ كانت بمثابة الخزان الذي يمدّها بالرجال والمال، ويقوم بالدعایة لها داخلياً وخارجياً في مواجهة الدعاية الفرنسية.

إن القدرة على تكوين وتوجيه هذه المنظمات الجماهيرية، وفق استراتيجية الثورة، والتي أسس لها مؤتمر الصومام، كان لها أهمية بالغة، لأنها جعلت الثورة التحرير تتسع جميع ميادين المعركة بدون خوف أو تردد، هذا الاكتساح هو الذي جعل السيد فرحات السيد عباس يؤكد أن جبهة التحرير الوطني بعد تاريخ العشرين أوت 1956 أصبحت سيدة الميدان في كل الجزائر التي تتجه نحو المستقبل⁽¹⁵²⁾.

اهوامش:

(1) - حزب الشعب الجزائري: تأسس بباريس في الحادي عشر مارس 1937، كان على رأسه السيد مصالي الحاج، وهو معروف بنشاطه الوطني الهدف إلى ضرورة استرجاع السيادة الوطنية بلا قيد أو شرط حلته السلطات الفرنسية يوم 24 أوت 1939 للمرزيد من التفاصيل انظر محمد قنانت، الحركة الاستقلالية في الجزائر 1919-1939، مونت. الجزائر، 1982، جـ 89، ص 101، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1930-1939)، الجزائر، 1945، جـ 3، مـ 144، ص 141، وكذلك: C.Collect, Robe Henry, Le mouvement National Algerien, taextes 1912-1954, 2eme ,Edition OPU, Alger, 1891 pp 91-94.

(2) - مصالي الحاج (1898-1974) ولد في السادس عشر ماي 1898 بتلمسان جند في الخدمة العسكرية بداية من سنة 1918 ظهر كرجل سياسي مع ظهور نجم شمال إفريقيا سنة 1926 ليصبح زعيمًا له بعد مؤتمر بروكسل 1927، عمليات حل هذا الحزب المتكررة أدت به سنة 1937 إلى تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي حلته رسمياً السلطات الفرنسية سنة 1939، لكنه بقي ينط في السر خلال الحرب العالمية الثانية أسس مصالي الحركة من انتشار الحريات الديموقراطية وبالطلب سنة 1946، عندما اندلعت الثورة لم يتوصل مصالي مع مفجريها إلى اتفاق يرضي الطرفين أسس حزباً جديداً سمّاه الحركة الوطنية الجزائرية نهاية سنة 1954، بعدما حل فرنسا حزمه الشعب الجزائري وقد بقي رهن الإقامة الجبرية حتى مطلع سنة 1959 ليعيش بعد ذلك في المنفى إلى غاية وفاته سنة 1974، عاش حوالي ست عشر سنة بين المنفي والسجون ورفض أن يشارك في الطاولة المستديرة التي دعاه بيكول إليها سنة 1961/من أبرز الشخصيات الوطنية خلال القرن العشرين حتى أنه لقب بباب الحركة الوطنية الجزائرية المرجع: محمد حربى، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عباد، صالح المثلوثي ط موقم للنشر، الجزائر، 1994، ص 177-178.

(3)- المنظمة الخاصة: هي منظمة سرية عسكرية هدفها الاعداد للكفاح المسلح بالجزائر تأسست بقرار من مؤتمر حزب الشعب أثناء المؤتمر الاستثنائي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في شهر فبراير 1947 ترأسها في البداية محمد بلوزداد حتى بداية سنة 1948 خلفه بعد ذلك السيد حسين ايت احمد إلى غاية 1949 ليتولاها بعد ذلك السيد احمد بن بلة إلى أن جمدت بقرار من الحزب بعد حادثة تبسة المشهورة في مارس 1950 وقد استطاعت المنظمة الخاصة ان تجند عددا كبيرا من الشباب في صفوفها للمزيد انظر: محمد العربي الزبيري *تاريخ الجزائر المعاصر* دار هومة الجزائر، 2000 ص.

(4)- محمد بوسياف: ولد في الثالث والعشرين جوان 1919 بالمسيلة، انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945 كلف بادارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة وكان له الفضل في لم شمل مجموعة الاثنين والعشرين اختطفه فرنسا مع زملائه في الثاني والعشرين أكتوبر 1956، ومكث في السجن إلى غاية سنة 1962، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم ثالثا رئيسا في الحكومة الثالثة عارض نظام السيد احمد بن بلة ثم نظام هواري بومدين باختصار المنفى إلى غاية 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة من بداية شهر فبراير إلى غاية يوم إغتياله في التاسع والعشرين جوان من السنة نفسها راجع محمد حربى، المراجع السابق ص 186-187.

Benjamin STORA,op.cit,p326.

(5)- حسين لحول: ولد في السابع عشر ديسمبر 1917 بسكيكدة من مناضلي حزب الشعب تولى بين سنتي 1950 و1953 الامانة العامة للحزب في جانفي 1955 إلى الحق بجبهة التحرير الوطني عندما كان متواجدا بالقاهرة، باختارت الثورة ممثلا لها في إندونيسيا وباكستان توقف عن النشاط السياسي أثناء الثورة إلى غاية وفاته سنة 1993 المراجع Benjamin STORA,op.cit,p291 MOHAMED HARBI Le F.L.N mirage et réalité ,ED NAQD ENAL Alger,1993,p396.

BEN YOUSSEF BEN KHEDDA, Les origines du 1^{er} -(6)
nov, Ed Dahlab, Alger, 1989, p243

وكان تأسيس اللجنة كما تشير أغلب المصادر المتوفرة بالضبط في الثالث والعشرين
مارس 1954.

(7) - محمد خيضر: ولد في الثالث عشر مارس 1912 بالعاصمة، من مناضلي حزب الشعب الجزائري، انتخب سنة 1946 نائباً في الجمعية الوطنية الجزائرية، لجاً بعد حادثة بريد وهران سنة 1950 إلى القاهرة ليصبح مسؤولاً عن وفد الحزب هناك، كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل في عملية القرصنة المشهورة، عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة (1958- 1962)، تولى بعد سنة 1962 الامانة العامة لجبهة التحرير الوطني بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في الرابع جانفي 1962. المرجع محمد حربى، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 190 و 288-287، Benjamin STORA, op.cit, p287-288.

(8) - احمد بن بلة: ولد بمغنية في الخامس والعشرين ديسمبر 1916، انضم بعد سنة 1945 إلى حزب الشعب الجزائري، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949، اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران، فر من السجن في مارس 1952 ليتحقق بالقاهرة مسؤول التسلیح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل مع رفقاء في عملية اختطاف الطانرة، عين وزيراً في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائباً لرئيس الحكومة في المعهدين الثانية والثالثة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية، انقلب عليه يوميين في التاسع عشر جوان 1965 بعد سنة 1980 اختار المنفى إلى غاية سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر، انظر محمد حربى، المرجع السابق، ص 186 و 271، Benjamin STORA, op.cit, p271-272.

(9) - حسين آيت أحمد: من مواليد منطقة القبائل سنة 1926، انضم إلى حزب الشعب سنة 1942، مسؤول المنظمة الخاصة (1948- 1949)، التحق بالقاهرة سنة 1951، وكان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل أثناء عملية القرصنة

على طائرة الوفد الخارجي أطلق سراحه سنة 1962 عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة 1958-1962) عارض النظام السياسي الجزائري شكل سنة 1963 جبهة القوى الاشتراكية وقاد تمردا مسلحا وهو ما ادى إلى اعتقاله وسجنه ليفر منه سنة 1966 استقر بالمنفى حتى سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر. انظر محمد حربي المرجع MOHAMED HARBI, Le F.L.N mirage et réalité, op.cit, p396

(10)- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ترجمة حسين زغدار ومحل العين جبائي، ط1 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص02

(11)- عمار بروحش، المرجع السابق، ص354.

(12)- كريم بلقاسم: ولد في الثاني والعشرين ديسمبر 1922 بدراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، أصبح مسؤولاً في الحزب بمنطقة القبائل، التحق بالقيادة الخامسة التي اعدت للثورة، عين قائداً لمنطقة الثالثة، أصبح فيما بعد من ابرز قادة الثورة حيث تولى مهام ابرزها وزيراً للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، قاد وفدى التفاوض في محادثات ايفيان شكل بعد سنة 1962 جبهة معارضة للحكم، اتهم بمحاولة قلب نظام الرئيس هواري بو مدين، اغتيل في شهر أكتوبر 1970 بفسر انكفورت بالمانى. المرجع: محمد حربي سنوات المخض، ص1-88 و 329-330.

(13)- عمر أو عمران: ولد في التاسع عشر جانفي 1919 ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره، ثانٍ لـ كريم بمنطقة القبائل والتحق معه بقائمة المعدين للثورة، كان مقرباً من كريم أثناء فترة الكفاح، عين سنة 1960 ممثلاً للثورة بتركيا، انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة، توفي سنة 1991. المرجع محمد حربي، المرجع السابق، ص191-190 و 183-182.

(14)- القيادة الخامسة تشكلت من السادة محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدى، ديدوش مراد رابع بيطاط.

(15)- محمد العربي الزبيري،الثورة في عامها الاول خط دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1982، ص 121.

(16)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 360.

(17)- المناطق الجغرافية وقادتها جاءت على الشكل التالي: المنطقة الاولى (الاوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد، المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد، المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم، المنطقة الرابعة (العاصمة ووسط البلاد) بقيادة رابح بيطاط، المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) بقيادة العربي بن مهيدى، ولم يعين قائدًا للمنطقة السادسة (الجنوب) راجع محمد حربى، المرجع السابق، ص 17 ومار بوحوش المرجع السابق، ص 361، ومحمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 124 - 123.

(18)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 125.

(19)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 359.

(20)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 123

(21)- بيان اول توقيف.

(22)- نفسه.

(23)- نفسه

(24)- نفسه

(25) - نفسه

(26) - نفسه

(27) - نفسه

(28) - نفسه

(29) - نفسه

(30) - منداس فرنس(1907- 1982): من السياسيين الفرنسيين

الاشتراكيين، انتخب سنة 1932 نائبا في البرلمان الفرنسي وبعد الحرب العالمية الثانية عاود نشاطه السياسي إذ انتخب ما بين سنتي 1946- 1958 نائبا برلمانيت، كلف سنة 1954 برئاسة الحكومة الفرنسية سحبت منه الثقة في شهر فبراير 1955 إلا أنه يبقى رئيسا للحكومة إلى غاية جانفي 1956، عارض فيما بعد سياسية الجنرال ديغول تجاه

الجزائر راجع LE PETIT ROBERT ,Dictionnaire de culture général,Paris ,France,1993,p1188

(31) - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص102.

(32) - روحي ليونار(1898- 1988): من الشخصيات السياسية الفرنسية، عين

حاكما عاما للجزائر في شهر أفريل 1950 وتولى إدارة شؤون البلاد إلى غاية عزله في شهر أفريل 1955، عرف باسراه على مقاومة الثورة وخضوعه لضغط غلاء MOHAMED TIAB,Cronologie Algérienne,TI,Ed المعربي راجع Boufarik,Alger,1999,p268-282.

(33) - فرنسوا ميتران من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين، عاش ما بين 1916-1996 تولى مسؤوليات عبأ لبلاده آخرها رئيسيًا للجمهورية لمهدتين من 1981 إلى 1995 كان أثناء الثورة وزيراً الداخلية ثم وزيراً للعدل، عارض سياسة ديغول عموماً وخصوصاً تجاه الجزائر، احمد LE PETIT ROBERT ,op.cit,p1222

(34)- انظر صحف يوم 02 نوفمبر 1954 منها: L'echot d'Alger,journal d'Alger, la dépêche de Constantine

la dépêche de Constantine, 03 nov 1954-09 nov 1954 - (35)

Le Monde, 03 nov 1954, le Figaro 06/07 nov 1954 - (36)

le Figaro 09nov 1954 -(37)

Le Monde, 12/13 nov 1954 - (38)

Le Monde, 14/15 nov 1954 - (39)

Le Monde, 12/13 nov 1954 - (40)

(41) - جمعية العلماء المسلمين: جمعية اصلاحية تربوية تأسست في الخامس مאי 1931، ترأسها إلى غاية 1940 الشيخ عبد الحميد بن ياديس وبعد وفاته تولّها الشيخ البشير الابراهيمي إلى غاية التحاقها رسميًا بالثورة بداية من سنة 1956، قامت بدور جبار في تربية وتنمية المجتمع الجزائري والحفاظ على كيانه ومقوماته، التي حاولت الادارة الفرنسية القضاء عليها، الملague محمد خير الدين مذكرات سبع ط و ك الجزائر(بـت) صص 106/109 و عبد الكريم بوصفات، جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الوطنية الاخـرى (31/1945)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، صص 101/108.

(42)- حول هذه الازمة انظر:ابو القاسم سعد الله،[بحوث واراء في تاريخ الجزائر]

ط2م و ك ،الجزائر،1986،ص63-70

(43)- عن هذا المسعى الوحدوي انظر،الشيخ البشير البراهيمي،في قلب المعركة،تقديم

الاستاذ ابو القاسم سعد الله،ط دار الامة،الجزائر،1987،ص37-39 وكذلك

MOHAMED HARBI,Les archives de la révolution Algérienne,Ed Jeune Afrique,Paris,1981,p135.

الناصر وثورة الجزائر دار المستقبل العربي،القاهرة،1984،ص77.

(44)- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:أسسه السيد فرحات عباس سنة 1946

على أساس وأفكار البيان الجزائري المشهور والمقدم للحلفاء سنة 1943 يدعو هذا الحزب

إلى جمهورية متحدة مع فرنسا تم حلها بداية سنة 1956 ليتحقق منها ضلوه بالثورة راجع

محمد حربى،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،مراجع سابق،ص179 و 180 . و

Benjamin STORA,op.cit,p337-338.

(45)- السيد فرحات عباس من مواليد الطاهير بولاية جيجل 1899 سارس النضال

النقابي في إطار جمعية الطلبة المسلمين لأفريقيا الشمالية تحصل على شهادة صيدلة

كان عضوا في فيدرالية النخبة التي أسسها الدكتور بن جلول، أسس سنة 1938

الاتحاد الشعبي الجزائري،كان أبرز الناشطين أثناء الحرب الإمبريالية الثانية،أسس سنة

1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى الحق بالثورة سنة 1956،عين رئيسا

للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،انسحب من الحياة السياسية بعد سنة 1963 توفي

سنة 1985،المراجع: محمد حربى،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،مراجع سابق

Benjamin STORA,op.cit,p337/338. و 179/180 .

La République Algérienne 12nov1954 -(46)

IBID -(47)

la dépêche de Constantine, 27 nov 1954 -(48)

(49)- احمد فرنسيس: من مواليد مدينة غليزان 1912 متحصل على شهادة الطب، مارس العمل التقابي في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا من ابرز المقربين للسيد فرحات عباس، عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكومة المؤقتة بعدها عين وزير المالية 1962 توفي سنة 1968 انظر و Benjamin STORA, op.cit, p345. MOHAMED HARBI ,Le FLN,op.cit,p400.

la dépêche de Constantine, 27 nov 1954 -(50)

IBID -(51)

La République Algérienne 25 fev 1955 -(52)

(53)- جاك سوستيل(1912-1990): من السياسيين الفرنسين البارزين تحول عدة مناصب هامة في بلاده منذ الأربعينات، عين حاكما عاما للجزائر ما بين 1955 و 1956، كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر وللذى تم نفيه إلى إيطاليا إلى غاية 1968 ليواصل نشاطه السياسي فيما بعد. انظر LE PETIT ROBERT ,op.cit,p1693.

(54)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 189/188.

(55)- روبيير لا كوست: هو أول وأخر وزير مقيم تعينه فرنسا بالجزائر وذلك منذ سنة 1955، عرف بمحاولاتة المتكرر لا ختراق الثورة وتكوين اطار جزائرية متشبعة بالفكر والثقافة الغربيتين موالية لفرنسا تختلف الاطارات الفرنسية بعد مغادرة فرنسا للجزائر.

Ferhat ABBAS,Autopsie d'une guerre,ed -(56)
l'Europe,Paris,France,1980,p113

IBID,p104 -(57)

(58)- الشیخ البشیر الابراهیمی :من موالید سنه 1889 باولاد ابراهیم برأس الوراد
ولاية برج بوعریرج حاليا شارک فی تأسيس (جع م ج) وعيّن نائبا لرئيسها تولى
رئاستها بعد وفاة ابن بادیس عرف كمحضط سیاسي واجتماعی وصحفي بارع بارك
الثورة منذ اندلاعها ،كان أول خطيب فی جامع لكتشاوة بعد استرجاع السیادة
الوطنيّة توفی يوم 19 ماي 1965 .انظر عبد الكریم بوصفصاف،المراجع السابق ص
.71/66

.1954-(59)

1954-(60)

(61)- بالإضافة إلی العددین السابقین انظر عددي 26 نوڤمبر 1954 و 10 دیسمبر
.1954

(62)- العربي التبّسي :ولد بتّسبة سنة 1895 درس بالزيتونة والازھر ثم عاد إلى
الجزائر سنة 1927 ليواصل نشاطه الاصلاحی داخل جمعیة العلماء التي أصبح نائبا
لرئيسها الشیخ الابراهیمی مناصرته للثورة أدت إلى اعتقاله من طرف السلطات
الفرنسیة التي اغتالته يوم 4 افریل 1957 .انظر عبد الكریم بوصفصاف،المراجع
السابق،88/86.

.1955-(63)

(64)- الشيخ خير الدين :ولد ببسكرة سنة 1902 وبعد عودته من الزيتونة مارس مهنة التعليم وهو أحد الوجوه البارزة في جمعية العلماء ،التحق بالثورة بداية سنة 1956 ليعلن ممثلا لها بالغرب توقف عن النشاط السياسي سنة 1964 توفي في بداية التسعينات .انظر محمد خير الدين «مراجع سابق ظهر الكتاب».

(65)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص188-187.

(66)- نفس المرجع السابق،ص190 ومحمد حربى،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص147.

(67)- الشيخ البشير الإبراهيمي،المصدر السابق،صص15-23.

(68)- مصطفى على المصراتي بحوار في 1995/11/23

(69)- انظر الفصل الاول،ص4

(70)- أبو القاسم سعد الله،الثورة الجزائرية في الفكر العربي،محلقة اولى نوفمبر،عدد 87 نوفمبر 1987 ص 47-48.

(71)- عمار القليل،ملحمة الجزائر الجديدة،ج3 ط1 دار البعث قسنطينة.

(72)- مصطفى على المصراتي،المرجع السابق.

(73)- أبو القاسم سعد الله،الثورة الجزائرية في الفكر العربي،ص ص 47-48
احمد بوجاجاني بجمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1945-1954 رسالتة ماجستير محمد التاریخ جامعية الجزائر،1999/88،ص 241.

MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, -(74)
p145-146

Messaoud MAADAD,Guerre d'Algérie,Ed -(75)
ENAL,Alger,1992,p13

la dépêche de Constantine,09nov1954 -(76)

IBID,13nov 1954 -(77)

(78)- مولاي مریاح ولد في 13 اوت 1913 بقصر الشلال من أبرز وجوه حزب الشعب الجزائري ساند مصالى خلال أزمة الحزب سنة 1954 وكان ضمن الحركة الوطنية الجزائرية التي قادها مصالى دخل الجزائر في اكتوبر 1962 توفي نهاية سنة 1997 انظر محمد حربى سنوات المخاض مرجع سابق ص182.

(79)- انظر شهادة السيد مولاي مریاح في دورية (Réflexion) عدد خاص دار القصبة الجزائر،1998 ص201

(80)- نفسه.

(81)- محمد حربى ،الثورة الجزائريةسنوات المخاض،مرجع سابق ص44.

(82)- احمد مزغنة ولد يوم 29 افريل 1907 من الشخصيات البارزة في قيادة حزب الشعب ناصر مصالى أثناء أزمة الحزب،القت عليه السلطات المصرية القبض بداية سنة 1955 ولم يطلق سراحه إلا قبل استرجاع السيادة الوطنية يقى في المنفى الاختياري بفرنسا إلى أن توفي هناك سنة 1982 المرجع :محمد حربى سنوات المخاض،ص182-183

(83) - مبارك الفيلالي: ولد بالقل في 13 سبتمبر 1913، من قيادي حزب الشعب ناصر مصالي أثناء أزمة الحزب، أُغتيل يوم 7 أكتوبر 1957. انظر محمد حربى، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 182.

(84) - محمد حربى، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 43.

(85) - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 200.

(86) - الشاذلي المكي: من مواليد مدينة خلال بداية القرن العشرين من مسؤولي وقيادي حزب الشعب الجزائري حيث كان من المقربين من مصالي الحاج اعتقله السلطات المصرية رفقة أحمد مزغنة داخل الجزائر بعد سنة 1992 وعاش بعيداً عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1990. راجع: Benjamin STORA, op.cit, p133.

MOHAMED HARBI, Les archives de la révolution Algérienne, op.cit, p135. - (87)

(88) - فتحي الذيب: المرجع السابق، ص 77.

(89) - زيدود يوسف من مواليد منطقة كوندي السمندو بولاية سككدة 1921، انضم إلى حزب الشعب ليكون مستشاراً بلدياً عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطيّة بكوندي سمندو 1947، وعضوًا بالمنطقة الخاصة سجن بعنابة سنة 1952، عضواً الائتنين والعشرين قائد المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد 18 جانفي 1955، كان من القاعدين الأساسيين في مؤتمر الصومام الذي عينه عضواً بالجسر الوطني للثورة الجزائرية وعضواً في أول لجنة تنسيق وتنفيذ، استشهد بتاريخ 23 سبتمبر 1956. المرجع محمد حربى، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 191. Benjamin STORA, op.cit, p332

(90)- محمد حربى،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص148.

(91)- محمد العربي الزبيري،الرجع السابق،ص144.

(92)- من بين هذه العمليات العسكرية عمليات فيرونيك التي امتدت من الثامن عشر جانفي 1955 إلى غاية الرابع والعشرين فيفري 1955،و عمليات فيوليت التي انطلقت في الثالث والعشرين جانفي 1955 للمرزيد انظر: Messaoud MAADAD,op.cit,p23.

(93)- محمد العربي الزبيريتاريخ الجزائر العاشر (1942- 1992) الجزء الثاني طدار هومة،الجزائر،2000،ص38.

(94)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول مرجع سابق،ص189،188.

Messaoud MAADAD,op.cit,p34.-(95)

(96)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول مرجع سابق،ص189،188.

(97)- محمد حربى،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص147.

(98)- مصطفى الاشرف،الجزائر الامة والمجتمع،(ت/د/حنفى بن عيسى) طم و/ك،الجزائر،1983،ص151.

(99)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول مرجع سابق،ص161.

(100)- مصطفى الاشرف،المرجع السابق،ص153.

Messaoud MAADAD,op.cit,p46. -(101)

IBID,p47. -(102)

Ferhat Abbas,L'indépendance confisquée,ed -(103)
Flammarion ,France ,1984,p30.

Messaoud MAADAD,op.cit,p25 -(104)

Messaoud MAADAD,op.cit,p66 -(105)

-(106) M^{ed} TEGUIA,L'Algérie en
guerre,Ed,OPU,Alger(S.D)169.□

-(107) وثيقة مؤتمر الصومام

-(108) محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 27 اوت 1957

-(109) المقاومة عدد 15 نوفمبر 1956

M^{ed} TEGUIA,op.cit,p151 -(110)

-(111) وثيقة مؤتمر الصومام

-(112) محمد الامين دباغين :ولد بالعاصمة سنة 1917 درس الطب ونماضل في حزب الشعب منذ صغره بالتحق بالثورة مباشرة بعد اندلاعها ،عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائري(1956 - 1957) وعضو بلجنة التسيير والتنفيذ الثانية ثم وزيرا للخارجية بالحكومة المؤقتة الاولى توقف عن النشاط السياسي منذ سنة 1959 إلى اليوم انظر

Benjamin STORA,op.cit,p281-282 -(113)

.118)- محمد العربي الزييري تاريخ الجزائر المعاصر مرجع سابق ص

- نفسه ص 78 - 77 -(115)

Ferhat ABBAS,Autopsie d'une guerre,op.cit,p180. -(116)

Messaoud MAADAD,op.cit,p50 -(117)

-(118)- وثيقة مؤتمر الصومام

- نفسه

(120)- الشريف علي ملاح :من مواليد منطقة القبائل، مناضل في حزب الشعب الجزائري من مجرري الثورة قائد لقوات جيش شمال الصحراء، عضو بالجلس الوطني للثورة(1956) عين قائد الولاية السادسة، اغتيل سنة 1957 انظر : Benjamin STORA,op.cit,p181

-(121)- المقاومة عدد 15 نوفمبر 1956.

-(122)- المصدر نفسه.

- نفسه .(123)

- نفسه .(124)

(126)- محمد العربي الزييري تاريخ الجزائر المعاصر مرجع سابق ص 122.

(127)- وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، محفوظات مؤتمر طرابلس الاول 1960/59، التقرير الختامي، علبة مصورة رقم 119، المركز الوطني للارشيف، الجزائر.

(128)- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (بالقاهرة) 27 اوت 1957

(129)- مجلة المقاومة عدد 15 نوفمبر 1956

MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, -(130)
p178.

(131)- مجلة المقاومة العدد 15 نوفمبر 1956

(132)- محضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية (بالقاهرة) 27 اوت 1957

(133)- المجاهد عدد أول نوفمبر 1957.

(134)- عبّان رمضان ولد في 10 جوان 1920 بالارياء، نايت إيراثن من حزب الشعب الجزائري، بعد خروجه من السجن في جانفي 1955 إلى التحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية،اغتيل بالغرب يوم 27 ديسمبر 1957 انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 185.

(135) - بن يوسف بن خدة كولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية من قيادي حزب الشعب الجزائري، التحق بعد خروجه من السجن في أبريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة، انسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قلائلة انظر محمد حربى، الثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 183.

Khalha MAAMMRI,Abanne Ramdane,Ed -(136)
Rahma,Alger,1992,p121.

(137) - محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر ج 2 مرجع سابق، ص 110

Messaoud MAADAD,op.cit,p73 -(138)

(139) - شهادة بن يوسف بن خدة حول اعتقال محمد العربي بن مهيدى، مجلة أول نوفمبر عدد مارس 1987

(140) - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 133

Khalha MAAMMRI,op.cit p236. -(141)

MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, -(142)
p194

MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, p193 -(143)
وكان المرجع السابق، ص 134

Messaoud MAADAD,op.cit,p79 -(144)

Khalha MAAMMRI,op.cit pp176-186 -(145)

(146) - وثيقة مؤتمر الصومام

Messaoud MAADAD,op.cit,p46. -(147)

IBID -(148)

(149) - عبد الله حمادي،الحركة الطلابية الجزائرية (1871- 1962) منشورات

المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر 1995، ص 56

M^{ed} TEGUILA,op.cit,p140 -(150)

.(151) - المجاهد عدد 11 نوفمبر 1957.

(152) - وثيقة مؤتمر الصومام

Messaoud MAADAD,op.cit,p49 -(153)

(154) - وثيقة مؤتمر الصومام.

(155) - نفسه.

Ferhat ABBAS,L'indépendance confisquée ,op.cit,p32. -(156)

[آخر تطور المثل الموري 1960/1957]

العنوان الأكمل حيث يذكر الوظيفة والجهة

- مجلس الوطني للثورة الموري

III- المؤرشف باسم المذكورة مؤقتة للمعاهدة الموري

- المؤرشف الأصلي

- المؤرشف السادس

- المؤرشف السادس

- المؤرشف السادس

2- المؤرشف السادس

VII- أهداف المذكورة مؤقتة للمعاهدة الموري

الفصل الثاني

2- على الصعيد الخارجي

III- مجلس الوطني المؤقت للمعاهدة الموري

1- ذكر المؤسسة الموري

2- المؤسسة الموري

3- المؤسسة الموري

آخر 1960/58

VII- المؤرشف الداخلي من عاصي المؤقت للمعاهدة الموري

I- نحو تطور العمل الشوري 1957/1960

II- عن هيكل جبهة التحرير الوطني و هيأها

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية

III- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- الظروف الداخلية.

- الظروف السياسية.

- الظروف العسكرية.

- الظروف الاجتماعية.

2- الظروف الخارجية.

VI- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1 - على الصعيد الداخلي.

2- على الصعيد الخارجي.

V- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1 - فكرة تأسيس حكومة م. ج. الجزائرية .

2- التأسيس.

3- تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية

الجزائرية 1960/58.

VII- موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

VIII- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.

1- الدول العربية.

2- الكتلة الشيوعية.

3- دول العالم الثالث.

4- الكتلة الغربية(الرأسمالية).

IX- فدراليات جبهة التحرير الوطني.

1- فدرالية المغرب.

2- فدرالية تونس.

3- فدرالية فرنسا.

X- المنظمات الجماهيرية .

XI- تطور هيكل الجيش التحرير الوطني .

1- جيش التحرير الوطني (بالداخل و الخارج).

2- مشكلة التسليح و التموين .

3 - تطور قيادة جيش التحرير .

XII- اجتماع العداء العشرة من 11 أوت 1959 إلى

09 نوفمبر 1959 الأسباب والنتائج.

نحو تطور العمل الثوري 1957/1960

- عن هيكل جبهة التحرير الوطني و هيأتها

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1957 - 1960 تطويراً وتغيراً على مستوى هيكل جبهة التحرير الوطني، هذه التغييرات راعت في مجلها الظروف المحيطة بالثورة الداخلية منها والخارجية، فقد برزت هيكل جديدة الهدف منها تنظيم وتدعم خط الثورة بصفة أشمل وأدق، كما طورت بعض التنظيمات الأخرى لتواكب الأحداث والتغييرات المحلية والدولية.

وطبيعي جداً أن ترضي هذه التعديلات والتغييرات البعض وتغضب البعض الآخر، فالذين رضوا عن هذا التطور يرون أن ذلك يصب في خدمة القضية الجزائرية قلباً وقالباً، أما الذين امتعضوا عن هذه التغييرات فإنهم يؤكدون أن ذلك يعني فتح أبواب جديدة في مرحلة الثورة هي غنى عنها، ويكون بداية لانحرافها عن المسار المحدد سلفاً، سواء هلل البعض أو رفض البعض الآخر، فإن التاريخ سجل هذه المستجدات كما سجل معها الإيجابيات والسلبيات المنجزة عنها.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

بعدما تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعين أعضاؤه في مؤتمر الصومام، عقد المجلس دورته الأولى بالقاهرة في العشرين من أوت 1957، وقد سبقت الدورة معطيات جديدة⁽¹⁾ على

الساحة وفقدت الثورة بعضها من أهم رموزها كما سبق الذكر، وبعد أسبوع من الاجتماعات قرر المجلس رفع عدد أعضاؤه من أربعة وثلاثين عضواً إلى أربعة وخمسين عضواً، وقرر كذلك إلغاء الفرق بين الإضافيين والأساسيين⁽²⁾، كما رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعه أساسيين يضاف إليهم السجناء الخمسة كشرفين⁽³⁾.

والملاحظ هو أن المجلس أبعد عضوين من لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة عن عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، ويعني الأمر السيدان بن يوسف بن خدة وسعد دحلب لأنهما محسوبان على الشهيد عبان رمضان⁽⁴⁾ الذي بدأ البعض من قادة الثورة محاصರته ليغتال فيما بعد.

وقد تكون هذه التغيرات هي الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون بغية الحفاظ على وحدة الصيغة وتجنبها للانقسامات التي قد تعصف بالثورة وتجعلها عبارة عن مجموعات متناحرة ومتنازفة تحيد عن الهدف المنشود ومن ثمة يسهل القضاء عليها.

وبعد أزيد من سنتين يعود المجلس للانعقاد في دورته الثانية في طرابلس ما بين السادس عشر ديسمبر 1959⁽⁵⁾ والثامن عشر جانفي 1960، وقد سبق المؤتمر عدة أحداث شهدتها الثورة على جميع المستويات، فمن تأسيس الحكومة المؤقتة في التاسع عشر سبتمبر 1958 إلى اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر من السنة

إلى اجتماع العقداء العشرة المشهورة صائفة 1959. واللحظة الأولى والهامة على هذا المجلس هو أنه عقد مؤتمره هذا بتركيبة بشرية مغایرة بشكل كبير لتركيبة المجلس السابق⁽⁶⁾، والهم من ذلك هو أن تغيير هذه التركيبة لم يكن من داخل مؤتمر يعقده المجلس، بل تم على إثر اجتماع العقداء العشرة صائفة 1959 بتونس، مما أثار احتجاجات و استفهامات بين المؤتمرين الذين رأى بعضهم بأن هذه العملية هي عبارة على انقلاب ضد مؤسسات الثورة⁽⁷⁾، هذا الجو المشحون والظرف الصعب الذي تمر به الثورة لم يمنع المؤتمرين بعد أكثر من شهر من الاجتماعات المتواصلة من الانتصار على خلافاتهم ولو إلى حين من أجل رص الصف لضمان انتصار القضية التي يكافحون من أجلها منذ زمن، كما عدل المجلس في هذه الدورة تشكيلاً الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تتضمن ولاسباب متعددة أسماء بارزة محسوبة على حزب الشعب الجزائري وأخرى على الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء، كما أن المجلس أنشأ هيئات أخرى ستلعب الدور المنوط بها.

- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثاً وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها

أو العسكرية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها.

و يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19/09/1958 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة، حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخلية وخارجية، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولاً: الظروف الداخلية:

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشرة على سير أحداث والتي يمكننا حصر أهمها فيما يلي:

- **الظروف السياسية:** بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أكتوبر 1956⁽⁸⁾، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، الا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ، والتي ضمت خمسة أعضاء، وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة⁽⁹⁾.

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات اعترضتها ف أجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر 1957. ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج

(تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، ولكن الأحداث سارت نحو الأسوأ⁽¹⁰⁾.

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم⁽¹¹⁾ وعبان رمضان ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تم حل الأزمة مؤقتاً بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة⁽¹²⁾. ولكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل⁽¹³⁾.

وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصاً السيد عباس فرحات الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله: «بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ»⁽¹⁴⁾.

وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة، فظهرت حركات مناومة للقيادة، وتعتبر قضية محمد لعموري⁽¹⁵⁾ من أخطرها، فقد توجهت بمعاقبة

ستة وخمسين - 56. إطاراً إثر محاكمة ترأسها العقيد هواري بومدين⁽¹⁶⁾، وتم تنفيذ حكم الإعدام في 17/03/1959. ضد كل من العقيد العموري وأحمد نواورة ومصطفى لکحل وعواشرية قد رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ طريقة معالجة الأزمة، وعلى رأسهم الأمين دباغين، الذي طالب في اجتماع للجنة التنسيق بضرورة استدعاء المجلس للثورة الجزائرية من "أجل إعادة الأمور إلى نصابها لأن العقداء زرعوا الفوضى".⁽¹⁶⁾

ويعتبر مجيء الجنرال ديغول⁽¹⁷⁾ إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الاستعماري بالجزائر، عاملًا هاماً يضاف إلى العوامل السابقة، فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي، والذي يعول أساساً على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائر وتحقيق طموحات المعمرين.⁽¹⁸⁾

بالإضافة إلى المناورات السياسية⁽¹⁹⁾ والمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي ستتجسد في مشروع قسنطينة الذي بدأت بواشره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف "تحسين ظروف معيشة السكان الجزائري".⁽²⁰⁾

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المزعوم إجراؤه يوم 26 سبتمبر 1958⁽²¹⁾ وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق

والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديجول داخلية سواء عسكرياً أو سياسياً⁽²²⁾، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية⁽²³⁾.

2- الظروف العسكرية:

تکاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجية وصعبة للغاية.

فسنة 1958 وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفاً حاسماً في تسير العمليات العسكرية في الجزائر، سواء في الداخل أو الخارج تلقت الثورة ضغطاً عسكرياً من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي وفرق "الأمن" بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقامت مع أسلوب الحرب الثورية⁽²⁴⁾ وقد عم الإرهاب في الداخل من جراء الاستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدا الحمام الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص⁽²⁵⁾.

وفي هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيحية والمكهرية - خط موريس - فخلال سنتي 1958 و 1959 كان 80٪ من عناصر جيش التحرير الوطني

يستشهدون وسط الأسلك الشائكة والمكهربة، خلال اختراق خط موريس⁽²⁶⁾.

ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة، فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى - منذ جانفي 1958 - ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تبدأ "معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة، وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط "الموت" - موريس - ، فمثلاً استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جندياً مقابل مقتل 19 جندياً فرنسيًا فقط، وفي 27 فيفري 1958 استشهد 100 جندي مقابل جندي فرنسي واحد فقط، وستتكلّف المعركة ضد خط موريس جيش التحرير بمنطقة سوق آهراس ما بين 23 أبريل 1958 إلى 03 ماي 1958 استشهاد 620 جندي جزائري، واستيلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح، وستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة، قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية بستة آلاف (6000) شهيداً وأربع آلاف (4000) قطعة سلاح، وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العاقب إطلاقاً بالنسبة إلى جنود جيش التحرير، مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاماً على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق.

ولهذا الغرض أنشئت لجنة العمليات العسكرية (COM) بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيقاً لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين، الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحاً كبيراً، وقره الحدود الجزائرية المغربية، وأما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد، ويتوارد على الحدود الجزائرية التونسية، وقد فشل في إداراته رفقة مساعديه فشلاً ذريعاً، مما أدى إلى تأزم الوضع على الشرقية ثم انتقلت أثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية⁽²⁷⁾.

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم⁽²⁸⁾ على فتح باب المناصب السامية في هيكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد ايدير⁽²⁹⁾ مسؤولاً على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئاً فشيئاً داخل صفوف التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طردہ ومن والاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسلیح، وكل هذا أدى بالقادة النافذین في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم -لخضر بن طوبال⁽³⁰⁾ عبد الحفيظ

بوصول⁽³¹⁾ إلى السعي الحثيث لايجاد حل مناسب، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيقا لأوامر سلان، الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة، من هنا جاءت أوامر للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدى يوسف التي أدت إلى استشهاد تسعة وستين 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـ مائة وثلاثين 130.

كما ازدادت أزمة التسلیح حدة جراء إقامة خط موريس المکهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية الغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ مائة وثمانية وأربعين 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني المغربي الأقصى.

3- الظروف الاجتماعية

تجمع مختلف المصادر التي اطلعنا عليها على أن وضعية الشعب الجزائري قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت جد سيئة، سواء بالداخل أو على الحدود (تونس والمغرب الأقصى).

في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد عباس فرحات يوم 20 جوان 1954، إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب

ولطالب جيش التحرير الوطني⁽³²⁾.

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي هذا الإطار مثلاً قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين (73) محشداً، في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي (3/2) مساحة الولاية، تتألف مناطق عديدة من جراء ذلك، خصوصا الفقيرة منها⁽³³⁾.

كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي يأمل في دعم خارجي جاد⁽³⁴⁾، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه. ولقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958، والذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي⁽³⁵⁾.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS)، التي شرع

في إنشائها منذ سنة 1955، وقد ضاعفت من مجدها بعد 13 ماي 1958، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة، ثم بالتحدث لهم عن "خط الموت" على الحدود، وعن ندرة الأسلحة والذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضية والإكثار من النوادي، وتكوين مؤطرين متسبعين بالفرنسية، ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة، من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي يعتبر خزان الثورة التحريرية (36). لقد صرخ السيد عباس فرحات لجريدة "المجاهد" بأن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية" (37).

ثانياً: الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي

تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 08 فيفري 1958 بقنبة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدوانى إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري، وبعد ذات الهجوم مؤشراً لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديداً من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية، والتي ستنعقد بطنجة المغربية بين 27 و29 أبريل 1958.

هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطاً لحل "الصراع الجزائري الفرنسي"، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلاً شرعاً للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية

لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دفعاً لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما تجسد فعلاً في ضغوط سياسية وـ"نصائح" للرکون إلى المفاوضات.

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة أثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، ظرفاً خارجياً هاماً، إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسياً، واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة، لهذا فقد اقترح أمير أو عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطوة هجومية دبلوماسية، وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.

وإذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من آمال المسؤولين المغاربيين في حل تفاوضي، للتخلص من "الأزمة الجزائرية" التي تمنع استقرار سلطاتهم، فإن عباس فرحات بدوره اعتبر هذه العودة للجنرال إلى هرم السلطة في باريس، فرصة كبيرة لايجاد تسوية سلمية "للصراع"، وهو ما يمكن استخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958، حيث قال: إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل"، ويلوح عباس فرحات في نفس الحديث عندما يضيف: "إن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية"⁽³⁸⁾، كما أوضح في كتابه تشريح حرب: "أن ديغول كان في وضع يمكنه من

تسوية مشكلتنا⁽³⁹⁾

إن إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش يعد معطى جديدا سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، لأنه أصبح يسعى جاهدا من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي، وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت مضى⁽⁴⁰⁾.

وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهم، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إخلاء المراکز العسكرية الفرنسية في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقع اتفاقا حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بن زرت.

هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين -تونس والمغرب الأقصى- إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى، ثم الضغط عليها في مرحلة ثانية، من أجل التأثير على مواقفها، وستتحلى هذه السياسة في ندوة تونس المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 17 و20 جوان 1958، هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير لأن تبحث لها عن نفس ثان⁽⁴¹⁾. والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا والوضع

الدولي عموماً كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة، خصوصاً بعدما انجزت تونس إلى مفاوضات مع شركات بتروبلية فرنسية من أجل التواصل إلى صبغة اتفاق، حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي لحبيب بيرقي مؤرخة في 13 جويلية 1958.

ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدنى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان راداً على مناورات ديجول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية⁽⁴²⁾. ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدتها العالم العربي عموماً، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد عباس فرحات - قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة - إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي⁽⁴³⁾.

ففي المغرب العربي وعلى أثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدى يوسف في 8 فيفري 1958، حدث تعاطف كبير بين الشعبين

التونسي والجزائري، بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا، والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد، و موقف عراق الثورة الايجابي من الثورة الجزائرية⁽⁴⁴⁾.

و عموماً فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري⁽⁴⁵⁾، ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وهذا منذ ربيع 1958، هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع، توجتها تقارير إضافية لاعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، تناولت الوضع الداخلي والدولي واتفق أغلبها على أن الظروف الدولية بالخصوص جد موافية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁴⁶⁾.

- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

ما يمكننا الإشارة إليه في هذا الباب هو أن الحكومة المؤقتة أنشئت من أجل تحقيق أهداف محددة، وهي التي ستتحدث عنها لا حقا انطلاقا مما ورد في الأرشيف الخاص بهذا الجهاز السياسي الثوري، سواء من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلال

تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وتقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة.

أولاً: على الصعيد الداخلي:

- محاولة حل مشكل القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتکاد تجمع آراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساساً⁽⁴⁷⁾.

- أمّا من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني⁽⁴⁸⁾، لذلك فان أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتنمية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني⁽⁴⁹⁾.

- يندرج تأسيس الحكومة م.ج.ج.. ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متوازن، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي⁽⁵⁰⁾.

- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري

الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي⁽⁵¹⁾

- ومن خلال كل ما سبق استهدفت هذه الخطوة التحرير الوطني إعطاء نفس ثاني للثورة التحرير في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، خصوصاً مع مجيء الجنرال ديغول إلى هرم السلطة الفرنسية⁽⁵²⁾.

- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسداً في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي⁽⁵³⁾.

ثانياً: على الصعيد الخارجي:

- لقد أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموماً قسماً هاماً من أهدافها المسطرة، والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخلياً بتحقيق انتصارات دبلوماسية، وهو ما عبر عنه عمر أو عمران عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في تقريره إلى اللجنة ذاتها، حيث ألح على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة، خطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية⁽⁵⁴⁾.

- يندرج تأسيس الحكومة م.ج ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتبسيط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي⁽⁵⁵⁾.

- يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تنتف نهائيا بسيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمير عبد القادر والانتفاضة الشعبية العديدة، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو آجلا⁽⁵⁶⁾.

- من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا، وتذليل ادعاءات ديفول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بأن "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي"⁽⁵⁷⁾.

- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك، بالصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين، أي

الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري⁽⁵⁸⁾.

- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إنَّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 سبتمبر 1958، سبقته خطوات ومراحل كانت شرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.

أولاً: فكرة تأسيس حكومة م.ج.الجزائرية :

إنَّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختبر في أذهان قادة الجزائرية منذ سنة 1956، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك "بأنَّ فكرة تأسيس حكومة مؤقتة ج.ج. بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956⁽⁵⁹⁾ و هذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمانها⁽⁶⁰⁾".

ثمَّ طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957، خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث اتخاذ قرار، تم بموجبه التفویض للجنة التنسيق والتنفيذ، بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين

الظروف المواتية⁽⁶¹⁾

إنَّ مؤتمر طنجة المنعقد بالملكة المغربية في أبريل 1958 طرح النقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغربي، بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور التونسي، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفي⁽⁶²⁾

- وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك، تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، حيث أنه مع مطلع سنة 1958 أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصاً بعد الإعلان عن خبر مقتل عباد رمضان من طرف رفقائه -الباءات الثلاث- : كريم بلقاسم -لخضر بن طوبال -عبد الحفيظ بوصوف، وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ أدى إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاماً إيجاد جهاز جديد يعيّد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيّد لها نشاطها⁽⁶³⁾.

وفي هذه الإثناء -أي في ربيع 1958- أعلن السيد فرجات عباس عند اجتماعه بجان لا كوتور⁽⁶⁴⁾ بسويسرا بتاريخ 08 فيفري 1958 " بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة"⁽⁶⁵⁾.

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أبريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وذلك بإنشائها لثمانية (08) مصالح وزارية، وبموازاة ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة: أمير أو عمران كريم بلقاسم الخضر بن طوبال فرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958⁽⁶⁶⁾. وقد أفضت هذه الاستشارات والتقارير إلى شبه إجماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتوفير وملاءمة الظروف الداخلية والدولية⁽⁶⁷⁾.

ثانياً: التأسيس:

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل⁽⁶⁸⁾، والتي كانت ايجابية على مختلف الأصعدة، داخلياً وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 بالفصل في مسألة الاتفاق على إنشاء هذا الجهاز، وتم الاتفاق على المبادئ و هيكلة الحكومة التي ستستقر بالمنفي⁽⁶⁹⁾.

بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاق الدول

الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الذيب⁽⁷⁰⁾، وقام ملين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمد شريف تونس، وأطلعها رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁷¹⁾، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضره الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس حمـ.ـ جـ.ـ السـ.ـيد فــرــحــات عــبــاس، عــلــماــن حــلــفــين آخــرــين نــظــمــاــ بــتــونــســ وــالــرــيــاطــ فــيــ نفســ الــوقــتــ⁽⁷²⁾

هــذــا وــقــدــ تــســجــيلــ أــولــ الــاعــتــراــفــاتــ بــهــذــهــ الــحــكــومــةــ الــجــدــيــدةــ خــلــالــ ذــلــكــ الــحــفــلــ،ــ مــنــ طــرــفــ حــكــومــةــ الــجــمــهــوــرــيــةــ الــعــرــبــيــةــ الــمــتــحــدــةــ،ــ ثــمــ الــجــمــهــوــرــيــةــ الــعــرــاــقــيــةــ فــالــمــلــكــةــ الــلــيــبــيــةــ ثــمــ دــوــلــةــ باــكــســتــانــ⁽⁷³⁾

ثالثاً: تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1960/58:

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة عباس فرحات، أربعة عشر (14) وزيراً ونائبين للرئيس وثلاثة (3) كتاب دولة وإن نظرة متفرجة لهذه

التركيبة البشرية لأول حكومة م.ج.ج تعطينا فكرة عن الطريقة التي نشأت بها، والمدف المرجو من ذلك.

يذكر الرئيس عباس فرحته بأنه قبل تعيين الوزراء، كلف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق و ت، وعند استشارته للسيد فرحت عباس طلب منه أن تكون كل "الحساسيات" السياسية المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير الوطني معتملة في التشكيلة الحكومية وهي:لجنة الثورية للوحدة والعمل، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء.

وقد اقترح عباس- حسب قوله- فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى السيد كريم بلقاسم، أو إلى الدكتور مدين دباغين، فالاول من التاريخيين، والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وحسب السيد فرحت عباس دائمًا كان كريم بلقاسم رفض من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهذا لاجل المحافظة على التوازن معه، وأما محمد مدين دباغين فقد رفض بناء على موقف المسجونين الخمس بفرنسا، وخصوصا من طرف احمد بن بلة، في هذه الظروف تم اختيار فرحت عباس بالإجماع رئيسا للحكومة⁽⁷⁴⁾.

والحقيقة ان رئيس الحكومة السيد فرحت عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة

التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة، وهم ذو نفوذ كبير في الداخل، فقد سبق وأن كانوا قادة لولايات، واحتفظوا إلى غاية هذا الحين - 1958 - باتصالهم وعلاقتهم المستمرة بالداخل⁽⁷⁵⁾.

وقد اجتهد الوزراء الثلاثة منذ إنشاء الحكومة المؤقتة ج. ج للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أية سيطرة من طرف على الطرفين الآخرين، ورغم تمنع كريم بلقاسم بالصفة "التاريخية" إلا أنه لم يستطع أن ينجح في فرض زعامته على الطرفين الآخرين، الذين كانوا يحتلان مواقع استراتيجية، والذي يؤكّد وزن ونفوذ الباءات الثلاث في هذه البيئة العليا للثورة هو احتفاظهم بمناصب هامة وحساسة في الحكومة المؤقتة الثلاث⁽⁷⁶⁾.

و رغم ما في الجمع بين هذه التيارات الموجودة داخل جبهة التحرير في الحكومة المؤقتة ج. ج، فإن سلبياته انتجت مشاكل خطيرة داخلها، مما انعكس سلباً على نشاط هذه المؤسسة التنفيذية الهامة لعدم التجانس بين عناصرها⁽⁷⁷⁾.

موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم

20 جوان 1959، بأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو ثلبة للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري وطلاب جيش التحرير الوطني، ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلان بعث حماسا شعريا لدى الجزائريين، وأملأ في جلب الدعم للثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي.

وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية- الشمال القسنطيني- الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول: "رغم المأخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبيعا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطحة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبا بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه⁽⁷⁸⁾.

كما يشير نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة السيد كريم بلقاسم إلى جيش التحرير الوطني: "في 19 سبتمبر 1958 تحقق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذا التاريخ هو أ一幕 يوم في ثورتنا بعد الفاتح نوفمبر 1954، إنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا ستسجله الجزائر يوما تدعمت فيه سيادتنا ، وإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد اتصلت برسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني من كل ناحية ، والحكومة الجزائرية تجدد شكرها على هذه الثقة التي ستعمل على أن تبقى

ويذكر السيد فرحات عباس رئيس الحكومة م.ج.ج في كتابة حرب " بأنه بعد الإعلان عن تكوين الحكومة م.ج.ج دخل جيش التحرير في حيوة جديدة فقام بنصب الكمان وخاص الاشتباكات في كل التراب الوطني، إنه نفس جديد إحياء مقاتلينا" حسب تعبيره⁽⁸⁰⁾.

من خلال الآراء السابقة لأبرز مسؤولي الحكومة م.ج.ج ولقائد من الداخل، ندرك مدى التأييد الشعبي من تأسيس هذه الحكومة المؤقتة، وتأييد جيش التحرير الوطني، لكن هذا لن يعطينا كل الحقيقة عن موقف الداخل والذي يعني به موقف قادة الولايات ، الذين أخذوا على قيادة "الخارج" ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ مجموعة من المأخذ، أهمها:

- عدم استشارة قادة الولايات في الداخل، حول الموضوع بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو ما اعتبروه مفاجأة لهم.
- أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية، حيث أن أمرا في مثل هذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة وجهانها التشريعي، فهو المؤهل للفصل فيه، لكن الذي حدث أن هذا المجلس لم يستدع، بل ولم يخطر أصلا، وهو الذي يمثل الهيئة العليا للثورة لها دورين أساسين:

- دور اللجنة المركزية(دور حزبي).

- دور تشريعي (برلماني)(81).

- وإذا كان بعض القادة يرفضون القرار بالطريقة التي صدر بها، فإن البعض الآخر يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها، إنما بسبب أنها تحت رئاسة رجل "معتدل"تحق بقطار الثورة بعد إقلاعه، ولكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل، حيث عد هذا الإجراء تأكيد وتجسيداً نهائياً لا استقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج، وبالتالي يكسر إعطاء الخارج الأولوية على حساب الداخل، والذي يجاهه عسكرياً الهجمات والعمليات الواسعة التي يعترض لها من قبل الجيش الاستعماري، مما سيؤدي إلى تبلور الانشقاقات داخل صفوف الثورة، بين "ال العسكريين و"السياسيين" وبين "الداخل" و"الخارج" (82).

ولعل أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذا المولد السياسي القيادي الجديد ما يعرف "بمؤامرة" لعموري(محمد)، والتي اعتبرت محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى - الاوراس نمامشة- والقاعدة الشرقية ضد الحكومة م.ج.ج، من أجل القضاء على سلطة كريم بلقاسم ومحمود شريف (83).

ويعتبر العقيد محمد لعموري والمقدم مصطفى لکحل محركاً هذه العملية، وللذان انتقداً كثيراً الانحرافات المتكررة" للقيادة الموجودة بالخارج عن مبادئ بيان أول نوفمبر 1954، وخاضا

حربا دعائية في صفوف ضباط جيش التحرير على الحدود التونسية، ويبدو أنها عوقيا لهذا السبب، حيث أرسل لعموري محمد إلى الشرق الأوسط بعد أن جرد من رتبة عقيد، وقد احتفظ هذا الأخير باتصالاته مع خلفه على رأس الولاية الأولى العقيد محمد نواورة وصديقه عواشرية قائد القاعدة الشرقية، وقد توجت هذه الاتصالات ببرمجة اجتماع سري بمدينة الكاف التونسية، يوم 16 نوفمبر 1958، حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وقد تقرر في هذا الاجتماع:

- الإطاحة بالحكومة المؤقتة.

- إعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وتتمثل الخطة الانقلابية لفريق العقيد لعموري في اعتقال وزراء الحكومة المؤقتة ج.ج. وعلى رأسهم كريم بلقاسم ومحمد شريف، والسيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة تونس، وخصوصا قاعدة تونس ومرانك الاتصالات، وهذا بإرسال وحدتين عسكريتين، كما اقترح لعموري في ذات الاجتماع تكوين لجنة متابعة والتي تأخذ على كاهلها الشؤون الخارجية للثورة⁽⁸⁴⁾.

ولكن بفضل وشایة تمكّن السيد كريم بلقاسم رفقة محمود شريف من إفشال العملية في مهدّها، بالاستعانة بالسلطات التونسية، التي تمكنت قواتها من التدخل، وإلقاء القبض على "المتأمرين"، وبعد ذلك أجريت لهم محاكمة صورية، وتم إصدار حكم الإعدام في حق العقيد

- تناقض حجم المساعدات من الاسلحة.
 - نقص الذخيرة والأدوية.
 - إهمال الحكومة للكفاح المسلح، وتركيزها على النشاط الدبلوماسي.
 - قلة محاولات اختراق الخطوط المكهربة.
 - تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمرزة على طوال الحدود عن مهامها الأساسية، وعدم استعمالها على الحدود لشن نشاط القوات الفرنسية، وفك الحصار على المجاهدين في الداخل⁽⁸⁸⁾.
 - هذه المأخذ شاركه فيها بقية القادة الآخرين⁽⁸⁹⁾، وشكلت المحتوى الأساسي للاتهام الصادر ضد الحكومة المؤقتة، حيث صادق

الحاضرون على محضر الجلسات الذي أرسل إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائد عمر أوصديق⁽⁹⁰⁾

وقد تسلّمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، واتسعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق⁽⁹¹⁾. وفي ذات السياق يذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عمروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبيه يسيّرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما المسؤولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وستتّسند القيادة العليا إلى ضباط برتبة جنرال، قد يكون عمروش نفسه⁽⁹²⁾.

والحقيقة إنّه إذا كان البعض يطعن في الحكومة المؤقتة من ناحية الشرعية، أي عدم احقيّة لجنة التنسيق والتنفيذ الانفراد بقرار بمثيل هذه الأهميّة، ويعتبرون أن المجلس الوطني للثورة الجزائريّة هو المؤهل الوحيد لذلك، وهو أمر مبرر، فإنه من المعلوم بأنّ هذا الأخير كان قد كلف في مؤتمره الثاني المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة متى رأت الظروف مناسبة لذلك⁽⁹³⁾.

وأمّا الفريق الثاني المعارض للحكومة المؤقتة، فهو يؤاخذها على إهمالها للجانب العسكري ومنه الداخل والتركيز على النشاط الدبلوماسي، ويطالّبها بالدخول إلى أرض الوطن لقيادة الكفاح المسلح، لأن القائد لا يمكن أن يدير المعركة من الخارج أو عن بعد،

ويرى هذا الفريق بأن قرار إنشاء الحكومة م.ج.ج فيه كثير من التسرع، هدفه هيمنة سياسي الخارج على شؤون الثورة⁽⁹⁴⁾.

وأما الفريق الثالث فيطعن في الحكومة م.ج.ج وهو يستهدف بذلك أشخاصاً معينين فيها، وعلى رأسهم فرحات عباس "المعتدل"، الذي جيء به على رأس الحكومة في مرحلة حرجة تمر بها الثورة، قد يكون مفاوضاً مقبولاً بالنسبة لشخصيتي ديفول العائد إلى السلطة

اثر حركة تمرد 13 ماي 1958.

نفس الشيء مقبول لشخصيتي كريم بلقاسم ومحمود شريقي، الذين فشلا عسكرياً في إدخال الأسلحة إلى الجبهة الداخل، وبالتالي فشلاً في ايجاد حل مناسب للمشاكل العويصة التي طرحتها خط موريس⁽⁹⁵⁾.

ورغم كل ذلك وباستثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة لـ محمد العموري، فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للحكومة المؤقتة عن الأطر القانونية والمقبولة واضطروا لقبول الأمر الواقع، وهو ما ذهب إليه العقيد علي كافي في مذكراته حين قال "قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج"، فاكتفى هؤلاء القادة بالاجتماعات والذكرات التي ضمّنوها انتقاداتهم لنشاط الحكومة، في حين كان الموقف الشعبي ايجابياً إلى أبعد الحدود من قرار التأسيس⁽⁹⁶⁾.

- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة:

تبينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه هذا الحدث في الآتي:

أولاً: الدول العربية:

لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم، هذه الدول هي: الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية⁽⁹⁸⁾، المملكة المغربية⁽⁹⁹⁾.

ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958، فليمن يوم 21 من نفس الشهر، والسودان يوم 27 سبتمبر، فلبنان يوم 15 جانفي 1959⁽¹⁰⁰⁾.

تعتبر هذه الاعترافات العربية بالحكومة الجزائرية الناشئة تجسيداً للمساندة الواسعة للعرب تجاه الثورة الجزائرية، وتنويعاً للنشاط الدبلوماسي الحيثي الذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى البلدان⁽¹⁰¹⁾.

ثانياً: الكتلة الشيوعية:

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع

الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، وقد تطرت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلما أعلن ميلاد الحكومة الجزائرية اعترفت بعض دول هذه الكتلة بها، مثل: الصين الشعبية يوم 22 سبتمبر 1958 ثم كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر 1958، فالفيتنام الشمالي يوم 26 سبتمبر 1958 ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن اعترافها بالحكومة م.ج.ج لحسابات سياسية، وأغراض متعلقة أساساً بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس خروتشيف، الذي كان يرى بأنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية، وهذا في إطار جهوده الرامية إلى تفكك المعسكر الغربي، من أجل إضعافه، ومعلوم أن دول المعسكر الاشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الأيديولوجية للاتحاد السوفيتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوروبا⁽¹⁰²⁾.

ثالثاً: دول العالم الثالث:

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصاً من الدول الآسيوية⁽¹⁰³⁾، وبالإضافة إلى الدول الشيوعية السابقة الذكر تلقت الحكومة م.ج.ج تهاني إندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر 1958 ثم تلتها اعترافات من بعض الدول الأفريقية، وهي: أنغولا يوم 28 سبتمبر ثم غانا فغينيا يوم 10

جويلية 1959⁽¹⁰⁴⁾، في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب
ورغم ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأولية جد مشجعة⁽¹⁰⁵⁾

رابعاً: الكتلة الغربية(الرأسمالية):

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، لذلك لم تعر هذا
الحدث أدنى اهتمام، خصوصاً وأن الاستفتاء حول دستور
الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر ليوم 26 سبتمبر 1958 في
الجزائر غطى هذا الحدث وجعله باهتاً على الأقل بالنسبة للدول
الغربية، رغم أن بعض المؤرخين الغربيين يحاولون إظهار مواقف
بعض دول هذه الكتلة بنوع من الحياد، مثلاً يذهب إلى الستير
هورن في كتابه "حرب الجزائر"، حيث يقول "أن الولايات المتحدة
وإنجلترا كانتا تلعبان دوراً مزدوجاً، فلا هي تعترف بالحكومة
المؤقتة ولا هي تساند السياسة الفرنسية
في الجزائر..."⁽¹⁰⁶⁾

إنَّ اعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة، إضافة إلى أوجه
الدعم المختلفة التي جاء بها، سيضعف من الموقف الدولي لفرنسا،
التي حال لجونها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، أو
الضغط عليها ستجعل الحكومة الجزائرية المستفيد الأول في كلتا
الحالتين⁽¹⁰⁷⁾

كما سيتتج عن تأسيس الحكومة المؤقتة وإعلانها عن إراداتها في
التفاوض ارتادات عميقة في هيئة الأمم المتحدة، مما سيفشل

محاولاً الطرف الفرنسي المادفة إلى تجميد القضية بدعوى عدم وجود مفاوض مقبول ذو مصداقية في الساحة الجزائرية⁽¹⁰⁸⁾.
لقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، نفسها أمام زخم كبير من الأحداث المتسارعة جعلت اجتماعاتها تكاد تكون شهرية تقريباً⁽¹⁰⁹⁾، ومع ذلك فإنها عجزت على تسخير دواليب الثورة خاصة بعدما تم التخلص من الشهيد عبان رمضان، وبداية من اجتماع شهر أبريل 1958 شرع أعضاؤها في التفكير العلمي في تكوين حكومة مؤقتة. وبعد بروز عدة مؤشرات جديدة على الساحة كمؤتمر طنجة الذي ضم أحزاب المغرب العربي، المنعقد في نهاية شهر أبريل من سنة 1958، وانقلاب الثالث عشر ماي 1958، الذي أتى بالجنرال ديغول قائداً جديداً لفرنسا. هذه المؤشرات جعلت أعضاء اللجنة يقررون في إجتماعهم في أوت 1958، تشكيل لجنة دراسة لتجسيد إمكانية تحقيق هذا المطلب⁽¹¹⁰⁾.

هذه الدراسة خلصت إلى ضرورة تكوين حكومة مؤقتة وهو الأمر الذي لم يطل كثيراً، حيث أعلن عن تأسيسها في التاسع عشر سبتمبر من سنة 1958، برئاسة السيد فرحات عباس . وما يجب ملاحظته والإشارة إليه، هو أن لجنة الدراسة هذه لم تستشر المجلس الوطني، ولم تدعوه إلى الانعقاد للبث في هذا الموضوع الحساس، بل أكثر من ذلك أكدت أنها غير مضطرة إلى دعوته لأنه حسبها قد أقر في أحد فقراته المصادق عليها في مؤتمر القاهرة

الأخير، أن لجنة التنسيق والتنفيذ تحل محل المجلس الوطني للثورة، وتحولها جميع السلطات، إلا فيما يتعلق بوقف إطلاق النار أو التوجيه⁽¹¹¹⁾.

عموماً فإنَّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة كما ذهب إلى ذلك الأستاذ جمال قنان، نضجت وأصبح إنجازها ضروري لعدة أسباب، خاصة وأنَّ هناك تحركات خفية تشتهر فيها أطراف عديدة، تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية والضغط عليها، لإجبارها على الاعتدال في مطالبيها.

ومع ذلك فقد أثار هذا القرار حفيظة الكثير من الذين اعتبروه انقلاباً على مؤسسات الثورة لأنَّه برأيهم لم يصدر عن المجلس الوطني للثورة الذي يمثل الهيئة العليا والذي له حق التقنين والتشريع، كما أنَّ الذين شكلوا الحكومة المؤقتة لم يستشروا قادة الداخل في هذا الأمر الهام⁽¹¹²⁾.

ولعلَّ أخطر ردود الأفعال ما قام به العقيد محمد العموري⁽¹¹³⁾ رفقة عدد كبير من إطارات الثورة الذين عقدوا اجتماعاً في نوفمبر 1958 بمدينة الكاف بتونس لدراسة ما ألت إليه الثورة بعد هذا الحدث الخطير الذي اعتبروه انقلاباً، وكيفية إرجاع المياه إلى مجاريها من خلال الإطاحة بهذه الحكومة.

كما أنَّ قادة أربعة ولايات بالداخل، عقدوا اجتماعاً فوق أراضي الولاية الثانية في بداية ديسمبر 1958. ووجهوا ملاحظات و

انتقادات شديدة اللهجة حول طريقة تأسيس الحكومة المؤقتة⁽¹¹⁴⁾
المصاعب هذه لم تتوقف عند هذا الحد، بل أن قادة الحكومة المؤقتة
أنفسهم بعد ذلك، أمام أزمات مفتوحة⁽¹¹⁵⁾ ، وما أن وصل شهر
مارس 1959 حتى أصبحت هذه الحكومة تعيش وضعًا صعباً⁽¹¹⁶⁾
عن أداء مهامها.

وأمام مؤتمر المجلس الوطني، قدمت الحكومة المؤقتة الأولى
استقلالها، في الفاتح جانفي 1960⁽¹¹⁷⁾. لترك المجال للمؤتمرين
لتشكيل حكومة ثانية و هو ما دامت عليه لجنة ثلاثة، نالت بعد
اقتراح أغلبية الأصوات⁽¹¹⁸⁾. وبعد خمسة أيام قدمت اللجنة
الطاقم الذي تقترحه لتركيبة الحكومة الجديدة. و من جملة اثنين و
أربعين عضواً حاضراً صوت واحد و ثلاثين منهم على التشكيلة
 المقترحة. و التي قادها السيد فرحات عباس، من الثامن عشر
جانفي 1960⁽¹¹⁹⁾.

هذه المعلومات المستفاده من مناقشات المجلس الوطني للثورة،
تنفي ما ذهب إليه فيليب ترسيبيه في تحديده لتاريخ استقالة الحكومة
المؤقتة و إعادة تشكيلها، عندما أكد أن الاستقالة وقعت يوم الرابع
و العشرين ديسمبر 1959 و أن تشكيل الحكومة الثانية تم في
العاشر جانفي 1960⁽¹²⁰⁾.

و ما يلاحظ على تركيبة الحكومة الثانية، أنها لم تضم الدكتور
لين دباغين وزير الخارجية السابق، وكذا وزير التسليح و التموين

السابق السيد محمود الشريف⁽¹²¹⁾. نظراً لعدم اعترافهما بشرعية مجلس الثورة الجديدة⁽¹²²⁾ كما تم الاستغناء عن الوزيرين السابقين، السيدان يوسف بن خدة، و توفيق المدنى⁽¹²³⁾. كما ظهرت وجوه جديدة في طاقم الحكومة الثانية، كالسيد محمدى السعيد⁽¹²⁴⁾ الذى عين وزيراً للدولة. من جهة أخرى كلف المجلس الوطنى للثورة السادسة: كريم، بن طوبال، بوالصوف⁽¹²⁵⁾ وهم على التوالي وزراء: الخارجية و التسليح و الاتصالات و الداخلية. بتكون لجنة حرية مشتركة للدفاع الوطنى، و قيادة أركان عامة تابعة للحكومة المؤقتة تكمل مهام اللجنة الحرية⁽¹²⁶⁾.

و حتى تؤدي هذه الحكومة دورها الريادى في الكفاح المسلح، اقترح البعض و على رأسهم السيد بن خدة أن يكون مقراً لها بالداخل، أو أن تحدد لنفسها أجلاً تستقر بعده بارض الوطن⁽¹²⁷⁾. ولكن هذا المطلب لم ولن يتحقق لأسباب عدّة، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي، إذ أن عدم وجود منطقة محررة تتمكن فيها الحكومة المؤقتة من ممارسة نشاطها بشكل عادٍ و بكل حرية هو الذي لم يشجع الأغلبية على خوض مغامرة إدخال القيادة إلى داخل البلاد هذا من جهة⁽¹²⁸⁾، ومن جهة أخرى فإن حياة الرفاهية و البذخ التي استهواه بعض القادة جعلتهم غير مستعدين أو بالأحرى غير قادرين على العيش بين الجبال و الوديان و في الحفر... الخ.

و مهما كان الأمر، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة في حد ذاته، قد

اعتبره الجنرال ديغول حركة موجهة ضده⁽¹²⁹⁾. خاصة وأنه يدشن أيامه الأولى على هرم السلطة في بلاده، كما أن الحكومة الأولى على حد تعبير السيد بن خدة، قد توافر فيها مبدأ الوحدة الوطنية، مثلاً في ذلك مثل مؤتمر الصومام، و هكذا حسب بن خدة دائماً نجد، كل اتجاهات الحركة الوطنية، ممثلة فيها، باستثناء الحزب الشيوعي⁽¹³⁰⁾ غير أن الملاحظ، هو أن قدماء حزب الشعب عموماً، و خصوصاً القوة التي فجرت الثورة، هم الذين استحوذوا على النصيب الأكبر بالنسبة للمناصب الوزارية⁽¹³¹⁾.

و خلاصة القول، أنَّ جهاز الحكومة المؤقتة، أعطى دفعاً دبلوماسياً أكبر للثورة، التي إستطاعت كسب اعتراف العديد من الدول، وأحيط استفتاء الجنرال ديغول(سبتمبر/أكتوبر 1958)، المبني على سياسة الاندماج. كما أصبح جهاز الحكومة المؤقتة، بدرجة المفاوض اللائق، الذي يمثل الجزائريين مع السلطات الفرنسية⁽¹³²⁾.

- فدراليات جبهة التحرير الوطني:

إنَّ الدراسات التاريخية التي تعرضت، إلى مرحلة الثورة الجزائرية، لا كبير اهتمام للدور المميز الذي قامت فدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من المغرب، تونس و فرنسا. خدمة للثورة و قضيتها، و إن كانت فدرالية الجبهة بفرنسا أوفر حظاً من نظيرتها بال المغرب و تونس، نظراً لأهميتها الخاصة، و قدم تجربتها التي

جعلتها الأفضل من حيث الأداء و التنظيم، و هو ما دفع بعض الكتاب الفرنسيين و الجزائريين خاصة الذين أطروها إلى الوقوف على مخلفاتها⁽¹³³⁾ و على العكس من ذلك فإن فدراليتي المغرب و تونس لم تجدا - رغم غزارة المادة الخام - الأقلام الكافية لازاحة الغبار عنهم و تبيان حقيقتهما و دورهما أثناء معركة الكفاح المسلح. عموماً لقد كانت جميع هذه الفدراليات سندًا مادياً و معنوياً للكفاح المسلح إذا استطاعت تجنيد و هيكلة الكثير من الجزائريين بهذه البلدان و سخرتهم لخدمة الثورة التحريرية في مختلف الميادين العسكرية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها ...

ونظراً لأهمية ما تقوم به هذه الفدراليات من دور هام متوسط بها، و حتى يكون لذلك فائدة أكبر و بعد أعمق، ارتأت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تمنحها صلاحيات أوسع و اشمل لإدارة شؤونها، حتى تتمكن من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة، وأخذ زمام المبادرة، و ذلك في إطار لامركزية الغداره. دون أن يعني ذلك التخلص الكلي من الجهاز المركزي (جبهة التحرير الوطني) عن مهام المراقبة و المتابعة⁽¹⁴⁴⁾.

أ- فدرالية المغرب:

تأسست هذه الفدرالية حسب مذكرات الشيخ خير الدين في سنة 1956. وبعد تولي الشيخ نفسه قيادتها⁽¹⁴⁵⁾. و جددت مهامه هذه

في شهر أوت من سنة 1958⁽¹⁴⁶⁾. وتوالاها فيما بعد السيد حسين قديري ، الذي سيختار وباسم هذه المهمة ، عضوا في المجلس الوطني للثورة ، المعين من طرف العداء العشرة⁽¹⁴⁷⁾. ومهما يكن من أمر فقد جاء ميلادها في جو من الظروف الصعبة، أثر ذلك سلبا على الانطلاقية الجيدة لعملها، ودامت على هذا الحال إلى غاية سنة 1958 حيث اضطررت الثورة إلى إدخال بعض الإصلاحات على هيكلتها، من أجل إعطائهما دفعا قويا إلى الأمام. وشملت الإصلاحات في الأساس توحيد المنطقتين الشرقيتين و الغربيتين ، وتكوين لجنة يوكل لها التنسيق بين مختلف مصالح الفدرالية التي يجب عليها تبسيط هيكلها بشكل أكبر⁽¹⁴⁹⁾، هذه الإصلاحات بدأت تأتي بشارتها مع سنة 1959 حيث ارتفع عدد الناضلين إلى 26294 مناضلا ، توزرهم حوالي 1803، خلية وأصبحت الروح المعنوية مرتفعة خاصة بعد الزيارة التي قام بها وفد من الحكومة المؤقتة للمغرب⁽¹⁵⁰⁾ . ومن المؤشرات الإيجابية كذلك هو أن مختلف الشرائح المغربية من سلطة وأحزاب وشعب ، أصبحت تدعم أكثر من أي وقت مضى سياسة جبهة التحرير الوطني وتقف إلى جانب الشعب الجزائري في قضيته العادلة ، إذ سجلت الثورة ، أن الرأي العام المغربي يحاول التأثير على المنظمات الدولية ، خاصة هيئة الأمم المتحدة ، من أجل الإسراع في حل الشكل الجزائري ومحاولة الضغط على الحكمة الفرنسية (عن

طرق الاحتياجات المختلفة)، وذلك لدفعها إلى قبول الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني تفضي إلى استرجاع الجزائر لسيادتها⁽¹⁵¹⁾

وفيما يخص الخدمات التي تقدمها للجزائريين، استطاعت الفدرالية أن تغطي إلى حد كبير مجمل احتياجاتهم المادية والاجتماعية، وبذلت جهدا لا بأس به في رفع النضج السياسي في أوساطهم، وقد كان لذلك أثره الواضح، فاللاجئون الجزائريون لا يثرون البتة في ديفول ومشاريعه السياسية لاعتقادهم بماوراء المذكرة، كما أنهم يعبرون عن أسفهم وسخطهم من المماطلات التي تنتهجها هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الجزائرية هذا النضج الكبير عزز من ثقة فدرالية الجبهة بالغرب لضاغطة جهدها، لكسب المزيد من ثقة الجالية الجزائرية، وتعبيتها لهم سياسياً ومعنوياً، وتكون إطارات كفته، مهمتها توطيد العلاقات بين جمع هيئات الثورة: لتعزيز وحدة الصدف ومواجهة فرنسا وحلفائها.

ورغم ما تحقق من نتائج إيجابية لصالح الثورة، فإن جملة من المشاكل والصعوبات ما تزال تواجه فدرالية المغرب تعيق أدائها الجيد خاصة بعد حالة الفوضى التي شهدتها الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتنحور هذه الصعوبات بصفة خاصة في قلة التنسيق بين مختلف مصالح الثورة بالغرب و الصعوبة في تجنيد الشباب لصالح جيش التحرير الوطني، يضاف إلى ذلك نقص التأثير

والموارد المالية⁽¹⁵²⁾.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالغرب قد اتبعت في تنظيمها الإطار إلى قسمات وكل واحدة من هذه القطاعات مسؤول عام يساعد نائبان واحد للتنظيم وأخر للأمانة العامة ، تساعدهم لجنة تقوم بدراسة التقارير المختلفة وترقية النشاطات و النظر في أحوال الجزائريين الذين قارب عددهم المائة ألف لاجئ⁽¹⁵³⁾.

بـ- فيدرالية تونس:

إن حالة الفوضى والإهمال التي كانت تعيشها نخبomas اللاجئين الجزائريين هي التي دفعت بعض قادة الثورة رغم معارضته البعض الآخر إلى تأسيس أولى الخلايا بتونس العاصمة للاهتمام بأحوال الجزائريين، لتنتشر فيما بعد هذه الخلايا في كامل التراب التونسي وتشكيل سنة 1957 فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي قادها في هذه الأثناء السيد طالبي الطيب المدعو (علال) ، الذي عين فيما بعد عضوا بالمجلس الوطني للثورة⁽¹⁵⁴⁾.

وقد كان الإسراع في الاهتمام بأحوال الجزائريين بتونس بداعي تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات ومنع الدعاية الفرنسية من الوصول إليهم والتاثير فيهم، وعدم فسح المجال أمام أي طرف لجعلهم وسيلة مساومة أو ضغط.

أما الهيئة الجغرافية، فقد أتبعت الفيدرالية التقسيم الذي عمل به في داخل الجزائر، وعليه قسمت تونس إلى سبعة مناطق وكل منطقة إلى ناحية وكل ناحية إلى قسمات وعلى رأس كل هيئة مسؤولة علم يساعدها نائبان أحدهما مكلف بالتنظيم والأخر بالأمانة العامة، تساعدهم لجنة تجمع بصفة دورية للنظر في التقارير والمقترنات و غيرها من الشؤون الخاصة بالجزائري وبعد سنتين من النشاط استطاعت الفيدرالية أن تجند حوالي 6374 مناضلاً مؤطرين في 810 خلية ، علماً أن عدد اللاجئين الجزائريين في تونس في تزايد مستمر فاق المائتي ألف لاجئ⁽¹⁵⁵⁾، أمام هذا الرقم المهم من اللاجئين عهدت الفيدرالية على نفسها جملة من المهام تتحضر أساساً في دعم وحماية الجزائريين في جميع المجالات ، وحل المشاكل الاجتماعية والإدارية والصحية والإعداد لاستقبال المزيد من اللاجئين، وتأطير الشباب في الرياضة والكلافة، كل هذا يجب أن يصب في دعم جبهة وجيشه التحرير الوطنيين لرفع معنويات الثورة⁽¹⁵⁶⁾، ولتحقيق هذه الأهداف المبرمجة وغيرها فان قيادة الثورة أدركت بأن عليها بذل جهد أكبر يعتمد على اسس متينة لتكوين مناضل واعي يؤدي دوره اللائق به في الثورة، والتعبئة الدائمة للجماهير التي تمثل القلب النابض لها ، وإذا ما تم ذلك فان فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس تكون قوة حقيقة صلبة تدعم مسار الكفاح المسلح وتتحطم عندها كل محاولات الاختراق والضغط

جـ فدرالية فرنسا:

يكون السيد محمد بوضياف هو الذي وضع اللبنة الأولى لتأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من خلال مبادرته تنظيم الخلايا بهذا البلد مع مطلع سنة 1955⁽¹⁵⁷⁾ على أن أول مسؤول فعلي لها هو السيد مراد طربوش الذي تولى المهمة إلة غاية منتصف عام 1956 ليترك المجال للسيد محمد الصالح الوانشي الذي كلف بإدارتها⁽¹⁵⁸⁾ ليتولاها منذ نوفمبر من نفس السنة⁽¹⁵⁹⁾ السيد محمد ليحاول الذي سيخلفه منتصف العام 1957 السيد عمر بوداوود ليواصل العمل إلى غاية سنة 1962⁽¹⁶⁰⁾.

و أولى الملاحظات العامة، هو أن عدد الذين تؤطرهم الفدرالية، كان في تزايد مستمر، فمن مائة ألف نهاية 1958، يرتفع إلى مائة وثلاثين ألف حسب إحصاء شهر جويلية لسنة 1959، مقسمين إلى ستة ولايات بفرنسا وناحيتين ببلجيكا⁽¹⁶¹⁾ وأخرين بألمانيا. كما أن هناك حوالي أربعة الاف امرأة غير مهيكلات، يشاركن بصفة التطوع والتعاطف في نشاط الفدرالية ، ويقدمن الدعم المالي لها⁽¹⁶²⁾.

علماً أن الولاية مقسمة إلى عمالات ، والعمالات إلى مناطق ، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى جهات وهي دورها مقسمة إلى فطاعات، وهذه الأخيرة عبارة على مجموعة من القسمات عبارة عن خلايا، أما المسئولية فهي هرمية إذ أن لكل مركز مسؤول عام

تساعده لجنة تحضيرية لا يتجاوز عدد أعضائها ثلاثة، تكون مسؤولة عن التنظيم الإداري والمسلح، المالية، الصحافة والدعائية⁽¹⁶³⁾.

ولأنَّ التنظيم يعمل ويعيش داخل التراب الفرنسي؛ وبغرض تخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني داخل الجزائر، ونقل التهديد إلى عقر الديار الفرنسية، فإنَّ الفدرالية وبابيعاز من قيادة الثورة، شنت عملياً عسكرية واسعة النطاق بداية من الخامس والعشرين أوت 1958 . شملت كامل التراب الفرنسي، إذ هاجمت المجموعات الفدانية، التي شكلت لتنفيذ عمليات مسلحة عدة أهداف ذات طابع اقتصادي وعسكري، وكانت محصلة الخسائر التي أعدتها السلطات الفرنسية رغم جفافها، معبرة لما فيه الكفاية، إذ سجلت هذه السلطات إلى غاية السابع والعشرين أوت من نفس الشهر، وقوع ثمانية وخمسين عملية تخرّب ومائتين واثنتين وأربعين هجوماً ضد مائة وواحد وتلذين هدفاً. حلفت في مجملها مائة وثمانية عشر جريحاً واثنتين وتلذين قتيلاً⁽¹⁶⁴⁾، هذه الحقائق المرعبة التي هزت أركان حاكم فرنسا الجديد الجنرال ديغول؛ جعلته منذ البداية يراجع حساباته بغية اتخاذ القرار الصائب. الفدرالية تكفلت بمهام أخرى، كالمساعدات المادية والمعنوية كما قامت بمهام الدعاية في مختلف الأوساط الجزائرية والفرنسية والأوروبية، لإقناعها بعدلة القضية الجزائرية⁽¹⁶⁵⁾. ويعود الفضل

فيما تم تحقيقه من إنجازات إيجابية لصالح الثورة، ومن داخل فرنسا ذاتها، إلى وجود جالية جزائرية كبيرة استطاعت فدرالية الجبهة، أن تجند الكثير منها، خاصة من صنفي العمال والطلبة وقد تسنى لها ذلك بعد اكتساحها للساحة الفرنسية، التي كانت تحت سيطرة المصالين الذين حجم نشاطهم بشكل كبير خلال هذه الفترة وذلك بعد صراع مرير ودموي بينهم وبين جبهة التحرير الوطني⁽¹⁶⁶⁾.

وحتى تتمكن الفدرالية من جني نتائج أهم وأكثر فاعلية، ترقى إلى مستوى طموحات الثورة المعروفة، فقد توجب عليها أولاً ذ، التصدي للمشاكل المعقّدة والمفتعلة، التي تفرضها ممارسات السلطات الفرنسية ، وهو ما يستلزم حلولاً عاجلة⁽¹⁶⁷⁾، إذ أن هذه السلطات، تمارس على الدوام ضغطاً شديداً على إطارات الفدرالية، ويكتفى التذكير بأنها قد اعتقلت العشرات من هذه الإطارات، بما في ذلك ثلاثة رؤساء ولايات وخمس رؤساء عمادات، وعدد كبير من قادة المناطق و الجهات ، أمام هذا الأمر لم تجد قيادة الفدرالية بد من تجديد إطاراتها بنسبة تسعين بالمائة⁽¹⁶⁸⁾.

ولكن الأخطر من هذا على وود الفدرالية ، هو محاولات الاختراق المتكررة، التي تسعى إليها المخابرات الفرنسية⁽¹⁶⁹⁾، وهو ما يدعو إلى اليقظة والحذر الدائمين ، لأن ذلك سيشكل في حالة وقوعه خطراً على الفدرالية خصوصاً، وعلى الثورة عموماً. أما

المشكل الخطير و المقلق والذي عانت الفدرالية منه الكثير هو تصادمها المباشر خاصة قبل سنة 1959 مع المصالين ، الذي وصل إلى حد الاقتتال الدموي فالمصليون الذين يتالفون من حوالي خمسة آلاف مناضل عبر كامل التراب الفرنسي ، و مائتي مناضل في بلجيكا ، ظلوا في صراع مع مناضلي جبهة التحرير⁽¹⁷⁰⁾ ، غير أن ذلك لم يدم إلى هذه الائتاء إذ سجلت الفدرالية تراجعاً كبيراً للحركة المصالية ، خاصة بعد التحاق بعض إطاراتها بالثورة⁽¹⁷¹⁾ نفس التقرير يحمل اعترافاً بتوقف لنشاط المصالى المضاد للثورة إذ سجلت الفدرالية في الأشهر الأخيرة لسنة 1959 عدم وجود أي تحرك دعائى بمختلف أشكاله للحركة المصالية ضد الثورة على الأقل منذ تحرير السيد مصالى الحاج⁽¹⁷²⁾ وهذا الاعتراف يؤكد ما ذهبنا إليه في الصفحات السابق من هذا البحث عند التطرق لموقف مصالى الحاج من اندلاع الثورة كخلاصة يمكن القول بأن تنظيمات جبهة التحرير الوطني في البلدان الثلاثة حاولت أن تعمل و تسير وفق طبيعة الثورة وأهدافها العاجلة و الآجلة ، والهادفة إلى استرجاع السيادة الوطنية⁽¹⁷³⁾.

- المنظمات الجماهيرية :

منذ أن دخلت الثورة الجزائرية عامها الثالث ، أصبحت المنظمات الجماهيرية إحدى ركائزها الأساسية ، فهي خزانها البشري ، الذي

يزود جيش وجبهة التحرير بالرجال . وهي كذلك منابر إعلامية دعائية تدحض المزاعم الفرنسية ، وتدافع عن موقف الثورة . وزيادة على ذلك ، فقد كانت هذه المنظمات تقوم بالأعمال الاجتماعية والتربيوية والثقافية و التحسيسية ، في وسط اللاجئين الجزائريين عموما و العمال والطلبة والاقتصاديين خصوصا .

فالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وبعد مرور سنة على تأسيسه (أي سنة 1957) يمكن وبفعل الاستراتيجية التي رسمها ، أن يلج إلى أغلب النقابات العمالية العالمية وأن يستتصدر منها لوانع ومقررات تدافع عن مصالح العمال الجزائريين خصوصا وتدعوا إلا إيجاد حل للمشكل الجزائري عموما . فما بين العشرين و الثاني الختامية أن استقلال الجزائر يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ وحدة الشمال الإفريقي وفي نفس اللانحة يطالب المؤتمر ، حكومات تونس ، المغرب ولibia ، بمواصلة تأييدها لجبهة التحرير الوطني⁽¹⁷⁴⁾ .

نفس هذه النقابات عقدت مؤتمرا آخر بجنيف ، يومي الثامن والتاسع مارس 1958 بمشاركة الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (CISL) . وتعهدت بالقيام بالمساعي الضرورية لإجبار الحكومة الفرنسية على إطلاق سراح النقابيين الجزائريين الموقوفين . كما أوصت المنظمات التابعة لها بالضغط على حكوماتها لدفعها للبحث عن تسوية للمشكل الجزائري⁽¹⁷⁵⁾ هذه البدايات المشجعة حفزت الاتحاد العام إلىبذل جهد أكبر على المستوى

الدولي بففي سنة 1958 - وهي السنة التي قررت السلطات الفرنسية حل الاتحاد (1) - حاول تكريس علاقاته مع الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ،المساوية على دول أوروبا الغربية، وم جسر علاقات مع الفدرالية الاشتراكية العالمية (FSI) التابعة للمعسكر الشيوعي وكذلك مع الكونفدرالية العالمية للنقابات المسيحية والكونفدرالية العالمية للنقابات العربي (176).

اتحاد العمال شارك كذلك في اجتماع النقابات العالمية المنعقد يومي الثامن عشر و التاسع عشر أوت 1959 بجنيف و الذي حضرته كل من الكونفدرالية العالمية للنقابات العربية والنقابة المغربية للشغل و الفدرالية الاشتراكية العالمية . وقد رفعت هذه النقابات شكوى للأمم المتحدة بخصوص مقتل عيسات إيدير ووجهت المناسبة نداءا إلى الطبقة العمالية العالمية عموما و الفرنسية خصوصا للتنديد بهذه الجريمة (177).

لقد كانت الأشهر الأخيرة من حياة الشهيد عيسات إيدير - وهو أول رئيس للاتحاد العام للعمال الجزائريين - في السجن وظروف اغتياله: وراء موجة سخط عالميين (178)، ولم يكن أمام الاتحاد من بد سوى استغلالها لإثارة الرأي العالمي ضد انتهاك فرنسا لحقوق العمال الجزائريين خصوصا ، و الشعب الجزائري عموما ، وقد تحرك هذا الرأي في بعض الدول الغربية ، منها على الخصوص بلجيكا وألمانيا الغربية ، من جهتها

الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ، تحركت وشكلت لجنة تضم نقابيين الجرائم⁽¹⁷⁹⁾ وأما من الجانب الدعائني للثورة فإن الاتحاد ، استطاع إرسال وفود إلى واحد وعشرين بلد جهة ، كنقطة مركبة وحيدة تمثل العمال الجزائريين ، ومن جهة ثانية ، محاولة الحصول على تأييد مادي ومعنوي للثورة ، وهو ما يعني بالضرورة اتخاذ موقف واضح من القضية الجزائرية عموما⁽¹⁸⁰⁾ .

من الناحية الاجتماعية قدم الاتحاد خدمات كثيرة لللاجئين الجزائريين: خاصة في تونس و المغرب كما كون إطارات نقابية في كل البلدين السابقين ، زيادة على التي كونها في المانيا الغربية و النمسا: كما أشرف على تأسيس روضتين للأطفال بالمغرب وأخرين بتونس ، ويأمل في زيادة العدد إلى أربعة ، في كل بلد مستقبلا⁽¹⁸¹⁾ .

هذه النتائج و الإنجازات المعتبرة ، لا تعني أن الاتحاد لا يشكو من المشاكل و الصعوبات ، التي ظهرت خصوصا ، في النقص الملحوظ للإطارات ، وانعدام التنسيق والتنظيم الكافيين ، بين مختلف هياكته ، كما أنه لا ينسق بشكل جيد مع الهيئة العليا لللاجئين⁽¹⁸²⁾ . وما لم يتم تدارك هذه المفروقات ، فإن الاتحاد لن يستطيع أن يؤدي دوره على الوجه الأكمل.

أما المنظمة الجماهيرية الثانية ، التي تكتسي أهمية خاصة نظرا لطبيعتها فهي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، الذي لم يتأخر هو بدوره عن خدمة المبادئ جبهة التحرير الوطني

وأمام هذا التأييد المتنامي ، قعد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مؤتمره الثالث في شهر ديسمبر 1957 في قلب العاصمة الفرنسية باريس ، درس فيه أوضاع الطلبة الجزائريين المادية والمعنوية وكذا أوضاع الثورة وتطوراتها⁽¹⁸⁶⁾ .

لقد كان لهذا الدور المميز الذي يقوم به الطلبة تجاه ثورتهم:
الواقع السيئ على الفرنسيين ، الذين لجوا إلى أسهل
الحلول؛ عندما قرروا حل الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين
في الثامن والعشرين جانفي 1958 معتقدين أن ذلك يمكن من
وأدء و القضاء عليه.

هذا الاجراء غير المدروس بدقة؟!أثار السخط حتى في وسط

الطلبة الفرنسيين، الذين احتج بعضهم على قرار حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لأن ذلك في اعتقادهم لا مبرر له⁽¹⁸⁷⁾ كما أدان هذا القرار ، كل من الطلبة المغاربة والتونسيين⁽¹⁸⁸⁾ وامتد الاحتجاج والاستنكار إلى الاتحادات الطلابية الغربية المجتمعة في ندوة لندن يومي السابع عشر والثامن عشر أبريل 1958 و التي أعلنت في نفس هذه الندوة عن تأييدها لاستقلال الجزائر⁽¹⁸⁹⁾

كما عقد الطلبة الجزائريون ، التونسيون والمغاربة ، في شهر أوت 1958، مؤتمرا مشتركا دعوا فيه حكومتي المغرب وتونس إلى توجيه كل نشاطهما السياسي نحو تحرير الجزائر، بغية استكمال وحدة المغرب العربي⁽¹⁹⁰⁾ وخلال سنة 1959، شارك الاتحاد في بعض الندوات الإفريقية للطلبة، كندوة كمبala في شهر جويلية، وندوة تونس في شهر أوت، و الندوة الأفروasiاوية للشباب في القاهرة في شهر فيفري⁽¹⁹¹⁾ وفي سنة 1959 أدانما وبضبط بين الرابع والعشرين والثلاثين ماي : أقام الاتحاد العالمي للطلاب أسبوعا تضامنيا بيوجوسلافيا مع الطلبة الجزائريين من أجل مساعدتهم ماديا و معنويا⁽¹⁹²⁾

وببناء على ما سبق فإن الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين -ورغم المضايقات و الاعتقالات التي طالتهم من طرف السلطات الفرنسية ، شكل درعا من دروع الثورة حيث مدها

بشعلة من الإطارات التي سيرت هيأكلها الإدارية، العسكرية، الصحية، و التعليمية... وكان إلى جانب ذلك واجهتها الإعلامية والدعائية، في مختلف المحافل العالمية للطلبة و الشباب. فقد كان المتصدّي و الراد على أبواق الدعاية الفرنسية المغرضة بخصوص القضية الجزائرية .

هكذا يمكن التأكيد بأن الاتحاد أدى دوره المنوط به تجاه الثورة ، التي استطاعت – كما ذهب إلى ذلك السيد عبد الحميد مهري –⁽¹⁹³⁾ من خلاله ،أن تربط المثقف الجزائري «بروح الأمة»، وأن تضمه إلى أحضان الشعب⁽¹⁹⁴⁾.

أما التجار فقد قاموا عبر منظمتهم ، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، بدور لا يستهان به في مجال تحريض المنظمات العربية ، الاقتصادية على وجه الخصوص ، من أجل أن تضغط على حكوماتها لمقاطعة فرنسا اقتصادياً . هذا من جانب ، ومن جانب ثانٍ ، تكفل الاتحاد بجمع التبرعات المالية لفائدة الثورة . وقد شارك لهذه الأسباب في المؤتمر الاقتصادي العربي ، المنعقد بالقاهرة ما بين الثالث و العشرين و الثلاثين نوفمبر 1957، وقد وجه المؤتمر برقة إلى هيئة الأمم المتحدة ، طالب فيها باستقلال الجزائر . كما دعا المؤتمرون دولهم إلى ضرورة مقاطعة فرنسا اقتصادياً⁽¹⁹⁵⁾ .

المنظمات الاقتصادية العربية واصلت من جهتها ، سعيها الحيث لتجسيد هذه المطالب ولتأكيد وقوفها إلى جانب الكفاح

الجزائري ، ففي مؤتمر آخر بالقاهرة ، جرت أشغاله بتاريخ السادس ديسمبر 1958 أكد المؤتمرون تضامنهم الفعال مع الشعب الجزائري في صراعه مع الاستعمار الفرنسي . ودعوا بالمناسبة الحكومات العربية إلى الإيفاء بوعودها تجاه الثورة الجزائرية . كما ناشدوا الأمم المتحدة على حمل فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (196)

عموماً تمكنت جبهة التحرير الوطني ، من النجاح في تسخير هذه المنظمات الجماهيرية ، لخدمة أهداف الثورة ، التي أكدت عليها جميع الوثائق بداية من بيان الفاتح نوفمبر 1954 واستطاعت من خلال هذه المنظمات النفاذ والتأثير في الأوساط الشعبية لتحملها المسؤولية الملقاة على عاتقها نحو ثورتها .

الثورة الجزائرية ومن خلال هذه المنظمات دائماً استطاعت أن تكون حاضرة في مختلف المحافل الدولية ، التي كانت ميداناً خصباً للعمل الدعائي والدبلوماسي ، و التعريف بعدالة الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وهذا من أجل دفع هذه المحافل التي هي من وسائل الضغط، إلى التعاطف مع القضية الجزائرية ، ومن ثمة كسب مزيد من التأييد الدولي الذي يمكنه أن يضع السلطة الفرنسية في موضع حرج خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني ، أن تدافع عن

موقفها وترد على الدعاية الفرنسية ، التي لا تعترف إلا بجزائر واحدة هي الجزائر الفرنسية، ومن ثمة حاولت منع أين كان التدخل في شؤونها الداخلية .

- تطور هيكل الجيش التحرير الوطني :

إن صمود جيش التحرير الوطني في وجه القوات الفرنسية المدعومة من الحلف الأطلسي : جعل هذه الأخيرة تبحث على الدوام عن استراتيجيات جديدة ، تمكناها من دحر الثورة و القضاء عليها فمنذ هذه البداية حاولت فرنسا بشتى الطرق تضيق الخناق عن جيش التحرير الوطني ، من خلال القيام بعمليات عسكرية كبرى في مختلف أنحاء الجزائر . وحتى تتمكن من منع تمويل الثورة بالسلاح و الرجال أقام ، الجنرال موريس خطه المكهرب على الحدود الشرقية والغربية سنة 1957، أضاف إيه الجنرال شال بين سنتي 1958-1959 خطأ موازيًا على الحدود الشرقية وبإشراف عملياته الكبرى التي تحمل اسمه لقد كان مخطط شال العسكري أخطر خطأ تضعها فرنسا، في محاولة منها إلحاق أكبر الضرار والخسائر بجيش التحرير الوطني هذا الأخير الذي وجد نفسه في وضع حرج نتيجة لهذا المخطط وهو ما فرض عليه وضع استراتيجية مضادة ، يستطيع من خلالها التأقلم مع الوضع الجديد ، من أجل الصمود ودفع الكفاح المسلح إلى الأمام .

إنَّ تطور هيكلات وتنظيمات جيش التحرير الوطني ما بين 1957 - 1960، كانت له عدة إيجابيات على مسار الثورة ، داخلياً وخارجياً ، سياسياً وعسكرياً ، كما أنها كانت مثار جدل وتأخر الأمور في نهاية المطاف ، ولولا وجود مجموعة من المخلصين الحقيقيين ، الذين لا هم لهم سوى رؤية الثورة تنتصر على عدوها وعلى نفسها ، لتصنع مجد الجزائر وشعبها ، وألا تقع في الفخ الفرنسي ، الذي يريد القضاء عليها : لإبقاء الجزائر تحت الوصاية الاستعمارية .

- جيش التحرير الوطني (بالداخل والخارج):

لقد استطاعت التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام أن تعطي دفعاً قوياً لجيش التحرير الوطني ، الذي أصبح أكثر فعالية وдинاميكية ، مما جعل تعداده في تزايد مستمر . هذه الحقائق أكدتها تقرير السيد كريم بلقاسم ، باعتباره وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الذي قدمه في مؤتمر طرابلس 1959 - 1960⁽¹⁹⁷⁾ إذ أكد عدد قوات الثورة قد وصل سنة 1959 إلى حوالي سبعين ألف بين جنود ومسبلين موزعين على الشكل التالي :

الولاية	عدد المجاهدين	عدد المسبلين
الأولى	87 + 3726	1085 ضابطا
الثانية	3456	1343
الثالثة	15000	10000
الرابعة	2901	2500
الخامسة	4920	4752
ال السادسة	1945	1300
جيش الحدود بتونس	14000	
جيش الحدود بالغرب	2500	
المجموعة	48448	20780
المجموع الكلي	69228	

(¹⁹⁸) هذه الأرقام التي اعتبرها كل من العقيدين علي منجي وعبد الحفيظ بوصوف سرية لا يجب الفصح عنها ، استوجبت عرض الأمر على المؤتمرين للتصويت عليه (¹⁹⁹) وقد يكون سر هذا التكتم الذي فرضته جبهة التحرير الوطني على هذه الأرقام ، هو الخوف من وصولها إلى السلطات الفرنسية سواء عن طريق

السلطات التونسية أو المغربية القلقتين من تواجد قوات جيش التحرير الوطني على أراضيهما خاصة وأن هناك مجموعات عسكرية فرنسية (قواعد عسكرية) بـأراضي البلدين⁽²⁰⁰⁾ وجاء الإلاء بها سنة 1960 بعد أن أصبحت الثورة لا تبالي بذلك ، لأنها فرضت نفسها على الساحة كرقم لا يمكن تجاهله أبدا ، وأن المخابرات الفرنسية استطاعت بوسائلها أن تعرف الكثير عن جيش التحرير الوطني ، عدده وعدته ، وبالتالي فلا داعي لكتمانها ، كما تقديرات بعض الكتاب الفرنسيين حول إمكانيات جيش التحرير الوطني غير صحيحة⁽²⁰²⁾ فإن التقارير الرسمية الفرنسية ، تكاد تكون مطابقة للحقيقة ، فقد قدرت قوات جيش الحدود بالجهة الشرقية حتى نهاية سنة 1959 ، ما بين اثنين وأربعين واربع وأربعين فيلق⁽²⁰³⁾ ، وعلى الحدود الغربية قدرت تعداده في منتصف شهر أوت سنة 1960

بحوالى ست آلاف ومائة مجاهد⁽²⁰⁴⁾ كما قدرت قوات جيش التحرير بالداخل بحوالى سبع عشرة ألف مجاهد منظمين في شكل كتاب ومزودين باثني عشرة ألف قطعة سلاح⁽²⁰⁵⁾. والذى يهمنا هنا هو أنَّ جيش التحرير الوطني؛ شهد في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1957 و1960 عدة تطورات لعل أهم هو استفادته من الجنود والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي؛ لأن لهم كفاءة عسكرية استغلت بصفة خاصة في تكوين

وتأطير قوات جيش الحدود، ومد الثورة بمعلومات مفيدة حول الاستراتيجية العسكرية التي تتبعها فرنسا في محاربة الثورة وإذا كان وجود هؤلاء هاماً ومفيداً للثورة، فإنه أدى إلى بروز أزمة داخل صفوف جيش وجبهة التحرير، فهناك من دعا إلى فسح المجال أمامهم للترقية وتولي المسؤوليات قد يؤثر سلباً على مسار الثورة؛ خاصة وأنهم لم يتسبعوا بأفكارها وإيديولوجيتها⁽²⁰⁶⁾.

وحين تم رفع القدرات التقنية لجيش التحرير، ويدعم بالشباب المدرب؛ أسست الثورة مدارس عسكرية لهذا الشأن، كما أرسلت وفوداً من الطلبة للغرض ذاته، إلى بعض الدول العربية كمصر وسوريا ودول أخرى كالصين⁽²⁰⁶⁾. ولقد استطاع بعض هؤلاء المكونين من الدخول إلى الجزائر، خاصة إلى الولاية الرابعة والخامسة والسادسة ومن جهة أخرى وتماشياً مع متطلبات الكفاح المسلح أنشأت جبهة التحرير الوطني مدرسة لتكوين المسعفين⁽²⁰⁷⁾. غير أن هذا التطور، لم يخلو من جملة من الصعوبات التي كدرت صفوه، وكادت في بعض الأحيان أن تعصف بالثورة إجمالاً. لذلك أقر مؤتمر طرابلس، بعدم وجود آية علاقات فيما بين الولايات وفيما بين هذا الأخيرة، وقيادة الخارج منذ نهاية سنة 1957⁽²⁰⁸⁾. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصلت الخلافات أحياناً إلى حد الشجار بين الولايات، رغم محدودية ذلك وسرعة تطويقه⁽²⁰⁹⁾.

ويضاف إلى هذه الأزمات التي برزت بين الفينة والأخرى ،
دخول قوات جيش التحرير في صراعات مريحة مع حركات مناوئة
خاصة تلك التي قادها الجنرال بلونيس و الحاج كابوس⁽²¹⁰⁾، و
التي استترفت الكثير من القوة والوقت للثورة . التي وجدت نفسها
تاجه في ذات حين الحركات المضادة والقوات الفرنسية ، التي
ما فتئت تتطور أساليبها كما وكيفا لقمع قوة جيش التحرير الوطني .

هذه المرحة الحرجية من تاريخ الثورة سقط فيها ، وفي ميدان
الشرف الكثیر من القادة الأفذاذ ، خاصة الشهداء : عمieroش⁽²¹¹⁾ ،
عبد الرحمن ميرة⁽²¹²⁾ من الولاية الثالثة وأحمد بوقرة نمن الولاية
الرابعة⁽²¹³⁾ وسي الحواس من الولاية السادسة⁽²¹⁴⁾ .

هذا الوضع حتم على العقداء العشرة المجتمعين في تونس
في صائفة 1959 إعادة تنظيم الجيش بكيفية توأك معطيات
المرحلة ، وتعيين قادة جدد للولايات خلفا للذين استشهدوا ، ماعدا
الولاية السادسة التي لم يعين عليه قائد ، وسنأتي لاحقا للحديث
عن ذلك .

- مشكلة التسلیح و التموین :

لقد كان لزاما على الثورة أن تندلع ولو بإمکanیات محدودة : على
أن يتم توفير الإمکانیات الالازمة فيما بعد ، خاصة الأسلحة . ولكن
الواقع أثبت العكس ، وجعل الباءات الثلاثة⁽²¹⁵⁾ الذين قادوا
الكتفاح المسلح بيد من حديد خاصة بعدما خالهم الجو إثر اغتيال

عبان رمضان في نهاية 1957، في وضع حرج ،إذ أكدت كل تقارير جيش التحرير الوطني الواردة من التدخل وجود مشاكل جمة جراء نقص التسليح و التمويل و المستلزمات الضرورية الأخرى . هذه الوضعية المزرية جعلت الجيل الجديد من قادة الثورة ، الذي برع بصفة خاصة خلال مؤتمر العداء العشرة ، و الذي سيكون له شأن كبير في تحديد مسار الثورة⁽²¹⁶⁾ حيث أصبح يضغط بورقة الداخل و يجعل منها ذريعة للضغط على الباءات الثلاثة ، في محاولة لزعزعة مواقعهم و الإطاحة بهم لأخذ أماكنهم⁽²¹⁷⁾ فالباءات الثلاثة بوجهة نظر هؤلاء لم يقدموا الشيء الكثير لدعم الكفاح المسلح . وصلوا في صراعاتهم يتخطبون وهي أسايا كافية لسحب البساط من تحت أرجلهم⁽²¹⁸⁾ . هذا النقص الفادح في إمداد الداخل بالسلاح و المؤونة الكافيةتين ، في الحين أن جيش الحدود مجهز بكيفية جيدة ، - وهو الذي لم يشارك في الكفاح المسلح الحقيقي الذي ألقى على كاهل جيش الداخل - جعل قادة الداخل على حد تغبير الرائد عز الدين ، أمام مؤتمر طرابلس 60/59 يتضامرون من قادة الخارج ولا يعيرون أدنى اهتمام لأوامرهم⁽²¹⁹⁾ .

وبناء على بعض لوثائق التي تم الكشف عنها ، وهي اليوم في متناول الباحثين . فإنه بعدما تم حصر الأسلحة المتوفرة لدى الثورة خلال الفترة الممتدة من 1957 إلى 1960 ، و المتواجدة بكل من

تونس، ليبيا ومصر وما تم إرساله فعلاً إلى الداخل⁽²²⁰⁾، فإن أولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها هي أن ما خصص لتمويل الداخل قليل، بالمقارنة مع ما هو متوفّر، إضافةً أنَّ أغلبه عبارة عن ذخيرة حية وأسلحة خفيفة لم تعد تفي بالحاجة، ولا يمكن الاعتماد عليها لوحدها لمواجهة جيش فرنسا المدجج بأحدث وأعتى الأسلحة.

الجدير بالذكر أنَّ السلطات المغربية والتونسية تعوق في بعض الأحيان عملية دخول الأسلحة⁽²²¹⁾ بطريقَة أو بأخرى⁽²²³⁾، كما أنَّ السدود الكهربائية والمراقبة المشددة على الحدود الشرقية والغربية من طرف القوات الفرنسية كانت عائقاً في إدخال الأسلحة، إضافةً إلى أنَّ المجاهدين قللوا من المخاطرة والمغامرة في الدخول، ومحاولات اختراف هذه الأسلاك، كما أنَّ الصاعات الشخصية التي كانت تبرز بين الحين والأخر بين قادة الثورة: ساهمت بشكل أو بأخر في عدم إيجاد حل مناسب للمشكلة بل أعلى مدارج السلطة هي السلاح ذاته الذي ضرب به الباءات الثلاثة خلال هذا المؤتمر.

- تطور قيادة جيش التحرير:

يعود الفضل في هيكلة جيش التحرير الوطني، بصفة عصرية وجيدة إلى مؤتمر الصومام غير أنَّ ذلك لا يعني أبداً عدم إعادة النظر في هذه الهيكلة: خاصة في بعض الجوانب الشكلية التي تظهر جيش التحرير الوطني بالظاهر اللائق به وعلى هذا الأساس أقر العقداء العشرة في إجتماعهم السالف الذكر، إحداث

بعض التغيرات التي رأى بعضها النور وتم التخلص عن بعضها الآخر⁽²²⁴⁾.

و قبل ذلك انتصب تفكير عض القادة ، حول أهمية إيجاد هيئة عسكرية موحدة تشرف على جميع هيئات جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود تكون بمثابة الإدارة المركزية التي تخطط للعمل العسكري الاستراتيجي وهكذا كما يؤكد السيد عبد الحميد مهري في تقريره حول نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ فإنه تم تشكيل لجنة العمليات العسكرية (com) للإشراف على عمليات جيش التحرير⁽²²⁵⁾.

و حسب نفس التقرير دائمًا ، فإن هذه اللجنة تأسست بناءً على مقترن اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ المنعقد في مارس 1958⁽²²⁶⁾ على أن ظهورها العملي كان في شهر أبريل من نفس السنة مثلاً أورد ذلك الأستاذين محمد العربي الزبييري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر ، ومحمد حربى في كتابه جبهة التحرير الوطني سراب وواقع⁽²²⁷⁾ على أن أول تقرير قدمته هذه اللجنة عن نشاطها كان بعد حوالي خمسة أشهر من بعثها : وبالضبط في شهر أوت من عام 1958، أمام اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ⁽²²⁸⁾. والجدير ذكره أن لجنة العمليات العسكرية قد انطلقت منذ البداية برأسين منفصلين عن بعضهما واحد على الحدود الغربية ، قادة العقيد هواري بومدين مع نائبه الصادق دهيلس⁽²²⁹⁾.

و الرأس الثاني بالحدود الشرقية ، قاده العقيد محمدى السعيد ونوابه العداء : محمد العموري ، عمار بن عودة ، عماره بوقلاز⁽²³⁰⁾. وقد أخذت لجنة العمليات العسكرية على عاتقها تحقيق جملة من الأهداف العاجلة و الأجلة أبرزها ضرورة ربط علاقات متينة فيها بين الولايات : يمكنها من تعزيز العمل المشترك وإبعاد شبح الوقع في مشاكل فيما بينها : حتى وإن وقع ذلك ، فإن على اللجنة أن تلعب دور الحكم فيها كما أن الجنة ملزمة بإعداد الإطارات العسكرية ، الصحية و السياسية ، لخدمة الكفاح المسلح و القيام بالإصلاحات التي تراها ضرورية في حدود ما يسمح به القانون⁽²³¹⁾.

لجنة العمليات العسكرية الغربية قسمت المغرب الأقصى إلى منطقتين عسكريتين ، كل منطقة مقسمة إلى ثلاث نواحي ، ورغم المصاعب التي واجهتها من النواحي التنظيمية ، ومن نقص في السلاح و المال⁽²³²⁾ فإنها استطاعت أن تقف على أقدامها ، وتثبت وجودها من خلال تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية التي تدعم بها الكفاح المسلح . من ذلك أنها أرسلت خمس وحدات عسكرية إلى الداخل ، اثنان صوب الولاية الرابعة وأثنان آخران توجهتا إلى الولاية الخامسة والأخيرة توجهت إلى الولاية السادسة⁽²³³⁾ . وقد يكون نجاح لجنة الغرب مرده الأساسي حسن التسيير و التنظيم : الذين إمتازت بهما و الذي يعود الفضل فيه إلى شخصية

العقيد هواري بومدين⁽²³⁴⁾. ولعل هذا النجاح المتميز هو من العوامل التي دفعت ببومدين إلى التفكير وبصفة جدية في الارقاء، إلى سلم القيادة ، خاصة وأنه أصبح يمثل لدى البعض شخصية محورية ، مؤثرة ومستقطبة للاهتمام من جهة ، وفي ظل وجود صراعات بين بعض القادة الآخرين من جهة أخرى .

وعكس لجنة الغرب لم يفلح العقيد محمدى السعيد قائد لجنة الشرق ، في النهوض باللجنة وإرساء قواعد صلبة لها وسبب ذلك يعود إلى أن محمدى السعيد وجد نفسه منعزلا في وسط مجموعة من العقاداء مثله صعب المراس.

هكذا إذن وبعد حوالي نصف سنة من وجود هذه اللجنة ، حتى بدأت تتعرض بعدها واجهت جملة من العوائق ، جعلت العقيد محمدى السعيد عاجزا عن السيطرة عليها وتسيرها⁽²³⁴⁾. وأمام هذا الوضع المزري الذي تتخبط فيه هذه اللجنة ، قررت لجنة التنسيق و التنفيذ المجتمعة في التاسع سبتمبر 1958 تجميدها ومعاقبة جميع مسؤولها بدون استثناء⁽²³⁵⁾.

هذا الإخفاقالجزئي لهذه اللجنة ، أثر سلبا على قيادة الثورة عموما : وكان من العوامل التي عجلت بالبحث عن حلول سريعة لما تتخبط فيه جبهة التحرير الوطني من أزمات متعددة.

هذه المهمة تحملها العقداء العشرة على عاتقهم ، وقرروا بعد اجتماعات مطولة دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في دورة

بطرابلس ابداية من النصف الثاني لشهر ديسمبر 1959 هذا المؤتمر دامت أشغاله إلى الثامن عشر جانفي 1960 و مما تمخض عنه كما رأينا تكوين اللجنة الوزارية المشتركة للحرب ، التي الت مسؤوليتها للباءات الثلاثة . وإلى جانب هذه اللجنة وكهيته مكملة لها المؤقتة وبهذه هيئات الجديدة تستكمم الثورة آخر حلقاتها في مجال تجديد هيكل وقيادات جيش التحرير الوطني .

- اجتماع العداء العشرة من 11 اوت 1959 إلى 09 نوفمبر 1959 الأسباب والنتائج

لقد أثرت الأزمات المتعددة التي شهدتها الثورة في هذه الفترة على مسارها العام . ولعل من أهم هذه الأزمات تلك الناجمة عن إشكالية تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والتي أثارت حفيظة بعض القادة الذين اختلفت ردود أفعالهم حسب موقعهم والظروف المحيطة بهم . فالعقيد محمد العموري المعاقب عاد من منفاه بالقاهرة وعقد اجتماعا بالكاف بتونس يوم السادس عشر نوفمبر 1958 شارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسيين ،قصد منه إعادة المياه إلى مجاريها ، لأن تشكيل الحكومة المؤقتة بالكيفية التي رأينا ، هي حسبهم انقلابا على الثورة ومؤسساتها ومؤشر انحراف خطير قد لا تحمد عوقيبه: وعليه فإن المصلحة تدعوه إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة : وعلى رأسها المجلس

الوطني ، الذي له وحده الحق اتخاذ القرارات الحاسمة⁽²³⁷⁾.

لكن دهاء الباءات الثلاثة استطاع الحدّ من فاعلية هذا الاجتماع الذي رأوا فيه زلزلة فعلية لواقعه ، ومن أجل ذلك أقحموا الحكومة التونسية في اللعبة ، بحيث تم إيهامها بان اجتماع الكاف يستهدفها : لأن هؤلاء الضباط الجزائريين متحالفون مع المعارضة التونسية : التي يقودها صالح بن يوسف وعلى هذا الأساس القت السلطات التونسية القبض عليهم دون مقاومة منهم . وسلمتهم للحكومة المؤقتة : التي شكلت محكمة عسكرية لهذا الغرض ، أشرف عليها العقيد هواري بومدين كرئيس وعلي منجي كمقرر وسليمان دهيليس كهيئة دفاع ، أصدرت هذه المحكمة عقوبات تتراوح بين الإعدام الموضوع بالشكل الحاد ، أثناء المناوشات في مؤتمر طرابلس الأول⁽²³⁸⁾.

أما ثاني رد فعل هـز أركان الحكومة المؤقتة ، فقد كان من الداخل ، حيث عقد قادة الجيش التحرير الوطني لأربعة ولايات⁽²³⁹⁾ ، اجتماع لهم على أراضي الولاية الثانية ما بين السادس و الثاني عشر ديسمبر 1958 كان عبارة عن رسالة تهديد واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة وتبنة ساحتهم مما قد يقع جراء ذلك ، ومحاولة لتصحيح مسار الثورة مما علق بها⁽²⁴⁰⁾ كما أنهم أعادوا على قادة الخارج تهاونهم في تقديم العن الكافي للداخل وانحرافهم عن المسار الصحيح للثورة ، وأمام

هذا الوضع شكلوا لجنة تنسيق بين الولايات⁽²⁴¹⁾، وكلفوا الرائد عمر، أو صديق بالاتصال بقيادة الخارج، وإبلاغها بالتوصيات والقرارات المتخذة، وتسليمها محضر الجلسات؛ وقد وصلت رسالتهم هذه إلى قادة الخارج في 12 مارس 1958⁽²⁴⁵⁾.

لكن جملة من الدواعي والأسباب تدخلت مقررات إجتماع قادة الداخل لا ترى النور لعل أهمها إشهاد صانعي الحدث: وقناعة قيادة الخارج بإفشال مفعولها. كما يذهب إلى ذلك الرائد لخضر بورقعة⁽²⁴⁶⁾.

ورغم أن قادة الحكومة المؤقتة إستطاعوا التخلص وبأعجوبة من هاتين الأزمتين، إلا أن الأزمات والمشاكل لم تتوقف عند هذا الحد؛ بل شهدت قيادة الثورة بالخارج خلال النصف الأول من سنة 1959 بعضًا من المشاكل الحساسة ، التي كادت أن يؤدي بالكفاح السائع إلى مزالق ومتاهات خطيرة بسبب انعدام الثقة والجري وراء السلطة، وعلى حد تعبير السيد فرحات عباس فقد أصبحت الحكومة المؤقتة مشلولة تماماً. وهي الأسباب أدت به – باعتباره رئيس الحكومة – على توجيهه رسالة مؤرخة في العاشر جويلية 1959 إلى قادة الولايات: بدعوتهم فيها إلى تحمل المسؤولية إزاء هذا الوضع الخطير الذي يمر به الكفاح المسلح⁽²⁴⁷⁾.

وبعد أحد ورد قرار قادة هيئتي لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية؛ والذين يمثلون خمسة ولايات - ماعدا الولاية السادسة

- الدخول في اجتماع مفتوح، لتدارس الأوضاع التي وصلت إليها الثورة، وذلك بداية من الحادي عشر أوت 1959 إلى التاسع نوفمبر 1959. كما سمحوا بعدأخذ ورد، للباءات الثلاثة - الذين يمثلون الحكومة المؤقتة - بالحضور إلى الأشغال⁽²⁴⁸⁾. لقد كان على المجتمعين النظر بامان فيما وصلت إليه الثورة. خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة والبحث عن مخرج لحالة الوهن والضعف هذه، والتي لا يجب أن تستمر أكثر من ذلك، ويجب في أسرع وقت القيام بإصلاحات جذرية لمؤسسات الثورة⁽²⁴⁹⁾.

وضعية الثورة بالداخل وعلى الحدود، والحالة المادية والمعنوية التي يعيشها الكفاح المسلح وضرورة وضع إستراتيجية عسكرية، وكذلك مشروع لواييف لجبهة التحرير الوطني ، وتحديد وسياسة عامة للثورة⁽²⁵⁰⁾: كانت أهم المشاكل المستعصية والتي تتطلب حلولاً مستعجلة . وبعد دراسة مطولة ومتأنية، قرر المجتمعون العمل على تصعيد العمليات العسكرية داخل الجزائر لمواجهة مخطط شال: خاصة عن طريق حرب العصابات، والقيام بعمليات عسكرية في الصحراء لمنع فرنسا من استغلال البترول⁽²⁵¹⁾: كما قرروا إدخال تعديلات على مستوى جيش التحرير الوطني: بعد تم تعويض قادة الولايات الذين استشهدوا بأخرين⁽²⁵²⁾: وعليه أصبح مجلس الولاية يتكون من خمسة أشخاص بدل أربعة، على أن يصبح قائد الولاية، كما يساعد مسؤول الولاية ثلاثة نواب برتبة

رائد، نائب عسكري ، نائب سياسي ونائب مسؤول عن التوين⁽²⁵³⁾.
ومجمل هذه القرارات لم تنفذ على الرغم من أهميتها، ولا تزال إلى
اليوم تثير استفهامات كثيرة حول دواعيها، مثلها في ذلك مثل قرار
حل قيادة والأركان وكذا إلغاء الولاية السادسة؛ كما لم يعمل
بتوصية ترقية الرتب داخل الولايات⁽²⁵⁴⁾ وإن كانا لا ندرى على وجه
التدقيق الدواعي الحقيقية الكامنة وراء اتخاذ هذه القرارات؛ فإن
الجدل الكبير الذي صاحبها من قبل المؤتمرين، والخوف مما قد
ينجم عن تنفيذها من مخاطر تهدد الثورة؛ قد تكون هي الأسباب
الداعية لعدم دخولها حيز التطبيق⁽²⁵⁵⁾.

العداء توصلوا بعد تثبيت وتعيين قادة الولايات، إلى قناعة
فادها ضرورة وضع مكانيزمات مفصلة ومضبوطة لوثائق لجبهة
التحرير الوطني، لحماية الثورة من المخاطر التي تهددها من جهات
مختلفة داخلية وخارجية؛ وقد تكونت لهذا الغرض لجنة يرأسها بن
يوسف تضم عضوية مبروك بحسين ولدين خان في شهر جويلية
1959، قدمت مقترحاتها أمام إجتماع العشرة في شهر سبتمبر
1959. وبعد دراسة محتواها، سجل العشرة ملاحظاتهم عليها،
على أن ترفع الوثيقة بملحوظاتها إلى المجلس الوطني للثورة⁽²⁵⁶⁾
هذا الأخيرة الذي أعيدت تركيبيته خلال هذا الاجتماع⁽²⁵⁷⁾.
وحتى يعطي العشرة لقراراتهم سمعة المصداقية والشرعية،
فرروا دعوة المجلس الوطني للثورة بتركيبة الجديدة إلى عقد مؤتمر

طرابلس بداية من السابع عشرة ديسمبر 1959⁽²⁵⁸⁾. لدراسة تجسيد توصياتهم من جهة، ودراسة أوضاع الثورة عموماً من جهة ثانية. عموماً لقد أثار اجتماع العشرة ردود فعل خاصة من قبل بعض القادة من داخل المجلس وخارجـة⁽²⁵⁹⁾: الذين اعتبروا هذا التعيين، تدخل من طرف العسكريين في شؤون سياسية: هي من حق السياسة فقط يدللون فيها بذلهم⁽²⁶⁰⁾

وأما المأخذ التي سجلت على إجتماع العقداء هو أنه أخذ على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة دون الرجوع إلى الهيئات المكلفة (المخلولة) بذلك، وهو ما يعني أن ما قام به العشرة تجاوز، إذا ما قورن بالعمل الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، التي أعطت لنفسها حق تشكيل الحكومة المؤقتة وهذا وذاك أعتبره بعض قادة الثورة، إنقلاباً صارخاً ضد المؤسسات والهيئات القائمة.

وهذا الرأي الذي أحدث ضجة حتى وسط المؤتمرين في طرابلس؛ يفنده العقيد علي كافي⁽²⁶¹⁾ الذي اعتبر أن ما قام به العشرة شرعي لأن الهدف هو الأعداد والتحضير الدقيق لجدول أعمال مفصل وواضح، يعرض على إجتماع مجلس الثورة. وهو ما يعني كما يؤكد العقيد كافي أن العقداء العشرة أصبحوا عبارة عن لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس⁽²⁶²⁾.

وإن كان العشرة قد قاموا بدور كبير في هذا الاتجاه؛ إلا أن العقيد علي كافي لم يوضح لنا كيف أن هذه اللجنة والتي من

المفترض أن تقدم اقتراحات فقط – كما هو متعارف – أعطت لنفسها الحق مثلا في تعديل التركيبة البشرية للمجلس للمجلس الوطني للثورة . كما أنه لم يتكلم (يتطرق) إلى دور العشرة في تسيير شؤون الثورة، منذ أن أعتبرت الحكومة المؤقتة الأولى عن فشلها في شهر جويلية 1959 إلى غاية نهاية المؤتمر في الثامن عشرة جانفي 1960، خاصة وإنهم هم الذين تحكموا حتى في مسار المؤتمر ونتائجـه وخرجوا أكثر قوة وسيطرة من ذي قبل.

والسؤال المطرح هل العشرة خلال طول الفترة كانوا فعلا لجنة تحضيرية ؟ أم لجة تسييرية ؟ والاقرب إلى الصواب كما بينا أنهم كانوا مسيرين للثورة حاضرا ويخططون لها مستقبلا.

وبعيدا عن هذه الالتفوـات فإن الإجتماع، كشف عن مدى الـيون الشاسع والخلافات الخطيرة على هرم قيادة الثورة والـحالة الخطيرة التي وصلت إليها مؤسسات جبهة وجيش التحرير الوطني نتيجة الصراعـات الشخصية على السلطة، وهو الأمر الذي كان يتطلب تدخلا سريعا وحاـسما من بعض هؤلاء العـداء لإعادة الاعتبار للثورة، لكي تحقق هـدفـها المنشود، كما أن العـداء استطاعـوا ولو إلى حين إعادة مسار الثورة إلى مسارـه الصحيح، وظهـروا بـقيادة موحدة أمام الرأـي العام المحلي والـعـالـمي وأمام الإـدارـة الفـرـنسـية المتـلاـعـبة والمـتعـنـتـة، وبـذلك جـنبـوا الكـفـاح المـسلـح كـارتـة التـشرـذـم والـانـقـسـام .

- الهوامش:

1- أهم هذه المعطيات هي خروج قيادة الثورة المثلثة في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد معركة العاصمة سنة 1957.

- NOHAMED HARBI .LE MIRAGE ET REALITE OP.CIT
.P195. -2

3-SAAD DAHLAB. MISSION ACCOMPLIE .ED DAHLAB
ALGER 1990 P84.85.

4- IBID P85 .KHALFA MAAMMRI.OP.CITP284.

5- عن بداية اشغال المؤتمر انظر الملحق رقم 01

6- انظر قائمة اعضاء المجلس الوطني الجديد في الملحق رقم 07 .

7- انعقد مؤتمر الصومام يوم 20 اوت 1956 بقرية "إيفري أوزلاقن" بغاية "اكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة ، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام ، ومن نتائج المؤتمر انه كان في مستوى طموح الشعب و تطلعاته حيث استطاع ان ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائز الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق وتوابعه و قسمات ، وعلى كل منها قيادة تشرف على تنظيم شؤونها كما خرج بقيادة وطنية موحدة تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق لمزيد من التفصيل انظر :أزغidi محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور الثورة الجزائرية بمولك 1986 ، الجزائر ، ص137 ، وانظر : أحسن يومالي ، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 - 1956) ، الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر ، 995 ، ص38.

8- هم : عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة (بن يوسف بن خدة : ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية ، من قيادي حزب الشعب الجزائري، التحق بالثورة بعد خروجه من السجن في افريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة وأهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة ، انسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قليلة ، انظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عباono وصالح المثلوثي ، الجزائر ، ط ، موسم للنشر 1994 ، مرجع سابق من 183) . بن مهيدى العربى . كريم بلقاسم ، سعد دحلب .

9-SAAD DAHLAB : POUR LINDEPONDANCE .MISSION ACCOMPLIE, ALGER , EDITIONS DAHLAB ,1990,P:57-79.

10- هواري بومدين (بوخروبة محمد ابراهيم) ولد يوم 23 اوت 1932 بالقرب من مدينة قالمة درس بالزيتونة ثم الازهر ، التحق بالثورة مع مطلع سنة 1955 ليتلن سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة ، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958 وقيادة الاركان سنة 1960 ، وزير الدفاع في اول حكومة جزائرية بعد سنة 1962 ، ثم رئيسا للدولة ما بين 19 يونيو 1965 إلى يوم وفاته يوم 27 ديسمبر 1978 ، انظر :

11-BEN JAMIN STORA: IBID ,P:146.

12- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص: 88.

13- شارل ديفول ابرز شخصية فرنسية في القرن العشرين ولد سنة 1890 ، انضم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى 1914/1918 والثانية 1945/1945 شدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال ، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا ، بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الالمان في يونيو 1940 تولى تأسيس ورئيسة الجمهورية الرابعة، وبعد جانفي 1946 انسحب من الساحة السياسية إلى غاية اندلاع

الثورة الجزائرية حيث جين به على إثر انقلاب 13/05/1958 ، ليشكل الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة و يحكم فرنسا إلى 1969 ، وتوفي سنة 1970 ،
عد إلى :

LE GRAND DICTIONNAIRE ENCYCLOPEDIQUE ,LA ROUSSE :V5 PARIS 1982:4700.

-14- م.و. للأرشيف وزارة الخارجية M.A.E الطبة:05 - الملف: 14- الوثيقة: 02

-15- احمد توفيق المدنى -حياة كفاح -ج3 مع ركب الثورة -الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 - ص400.

-16- للاستزادة أكثر عد إلى: نصر الدين سعيدوني -مشروع قيسارية 1958-
جريدة الشعب . العدد: 8299 - ص.7.

17-JACQUES CHAPSAL: LA VIE POLITIQUE EN France DEPUIS 1940-France-PRESSE UNIVERSITAIRE 1969- P113.LA COLLECTION THEMIS SCIENCES POLITIQUES.

18- OP.CIT.P244.

-19- م. الوطني للأرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، العلبة: 5
الملف: 14 الوثيقة: 2.

20 يرى فرحات عباس في كتابه -تشريح حرب - بان عودة ديجول إلى السلطة جعلته في وضع يسمح له بتسوية المشكل الجزائري ، عد إلى :
FERHAT Abbas AUTOPSIE D'UNE GUERRE-L'AURORE PARIS France EDITION ?GARNIER.1980.P241.

21- م.م و للازيف : تقرير عن السياسة العامة ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959/06/20 ، علبة مصورة رقم G004 ، وتقرير اللجنة العسكرية المكلفة بوضع استراتيجية عسكرية لجيش ت.و، علبة مصورة: G001:

22-SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE DE TERRE .- INTRODUCTION A L'ETUDE DES ARCHIVES DE L'ALGERIE .FRANCE .CHATEAU DE VINCENNES -

1992.P41.

YVES COURRIER :LA GUERRE D'ALGERIE -L'HEURE DES COLONELS .FRANCE .FAYARD.1970.P160.

- 23- م.م و للازيف : محضر اجتماع مجلس الحكومة المؤقتة -تدخل بن طوبال -
G004..1959/07/01

- 14- جمال قندل : خطاب موريس و شال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية وتأثيرها على الثورة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ . 105 . 2000/99 ص-99

25-SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE .OP CIT .P42.

ET VOIR AUSSI: YVES COURRIERE .L HEURE DES COLONELS .OP CIT .P200.

MOHAMED HARBI : LE F.L.N. MIRAGE ET REALITE .DES ORIGINES A LA PRISE DU POUVOIR1945-1962 NAQD/ENAL .ALGER 1993.PP:209-212.

- 25- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ص: 183

27- مولود إيدير : انضم إلى صفوف ج.ت.و سنة 1956 ، مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية الليبية 1957 ، مستشاراً ل الكريم بلقاسم 1960/58 ثم سفيراً في باكستان HARBI Med:LE FLN .OP CIT .P412..1962/60

-28- مناضل في صفوف ح.باج دو عضو المنظمة الخاصة ، ثم لاجئ بجبال الاوراس بعد اكتشاف المصالح الفرنسية لأمر المنظمة الخاصة ، وعضو لجنة 22 ، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 قائد الولاية الثانية -الشمال القسنطيني - (1957/56) مسؤول مصلحة الداخلية بلجنة التنسيق و التنفيذ 1958، ثم وزيرا الداخلية 1960/58 ، وزيرا للدولة 1962/61 ، عد إلى : HARBI Med:LE FLN .IIBD.P:402.

-29 رئيس دائرة لحزب إتحاد بسكيبة ثم في تلمسان 1954/52 ، عضو لجنة 22 (1954) ، نائب قائد المنطقة 5 (القطاع الوهراني) 1956/54 ، عضو لجنة تقويم 1958/57، ثم وزيرا للاتصالات و التعوين 1959/58، ثم وزيرا للسلط

30- م. للارشيف : تقرير عن الوضعية العامة ، فرحات عباس . 20/06/1959
G004

31- موللارشيف : محضر جلسات العقداء العشرة : تقرير الولاية الثانية ، العقيد على كافي، G010.

32- م ولارشيف : أرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، العلبة 5، الملف : 14 الوثيقة 2.

³³ للإشارة أن معالم هذا المشروع ظهرت منذ مطلع سنة 1958 ، عد إلى : نصر

الدين سعیدونی : المرجع السابق نص: 7.

34- مولارشیف : ارشیف وزارة الخارجية ، المصدر السابق .

35- حوار مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فرحات عباس ، جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، وزارة الاعلام ، الجزائر 1984 ، الجمعة 1958/10/10.

36- المجاهد المرجع السابق .

37- FERHAT ABBAS .OP CIT P241.

38- RENERENMOND :LES ARCHIVES .OP CIT PP:181-182.

40- احمد توفيق المدنی : حياة كفاح ، الجزء 3 الجزائر .

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 ص399 و 400.

41- عد إلى نص الرسالة في : احمد توفيق المدنی : نفسه ص402 - 404

42- يذكر السيد رضا مالك بأن أهم عامل دولي حفز قادة الثورة على إنشاء الحكومة موجـ.ـ هو الدعم الذي تلقته الثورة من الحكومة الثورية العراقية ، مقابلة يوم 19/09/1998 ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر .

43- محمد بزید : مقابلة شخصية ، يوم 24/12/1998 ، الجزائر .

44- عن تقارير المسادة : اعمر او عمران (عمر او عمران : ولد في التاسع عشر جانفي

94- 1919، ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره ، ثانى كريم بمثابة القبائل والتعز معه بقائمة المعدين للثورة ، كان مقريرا من كريم أثناء فترة الكفاح ، عن سنة 1960 مثلا للثورة بتركيا ، انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة ، توفي سنة 1991 ، المرجع : محمد حربى ، المرجع السابق ، ص 191.190 و ben jamin stora.op cit p182.183 MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES,OP .CIT PP184-189..

45- عد إلى : الظروف الداخلية-السياسية -

46- م.و.للأرشيف : محاضر اجتماعات ج.م.ج. تدخلات السادة الوزراء : الحضر بن طوبال ، كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف ، بن يوسف بن خدة ، فرحات عباس اجتماع : 1959/07/01 G004..

47- م.و.للأرشيف : أرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، عليه 5. ملف : 14، وثيقة 2.

48- عد إلى ظروف تأسيس الحكومة بم.ج. داخليا وخارجيا.

49- جريدة المجاهد : حوار مع الرئيس فرحات عباس ، المرجع السابق .و:أحمد بن فليس : السياسة الدولية للحكومة ج.م.ج 58/1962 ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية ، 1985، ص: 77.

50-MOHAMED HARBI LES ARCHIVES OP CIT P:181-182.

51- المنهج السياسي للحكومة المؤقتة ج.ج، جريدة المجاهد ، المرجع السابق .

52-MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES- OP CIT

RAPPORT DE AMAR OUAMRANE P.P:189-193.

53- محمد البجاوي : الثورة الجزائرية و القانون ، ترجمة على الخش ، بيروت ، دار البيقة العربية ، ص118.

PHILIPPE TRIPIER: AUTOPSIE DLA GUERRE D'ALGERIE
PARIS EDITION France EMPIRE1972.P:263.

54- محمد البجاوي : نفس المرجع ، ص من:119 - 120

55- احمد توفيق المدنى : المرجع السابق ، نص الرسالة : ص من:402 - 404

و: مصطفى بوظورة ، علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 54/1962، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية 1984/83.ص:110

56-MOHAMED HARBI : LES ARCHIVES
.OP.CIT.RAPPORT DE AMAR OUAMRANE.P.P.189-193.

57- وهم السادة : محمد بوضياف (ولد في الثالث و العشرين جوان 1919 بالمسيلة ، انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945 ، كلف بقيادة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة ، كان له الفضل في لم شمل مجموعة الاثنين و العشرين ، اختطفت فرنسا مع زملائه في الثاني و العشرين أكتوبر 1956 و مكث في السجن إلى غاية سنة 1962 عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية ثم ثانية في الحكومة الثالثة ، عارض نظام السيد بن بلة ثم نظام هواري بومدين ، اختار المنفى إلى غاية سنة 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة من بداية شهر فيفري إلى يوم اغتياله في التاسع و العشرين جوان من السنة نفسها ، راجع ، محمد حربى ، المرجع السابق من 186 و 187، benjamin stora .op cit p326

منطقة القبائل سنة 1926 ، انضم إلى حزب الشعب سنة 1942 ، مسؤول النطئة الخاصة 1948-1949 التحق بالقاهرة سنة 1951، وكان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل أثناء عملية القرصنة على طائرة الوفد الخارجي أطلق سراحه سنة 1962 عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة 1958-1962، عارض النظام السياسي الجزائري ، شكل سنة 1963 جبهة القوى الاشتراكية ، وقاد تمرداً مسلحاً وهو ما أدى إلى اعتقاله وسجنه ليفر منه سنة 1966 واستقر بالمنفى حتى سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر ، انظر محمد حربى المراجع السابق ص 186- Mohamed harbi le FLN Mirage et Réalité op cit p 396,185 خيضر ولد في الثالث عشر مارس 1929 بالعاصمة ، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ، انتخب سنة 1946 نائباً في الجمعية الوطنية الجزائرية ، لجا بعد حادثة بريد وهران سنة 1950 إلى القاهرة ليصبح مسؤولاً عن وفد الحزب هناك ، كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل في عملية القرصنة الفرنسية المشهورة في 22/10/1956، عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة 1958-1962، تولى بعد الاستقلال سنة 1962 الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني ، بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في الرابع جانفي 1967، المرجع : محمد حربى ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، مرجع سابق ص 190 و ben jamin ferhat abbas ، op cit p,p287-288 الاشرف.

58- رضا مالك : مقابلة شخصية يوم 19/09/1998.

59- محمد البجاوي : المراجع السابق ص 118.
وبيه المؤرخ الفرنسي : البير بول لوتنان بأن فرحات عباس استغل موت عباد رمضان من أجل دفع لجنة التنسيق والتنفيذ لتأسيس حكومة جزائرية في المنفى ، والتي وان لم يجهز بها الباءات الثلاث فإن السياسيين هم أكثر تأييداً لها ، فإنها إذ تعطيهم مكانة دولية وترفعهم إلى درجة المتحدثين الرسميين المقبولين فإنها تكونهم أيضاً من الإفلات ولو قليلاً من سيطرة العسكرية ، لكن إطلاعنا على محاضر جلسات الحكومة م.ج.ج مكتنا

من التعرف على خطأ هذا القول ذلك أن العسكريين هم الذين طرحوه وقادوا بفكرة
التأسيس بعد إلى: ALBERT PAUL LENTIN :LA GUERRE
D'ALGERIE LA NAISSANCE DU G.P.R.A. HISTORIA N27-
4DECEMBRE 1972.
60-FERHAT ABBAS: OP CIT P: 232-233.

Messaoud MAADAD: GUERRE DALGERIE
CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRES : ALGERIE
,SAD,ENAG .EDITION .1992.PP:116-117.

61- انضم إلى حزب الشعب في 1945 ، ترأس تنظيمه في بجاية ثم في عناية سجن من
إلى 1955 ، مستشار سياسي للولاية الثالثة، عضو لجنة التنسيق
والتنفيذ(1957/56)اغتيل في الغرب الأقصى في ديسمبر 1957

MOHAMED :LE FLN. OP CIT :p403

62- م.اللارشيف م.ج.الحكومة م.ج.ج: تدخل فرحات عباس ، اجتماع
G004.1959/07/03:

63- JEAN LACOUTURE صحفي بجريدة لو موند وكاتب اهتم بقضايا
ALGERIE :la guerre est finie: الاستعمار له

64- BEN JAMIN STORA .OP CIT P:285.

65-MOHAMED HARBI :FLN MIRAGE ET REALITE
.PP112.214.
ومحمد العربي الزبيدي : المرجع السابق ص:166-167

66-MOHAMED GUENTARI: ORGANISATION PLITICO -
ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE DE 1954
A1962.V.II.OPU.ALGER.1994.PP125-126.

67-MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES OP CIT .P.P210-
213.

68- يرى الاستاذ محمد العربي الزبيدي بان الباءات الثلاثة : كريم بلقاسم ، لخضر بن طويال وعبد الحفيظ بوصوف قاموا باول انقلاب عسكري في الثورة الجزائرية باعلانهم عن تكوين أول حكومة برئاسة فرحات عباس ، وكان هذا الانقلاب هربا إلى الإمام وهو ما ذهب إليه كذلك المؤرخ : محمد حربى عد إلى : محمد ع. الزبيدي : المرجع السابق ص:167-168 او MOHAMED HARBI :LE FLN.OP.CIT .P.P:219-228.

69- مسؤول المخابرات المصري و المكلف بالتحصال مع جبهة التحرير الوطني 70- محمد لين دباغين : الأمين العام لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم نائبا من 1946/1951،/عضو قيادي في جبهة التحرير الوطني من 1959/56 وزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة 1959/58 ، استقال في 15/03/1959 بعد حادثة عميقة علاؤ ، فاعتزل السياسة إلى يومنا هذا انظر: 394 MOHAMED HARBI :LE FLN.OP.CIT .P.P

72- عد إلى : تصریح باسم الشعب الجزائري PROCLAMATION AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN وللارشيف: ح.م.ج.ج: وزارة الشؤون الخارجية ع:04:03 IBID03 ، الملحق رقم: 02.

73- قرأ البيان الرسمي السيد فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى العربية

السيد احمد توفيق المدنى وزير الشؤون الثقافية : احمد توفيق المدنى : المرجع السابق
عن: 400, عدد إلى الملحق : رقم 02 (بيان تأسيس الحكومة المؤقتة .ج.ج)

74- احمد بن بلة : ولد بمغنية في الخامس والعشرين ديسمبر 1916، انضم بعد سنة 1945 إلى حزب الشعب الجزائري ، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949، اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران ، فر من السجن في مارس 1952 ليتلقى بالقاهرة ، مسؤول التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل مع رفاته في عملية اختطاف الطائرة عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائبا لرئيس الحكومة في العهدين الثاني والثالث ، أول رئيس للجمهورية الجزائرية ، انقلب عليه يومين في التاسع عشر جوان 1965 ، بعد سنة 1980 اختار المنفى إلى غاية سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر ، انظر محمد حربى : المرجع السابق ، ص186 و

75-N JAMIN STORA LE :LE DICTIONNAIRE .OP CIT
.P.P.271-272.

76-FERHAT ABBAS :OP CIT .P244.

77- PHILIPPE TRIPIER :OP CIT .P:264.

78-SLIMANE CHIKH:LA REVOLUTION ALGERIENNE
PROJET ET ACTION 1954-1962.THESE DOCTORAT
D'ETAT DE SCIENCE POLITIQUE –T3 UNIVERSITE DE
GRONOBLE.1975P624

79- الحكومة المؤقتة الأولى من 19/09/1958 إلى جانفي 1960.اما الثانية فمن :
جانفي 1960 إلى أوت 1961 ، ثم الثالثة إلى صancé 1962 .

80- علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري - 1946/1962، حيدرة الجزائر دار الفصبة للنشر 1999، ص: 225.

81- كريم بلقاسم : نداء ثانى رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة إلى جيش التحرير الوطني -جريدة المجاهد - 10 اكتوبر 1958.

82-FERHAT ABBAS .OP CIT P246.

83- علي كافي : المرجع السابق ، ص: 225.

84-SLIMANE CHIKH:OP CIT .P611.

85- MOHAMED HARBI :LE FLN .OP CIT –P 220.

86- HARBI :IBID .P.P220-221.

و: محمد العربي الوبيري : المرجع السابق ، ص168

87- كان مجندًا في صفوف الجيش الفرنسي في الهند الصينية، انضم إلى جيش ت.م. في القاعدة الشرقية 1955، أدين بسبب انضمامه لحركة محمد لعموري 1958، صدر في حقه العقوبة 1960 وأرسل إلى جبهة مالي ، ثم رقي إلى رتبة عقيد بعد الاستقلال وقادنا الناحية العسكرية الأولى ، عضو مجلس الثورة سنة 1965 .

88- ضابط بالقاعدة الشرقية ، تم توقيفه سنة 1958 وارسل فيما بعد إلى الحدود الجزائرية المالية 1960، مدير الأمن الوطني 1976/65، عضو مجلس الثورة 1979/1965، وزيراً للنقل ، وعضو المكتب السياسي حزب ج.ت.و. بعد إلى :

Harbi : LE FLN .P411.

89- درس بالزيتونة التحق بصفوف جيش ت.و حيث أصبح ضابطا بالقاعدة الشرقية التي عليه القبض سنة 1958 في إطار مؤامرة لعموري ، أرسل إلى الحدود الجزائرية للاية 1960، محافظ وطني لحزب جبهة ت.و. في ولاية بشار 1963/62، ثم عناية 1964، فنانيا في البرلمان 1965/62 مسؤول التوجيه في حزب ج.ت.و 1976/67، وزيرا للمجاهدين ، ثم أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني ثم رئيس مجلس الأمة 2001.

HARBI :IBID .P411.
ومحمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 169.

90-SLIMANE CHIKH:OP CIT .P614.

91- حضر الاجتماع : العقدي عمروش قائد الولاية الثالثة وصاحب الدعوة ، و العقيد عبيدي الحاج لحضر قائد الولاية الأولى و العقيد أحمد بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس قائد الولاية السادسة و العقيد سي محمد بوفرة قائد الولاية الرابعة ، في حين لم يستجب العقيد على كاف قائد الولاية الثانية -الشمال القسنطيني -المستضيفة للندوة .

92- كان عضوا بمجلس الولاية الرابعة ، ثم عين كاتبا للدولة في الحكومة المؤقتة ج.ج. في 1958/09/19

93- محمد الزبيري : المرجع السابق ص: 189.
94-FERHAT ABBAS :OP CIT .P256.

95- محمد يزيد : مقابلة شخصية ، يوم 1998/12/24
و: مصطفى بوطرفة : علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالحكومة المصرية 4962/54 ، اطروحة ماجستير في العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 1984/83.ص: 119.

- و: علي كافي : المرجع السابق ، ص ص 225-227 .
- 96- م.ع.الزبيري : المرجع السابق ، ص ص 166-167 - 168 .
- 97- علي كافي : نفسه ص 227 .
- 98- علي كافي : نفسه ص 227 .
- HARBI :LE FLN .OP.CIT.P220.
- 99- قررت الحكومة التونسية الاعتراف بـ: حـ.مـ.جـ. يوم 19/09/1958 وأصدرت بلاغا يفيد ذلك سـ.حـ.مـ.جـ.وشـ.خـ: رسالة وزارة الخارجية التونسية إلى نظيرتها الجزائرية: 22/09/1958، عـ: 05، مـ: 11، وـ: 02.
- 100- في مراسلة لوزارة شـ.خـ للحكومة مـ.جـ. إلى نظيرتها للجمهورية العربية المتحدة في 11/10/1959، وفي برقية بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى السفارة الهندية بالقاهرة في 29/06/1960، وردت قائمة الدول المعترف بالحكومة المؤقتة، فيها هذا الترتيب الذي سقناه بحيث ورد ذكر الجمهورية العربية المتحدة قبل الجمهورية العراقية: مـ.مـ.للأرشيف: حـ.مـ.جـ. عـ: 05، مـ: 01، وـ: 44 ، (عد إلى الملحق رقم 04) ، رغم أن فرجات عباس يشير إلى أن العراق كان أول المعترفين : FERHAT ABBAS : OP CIT P245 . ويوافقه في ذلك السيد محمد بزيـد ، مقابلة شخصية : يوم 24/12/1998، الجزائر
- 101- مـ.مـ.للأرشيف: برقية وزارة الشؤون الخارجية إلى السفارة الخارجية إلى السفارة الهندية بالقاهرة 29/06/1960، عليه: 5، سلف: 11، وثيقة: 3.

102- FERHAT ABBAS :OP CIT P244.

103-ALISTAIR HORNE .OP CIT .P.P328-329.

104- FERHAT ABBAS :OP CIT P246.

105 - م وللأرشيف : وزارة الخارجية : برقة إلى السفارة بالقاهرة ، 1960/06/29 ، الوثيقة السابقة 106 - لمزيد من التفصيل عد إلى الفصلين الثالث والرابع .

107-ALISTAIR HORNE:OP CIT .P330.

108 - جريدة المجاهد : الاعترافات من آسيا وإفريقيا ، العدد 30 ، الجمعة 10 أكتوبر 1958

109-KHALFA MAMERI :LES NATIONS UNIES FACE A LA QUESTION ALGERIENNE 1954/1962.ALGER .SNED1969.P123.

110 - لقد كانت المناقشات ساخنة حول هذه النقطة دال قاعدة المؤتمر ، انظر : وم و ث ج - م ط الاول 1960، 59، م -علبة مصورة رقم C001+C002 - مصدر سابق

111 - عقدت لجنة التنسيق والتتنفيذ ما بين سبتمبر 1957 إلى اوت 1958 شانية اجتماعات ، انظر تقرير السيد عبد الحميد مهري وم و ث ج - م ط الاول 1960/59 ، علبة مصورة رقم C002 ، مصدر سابق .

112 - تقرير السيد عبد الحميد مهري ، المصدر السابق

113- د/جمال قنان ، النقلة النوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، مجلة الذاكرة ، العدد الرابع 1996 ص 28.

١١٤- عمار بن عودة ، حوار مع مجلة اول نوفمبر ، عدد سبتمبر /اكتوبر 1989
ص14.

115- العقيد محمد الوردي : من مواليد 14 جوان 1929 قرب الاوراس من مجربي الثورة عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957 قائدا للولاية الاولى وعضو لجنة العمليات بالحدود الشرقية، عرف بثقافته الواسعة والاصيلة وبوطنيته الراديكالية، اغتيل في 16 مارس 1959 انظر ben jamin stora.op cit .p126.

116- هم العقداء عميروش عن الولاية الثالثة ، محمد بوقرة عن الولاية الرابعة سبي
الحواس عن الولاية السادسة ، الحاج لخضر عيسى عن الولاية الخامسة

117- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص179 او 178.

118- من اخطر هذه الازمات هي تجميد الدكتور دباغين لنشاطه الرسمي في الحكومة المؤقتة بعد اغتيال عميرة علاوة في بداية 1959 للمرزق انظر MOHAMED HARBI OP CIT .P239-24.

119- و م وث.ج- م م ط الاول 59/1960 تقرير رئيس الحكومة المؤقتة ، عليه مصورة رقم C003 مصدر سابة..

¹²⁰- انظر استقالة الحكومة المؤقتة في و.م.و.ث.ج.- م.م.ط.ا.الـ 59/1960، على

مصورة رقم C004، مصدر سابق.

121- هذه اللجنة تتكون من السادة : هواري بومدين ، سعد دحلب ، العقيد ناصر
انظر وموثـ.ـجـ.ـ مــمــطــ الــأــلــوــلــ 59/1960ــمــ ، عــلــيــةــ مــصــوــرــةــ C007ــمــ وــ1ــ الــجــازــاــرــ .

122- انظر تشكيلة الحكومة الجديدة في وموثـ.ـجــ مــمــطــ الــأــلــوــلــ 59/1960ــعــلــيــةــ
مــصــوــرــةــ C010ــمــ وــ1ــ الــجــازــاــرــ .

123-PHELIPPE TRPIER .AUTOPSIE DE LA GUERRE
D'ALGERIE .FRANCE EMPRIE.PARIS1972.P414.

124- محمود الشريف : ولد سنة 1914 بتبسة ، ناضل في صفوف الاتحاد
الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالثورة سنة 1955، أصبح قائد لولاية الأوراس
1956-1957)، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، ثم وزير التسليح والتعاون في
الحكومة المؤقتة الأولى ، ابتعد عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1980، انظر BEN
JAMIN STORA .OP CIT .P343.

125- ونظرا لهذا الموقف فإن الدكتور دباغين لم يحضر تماما للمؤتمر واكتفى بإرسال
تقرير عن نشاط وزارته في الخامس جانفي 1960، انظر الملحق رقم 14 كما أن محمود
الشريف لم يحضر إلا في اليوم الثامن من جانفي 1960 وقدم تقريرا عن نشاطه في لجنة
التنسيق والتنفيذ ، انظر وموثـ.ـجــ مــمــطــ الــأــلــوــلــ 59/1960ــ ، تقرير محمود الشريف ،
عــلــيــةــ مــصــوــرــةــ C006ــمــ وــ1ــ الــجــازــاــرــ .

126- توفيق المدنى : ولد بتونس سنة 1899 ، أحد قادة جمعية العلماء المسلمين
الجزائريين ، التحق بالثورة سنة 1956 ، عضو المجلس الوطني للثورة لستي
1956 و1957 وزيرا للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة الأولى ، شغل مناصب هامة بعد
سنة 1962 ، توفي في الثامن عشر أكتوبر 1983، انظر BEN LAMIN

127 - محمدى السعيد : من مواليد منطقة القبائل ناضل في صفوف حزب الشعب منذ نهاية الثلاثينيات من مفجري الثورة ، تولى قيادة الولاية الثالثة سنة 1957، وقد لجن العمليات العسكرية الشرقية ثم وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة لثانية و الثالثة ، تولى مناصب هامة بعد سنة 1962 توفي سنة 1992 .

128 - لخضر بن طوبال : ولد سنة 1923 بميلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب أحد مجموعة الـ 22 تولى قيادة الولاية الثانية بين سنتي 1956 و 1957 عضو المجلس الوطني للثورة سنتي 1956 و 1962 عضو لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية وزيرا للداخلية في اول حكومة مؤقتة ثم وزيرا للدولة في الحكومتين التاليتين ، بعد سنة 1962 انسحب من الحياة السياسية . انظر BEN JAMIN STORA .OP CIT و MOHAMED HARBI .LE FLN .OP CIT .P402 و P324.

129 - عبد الحفيظ برو الصوف : ولد بميلة سنة 1926 ، ناضل في صفوف حزب الشعب ، عضو مجموعة الـ 22 قائدا للولاية الخامسة بين 1956 / 1957 عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956 و 1962 ، وزيرا للاتصالات العامة في الحكومة الأولى وزيرا للتلسيع و الاتصالات في الحكومتين التاليتين ، إنسحب من العمل السياسي بعد سنة 1962 إلى أن توفي سنة 1982 . انظر MOHAMED HARBI . LE FLN . OP CIT . P408 BAN JAMIN STORA OP CIT . p327/328 .

130 - وموثـ جـ مـمـطـ الـأـوـلـ 1960/59 مـمـ عـلـيـةـ مـصـورـةـ رـقـمـ C010 وـ 1ـ الجـازـرـ

131 - نفسه .

132 - لقد كانت هذه هي حجج المعارضين لدخول الحكومة المؤقتة إلى دار البلد وقد نوقشت الفكرة كثيرا داخل قاعة المؤتمر للمزيد انظر وموثـ جـ مـمـطـ الـأـوـلـ

م.م علب مصورة رقم C007 م و 1 الجزائر .

133-REDHA MALEK .L'ALGERIE A EVIAN .ED
.DAHLAB. ALGER 1995.P69.

134- بن يوسف بن خدة ، الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة ، مجلة أول
نوفمبر عدد سبتمبر / أكتوبر 1988 مص 11.

135- جمال قندل ، لمراجع السابق ص 29.

136- بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ص 11.

137- من بين مؤطريها و الذين كتبوا عنها هو السيد محمد الجاوي ترأسها إلى غاية
سنة 1957 وذلك من خلال كتابه حقائق عن الثورة الجزائرية ، وكذلك السيد علي هارون
الذي له كتاب في الموضوع بعنوان الولاية السابعة.

138- د.م.و.ث.ج. بم م ط الاول 1960/59 ، تقرير وزارة الداخلية علبة مصورة رقم
C011 م و 1 الجزائر .

139- الشیخ محمد خیر الدین ، مصدر سابق ص 179.
140- نفسه ص 181.

141- د.م.و.ث.ج. بم ط الاول 1960/59 ، محضر اجتماع العشرة علبة مصورة رقم
C010 مصدر سابق وكذا انظر الملحق رقم 07.

142- د.م.و.ث.ج. بم ط الاول 1960/59 ، تقرير وزارة الداخلية علبة مصورة رقم
C011 مصدر سابق.

143- نفسه وكانت الزيارة في شهر جوان من سنة 1959، ويقدمه كل من السادة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف.

144- نفسه وعن بعض مهام الفدرالية الأخرى انظر الشيخ محمد خير الدين ، مصدر سابق ص180.

145- دم وثجم م ط الاول 1960/59 ت ود ، علبة مصورة رقم C011 ، مصدر سابق .

146- نفسه.

147- نفسه ، كذلك انظر الملحق رقم 07 ، السياسة العامة C017 تم ذكر مائة واربعين ،اما في المغرب فلن التقرير الأول يضيئه في حدود المائة ألف ، اما التقرير الثاني فلا يتكلم إلا عن ستين ألف فقط ، وقد يكون لهذا الاضطراب مبرراته ، نظرا للغياب دراسة مسحية دقيقة من جهة و التهاطل المستمر لاعداد اللاجئين على البلدين المذكورين من جهة ثانية .

149- دم وثجم م ط الاول 1960/59 ت ود ، علبة مصورة رقم C11 ، مصدر سابق .

150- نفسه.

151- محمد العربي الزبيري الثورة في عامها الأول ، مرجع سابق ص125 او MOHAMED HARBI LE FLN MIRAGE ET REALITE OP CIT P125.

152- تقرير اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من سنة 1954 إلى 1956، الملتقى الوطني الثاني لكتابه تاريخ الثورة المنعقد بالجزائر 1984، ص 7

153- محمد لبجاوي ، حقائق حول الثورة الجزائرية ، دار الفكر الحر ، 1971، ص 89.

154- نفسه من 205

155- في البداية قسم التراب الفرنسي إلى ربع ولايات ، أضيف إليها ولايتان آخرتان سنة 1959، انظر و م وث.ج.م ط الأول 1960/59 ت.و.د، علبة مصورة رقم C011 ، مصدر سابق وكذلك تقرير نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إين الكفاح المسلح خلال سنتي 1958/1957، المقدم أمام الملتقى الوطني الثالث لكتاب تاريخ الثورة المنعقد بالجزائر سنة 1985 ص 11.

156- و م وث.ج.م ط الأول 1960/59 ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

157- نفسه وللإطلاع أكثر انظر ALI HAROUN .OP CIT .p52

158- و م وث.ج.م ط الأول 1960/59 ت.س.ع علبة مصورة رقم C017 مصدر سابق ، وكذلك تقرير عن نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إيان الكفاح المسلح خلال سنة 1958 - 1957 مصدر سابق من 16، 17.

159- و م وث.ج.م ط الأول 1960/59 ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011 ، مصدر سابق .

160- نفسه وكذا و م وث.ج.م ط الأول 1960/59 ت.و.د ، علبة مصورة رقم C017 MOHAMED HARBI LE FLN MIRAGE مصدر سابق . وكذلك

ET REALITE OP CIT p251-252 Med TEGUIA OP CIT P 176-
OP CIT P155-158 و 177

161- نص تقرير وزارة الداخلية المسجل بالعلية C011 يؤكد بأن متوسط الاعتقالات في أواسط المناضلين بفرنسا قد بلغ ثلاثة مائة 300 معتقل شهريا سنة 1957 ليرتفع إلى ستة مائة 600 معتقل بلغ حوالي خمسة وعشرين ألف ويؤكد تقرير نشاط اتحادية جبهة التحرير بفرنسا بأن الكفاح المسلح بين سنتي 1957 و 1958 السابق الذكر وجودا أكثر من خمسة وثلاثين ألف معتقل في السجون الفرنسية .

163- وم.وث.ج.م ط الاول 1960/59 ت.ود ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

164- نفسه وكذا وم.وث.ج.م ط الاول 1960/59 ت.ود ، علبة مصورة رقم C017، مصدر سابق.

165- نفسه.

166- وم.وث.ج.م ط الاول 1960/59 ت.ود ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

167- نفسه.

168- المجاهد ، عدد 15 نوفمبر 1957

169- المجاهد ، عدد 15 افريل 1958

170- حت السلطات الفرنسية الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ العشرين آوت

171- و م وث ج م ط الاول 1960/59 متود ، علبة مصورة رقم C012، مصدر

سابق.

172- نفسه ، للذكرى فإن السيد عيسات ايدير 1919 - 1959 المولود بمنطقة القبائل و الذي ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري هو اول رئيس للاتحاد العام للعمال الجزائريين اعتقل في شهر ماي من سنة 1956 ادعت السلطات الفرنسية انه اتحر في شهر جويلية 1959 للمرزيد راجع التقرير نفسه و المجاهد عدد 10 اوت 1959 و BEN

JAMIN STORA OP CIT P258

173- المجاهد عدد 10 اوت 1959

174- و م وث ج م ط الاول 1960/59 متود ، علبة مصورة رقم C012، مصدر

سابق.

175- نفسه .

176- نفسه .

177- نفسه .

178- المجاهد عدد اول نوفمبر 1957 .

179- المجاهد عدد 15 نوفمبر 1957

180- نفسه .

181- يحي بوعزيز ، دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني ، مجلة الثانة
عدد 83 (عدد خاص) سبتمبر اكتوبر 1984 من 286.

182-MOUSSAOUD MADAAD OP CIT P99.

183- المجاهد عدد 15 نوفمبر 1958

184- نفسه.

185- المجاهد عدد 07 ماي 1958 .

186- المجاهد عدد 28 اوت 1958

187- عبد الله حماري ، مرجع سابق من 145.

188- نفسه من 127.

189- عبد الحميد مهري : ولد بالخروب يوم 03 فبراير 1926 من اهم المثقفين داخل
حزب الشعب والسياسيين المشهود لهم اثناء مرحلة الثورة وما بعدها ، التحق بالثورة بعد
اندلاعها مباشرة عين وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى ، ثم وزيرا
للسجون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية تولى بعد سنة 1962 عدة مناصب سياسية
لا يزال يشارك إلى اليوم ولو من بعيد في الحياة السياسية . انظر : B.STORA OP
mohammed harbi ,Le FLN op cit P402.CIT P294

190- المجاهد عدد خاص 08 اوت 1960 .

191- المجاهد عدد 15 ديسمبر 1957 .

192- المجاهد، عدد 24 ديسمبر 1958.

193- و.م.و.ث.ج.م م ط الاول 1960/59 تقرير كريم بلقاسم ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

194- علي منجلي : ولد يوم 07 ديسمبر 1922 بعزاية ، نشط في صفوف حزب العمال ، التحق بالثورة سنة 1955 عضو قيادة الأركان 1960-1962 تولى بعد ذلك عدة مسؤوليات ، ليسحب سنة 1967 من الحياة السياسية إلى غاية وفاته سنة 1997، انظر

B.STORA OP CIT P 154-155.

195- تقرير كريم بلقاسم المصدر السابق ، وقد كانت نتيجة التصويت 18 مع كشف الأرقام في مقابل 12 صوتا ضد ذلك .

196-MOHAMED TEGUIA . OP CIT .P314.

197- و.م.و.ث.ج.م م ط الاول 1960/59 ت.و.د ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

198-PHILIPPE TREPIE .OP CIT P 206ET 427.

199- يوسف مناصرة ، مرجع سابق ، نقل عن : AV 1H 1678
إذا اعتبرنا تعداد الفيلق يصل إلى 335 جنديا كما تم CONFERENCE .PP119
فضبله في مؤتمر الصومام فإن العدد سيتراوح ما بين 14000 و 14750 جنديا.

200- نفسه، نقل عن EFFECTIFS ALN AU MAROC .RAPPORT
DES 2eme BUREAU DE L'ETAT MAJOR ALGER
22JUIN.1960P 12.

AV .1H751 EVOLUTION DE LA
SITUATION EN ALGERIE ENTRE LES SESSIONS
1958/1959 DE L'ASSEMBLE GENERALE DE L'ONU .PPI-
23.

202- ظهرت هذه الآراء بصفة خاصة عند مناقشة تقرير كريم بلقاسم، انظر تقرير كريم
بلقاسم، المصدر السابق.

203- كما أشار التقرير إلى تكوين ثلاث مدارس عسكرية .

204- وموثجم ط الأول 1960/59 متود ، علبة مصورة رقم C004 ، مصدر
سابق.

205- وموثجم ط الأول 1959 م ، علبة مصورة رقم C001 ، مصدر سابق.

206- لخضر بورقة ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة الجزائر ، 1990 ص 15.

207- نفسه ص 74، 75، 76.

208- عميروش أيت حمودة : ولد يوم 31 أكتوبر 1926 بمنطقة القبائل ، مناضل في
حزب الشعب ، ومن مفجري الثورة التحريرية بالمنطقة الثالثة ، أصبح قائداً للولاية الثالثة
بعد خروج كريم سنة 1957 إلى غاية استشهاد يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر
بالقرب من المسيلة انظر B.STORA OP CIT P199.

209- عبد الرحمن ميرة : ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل ، التحق بصفوف الحركة
من أجل انتصار الحريات الديمقراطيّة (حزب الشعب) عندما كان عاملاً بفرنسا ، التحق

بالثورة مباشرة بعد اندلاعها ، من قادة جيش التحرير الوطني ، بعد استشهاد عمروش أصبح هو القائد الفعلي لولاية الثالثة إلى غاية استشهاده يوم 16 نوفمبر 1959 باقىو انظر . B .STORA OP CIT P114.

210- احمد بوقرة : ولد بخميس مليانة سنة 1930 انخرط في صفوف حزب الشعب من مجري الثورة بالمنطقة الرابعة ، قائد الولاية الرابعة منذ سنة 1957 إلى يوم استشهاده يوم 05 ماي 1959 انظر . B . STORA OP CIT P199.

211- سي الحواس : احمد بن عبد الرزاق من الواليد مدينة خنشلة ، انخرط في صفوف حزب الشعب ، التحق بالثورة سنة 1957 ليتولى سنة 1958 قيادة الولاية السادسة إلى أن استشهد يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر . انظر B STORA .OP CIT P135-136.

212- ما اصطلح عليهم بالباءات الثلاثة هم : بلقاسم كريم ، بو الصوف عبد الحقظ ، بن طوبال لخضر .

213- هم الذين شكلوا هيئة الأركان وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين .

214- و.م.و.ت.ج.م.م ط الاول 1959 مم علبة مصورة رقم C001 و C002 ، وتقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C04 مصدر سابق .

215- تقرير كريم C004 مصدر سابق .

216- نفسه .

217- انظر الجداول ، ملحق رقم 08 .

218- حسب التقرير الذي قدمه السيد محمود الشريف (السابق الذكر) فإن السلطات التونسية احتجزت 7000 بندقية ماسورة و 1600 بندقية رشاشة و 70 ملايين خرطوشة و 6000 من التفجيرات . انظر تقرير محمود الشريف عليه مصورة رقم C006 المصدر السابق .

219- و م وث.ج.م ط الاول 1960/59 ت.كريم بلقاسم ، عليه مصورة رقم C004 مصدر سابق .op cit,p20.

220- و م وث.ج.م ط الاول 1959 ملف حول إعادة التنظيم إعداد العداء العشرة في اجتماعهم ، عليه مصورة رقم C008 و 1 الجزائر نجد أن من بين المقترنات التي يتم العمل بها هي مقترن المحافظ السياسي الذي يعم على جميع المسؤولين العسكريين وعلى جميع قادة المناطق الجغرافية ، ويبيّن الامر على حاله كما أقره مؤتمر الصومام حول مهام المحافظ السياسي .

221- تقرير عبد الحميد مهري (ل.ت.ت) عليه مصورة رقم C002 و 1 الجزائر

222- نفسه.

223- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 140
Mohammed Harbi,op cit,p 210.

224- و م وث.ج.م ط الاول 1959/1960 تقرير عبد الحميد مهري، عليه مصورة رقم C002 مصدر سابق .

225- نفسه، للإشارة فإن دهليس نائب هواري بومدين هو من مواليد منطقة القبائل الكبرى ناصل في صفوف الشعب بالجزائر ثم بفرنسا إلىتحق بالثورة في يومها الثاني، منابر عداء جيش التحرير الوطني بعد سنة 1962، عارض النظام السياسي الجزائري

ليس بحسب من الحياة السياسية بعد سنة 1965، انظر . B Stora op Cit p 173.

-226 Mohammed Harbi op cit 210 موليد مدينة عنابة، مناضل في صفوف حزب الشعب، أحد مجموعة الاثنين والعشرين وأحد قادة الثورة البارزين، شارك باسم جيش التحرير الوطني في مقاومات إيفيان، تولى بعد سنة 1962 عدة مناصب سامية، هو اليوم رئيس لجنة الاستحقاق الوطني، انظر : 323 -

B Stora op Cit p 322 أما عمارة بوقلاز فهو من مواليد مدينة عنابة، أول قائد للقاعدة الشرقية بالمجلس الوطني للثورة، أرسل إلى العراق سنة 1958، آخر ظهور له بعد سنة 1962 كعضو الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين توفي سنة 1995.

-227 - و.م.و.ت.ح.م.م ط الاول 1959 / 1960 تقرير كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C004 مصدر سابق.

-228 نفسه للإشارة أن تقرير كريم لم يحدد تاريخ الإرسال، ولا العدد المرسل،

-229 نفسه .

Mohammed Harbi,Op Cit p 211. -230

-231 محمد العربي، المرجع السابق ص 140.

-232 Mohammed Harbi,Op Cit p 211 و 141، 169.

-233 هواري بومدين (بوخروبة محمد إبراهيم) ولد يوم 23 أوت 1932 بالقرب من مدينة قالمة درس بالزيتونة ثم بالأزهر، إلتحق بالثورة مع مطلع سنة 1955 ليتولى سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958، وقيادة الأركان سنة 1960 ووزير الدفاع في أول حكومة جزائرية بعد سنة 1962، ثم رئيسا للدولة ما بين 19 جوان 1965 إلى يوم وفاته يوم 27 ديسمبر 1978. انظر 146

B Stora op Cit p

-234 العقاد العشرة هم عن الولاية الأولى: عبد حاج لخضر، عن الولاية الثانية: علي كافي، عن الولاية الثالثة: محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة : سليمان (الصادق)

دهيليس، وعن الولاية الخامسة بودعن بن علي (لطفي) وقائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب: هواري بومدين وقائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق : محمدى السعيد، بالإضافة ^للهم الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة .

235- هذا الكلام اكده لي السيد ملوح (1932 بختشلة) وهو أحد اطارات الثورة مناضل في حزب الشعب وعن المقربين من العقيد محمد العموري أحكم عليه بالإعدام في إطار هذه المجموعة سنة سجن نافدة، حدث شخص يبين المعنى بالجزار العاصمة يوم 13 جويلية 2000.

236- إن قضية محمد العموري وجماعته ما تزال إلى اليوم مثار كثير من الجدل والنقاش، وتحتاج إلى بحث مطول يلم بجميع جوانب القضية، ففي الحين الذي يؤكد من هم على قيد الحياة من كانوا ضمن هذه المجموعة (محمد ملوح) أن قضية العموري وجماعته مفتعلة وتدخل في إطار تصفية الحسابات الخاصة. خاصة بين هذه المجموعة وأطراف في الحكومة المؤقتة على رأسها كريم بلقاسم، وبالصوف، محمود الشريف، كما أن هذه المجموعة (قيادة العموري) محسوبة على التيار الوطني الراديكالي الذي ينادي بالعودة بالثورة إلى بيان أول نوفمبر ويحذر من الانحراف بها إلى أيديولوجيات غربية، غير أن هناك من يتهم العموري بالعمل لصالح المخابرات المصرية، ومنهم السيد عمار بن عودة في حواره مع مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق صفحة 15، والسيد علي كافي في مذكراته الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 - 1962) - دار القضية الجزائر 1999، ص 218، والإدعاءات الأخيرة تحتاج إلى تحري كبير، لأن ثقافة وشخصية العموري لا تسمح له وبهذه السهولة أن يكون لعبة في أيدي أطراف خارجة عن الثورة، للمزيد عن هذه القضية راجع كذلك محمد العربي الزبيري المرجع السابق، ص ص 142، 143، 141 Mohammed Harbi, Op Cit pp 220.223 .

237- سبق ذكرهم .

238- لخضر بورقة ، مصدر سابق ص 14، وينذهب العقيد علي كافي كما يورد ذلك محمد حربى أن كريم بلقاسم هو الذي حرك عمروش من أجل أن يكون سدا له في تولي

نهاية الثورة وهذا الإدعاء يحتاج على أدلة ويحتاج إلى فحص وتدقيق انظر :

Mohammed Harbi, Op Cjt n 220

- 239

¹⁴- لخضير، قعة، مصدر صابق، ص 240.

241- انظر رسالة فرهات عباس، الملحق رقم 02

242- انتظر رسالة القادة العسكريين الموجهة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة، والتي أقرت بتسلل حضور البابات الثلاثة إلى الاجتماع المذكور، الملحق رقم 03.243 يوم وتحمّل مسؤولية جمـط الأول 1959/1960 حضر اجتماع العشرة عليه مصورة رقم C010 وهو الجـائز.

-244

卷之二 - 245

246- وعليه أصبح قادة الولايات على النحو التالي : عبيد الحاج لخضر (قائد الولاية الأولى) ، علي كافي (قائد الولاية الثانية) ، محمد السعيد (قائد الولاية الثالثة) ، الصادق بليس (قائد الولاية الرابعة) ، هواري بومدين (قائد الولاية الخامسة) فيما لم يعين قائد الولاية السادسة ، انظر محضر اجتماع العشرة 2010 مصدر سابق .

- 247- ومو.ت.ج.م مط الاول 1959/1960 محضر اجتماع العشرة عليه مصورة رقم C010 المصير السابق .

-249- ومو.ت.ج.م.ط الاول 1959م.عليه مصورة رقم C001 و C002 مصدر سابق.

- 250- محضر اجتماع العشرة (م.إ.ع) ، علبة مصورة رقم C010 ، المصدر السابق .
- 251- نفسه ، انظر الملحق رقم 07 .
- 252- انظر الملحق رقم 04 .
- 253- هناك من عبر عن رأيه داخل قاعة المؤتمر كالسيد عبد الحميد مهري ، انظر م رقم C001 مصدر سابق بـ محمود الشريف ، انظر تقريره C006 ، مصدر سابق ، وهناك من إحتاج على طرقية تعين أعضاء المجلس الجدد من خلال عدم حضوره الجلسات كالكتور لمين ، باعین .
- 254- وموت ج.م.ط الاول 1959/1960م.م. ، علبة مصورة رقم C002 مصدر سابق .
- 255- علي كافي من مواليد مدينة الحروش بسقزكدة ، مناضل في حزب الشعب ، من قادة المنطقة الثانية بعد اندلاع الثورة أصبح قائداً للولاية الثانية بعد سنة 1957 ، أصبح سفيراً للثورة في القاهرة سنة 1961 ، ثم بسوريا سنة 1962 ، تولى بعد ذلك مناصب سياسية في الدولة اخرها رئيس المجلس الأعلى للدولة 1992 - 1994 ، هو اليم mohamed harbi le fln op cit p409 .
- 256- علي كافي مصدر سابق ، من 255.

التجدد والتجدد للتربية المعاصرة - 1962
التجدد والتغيير في التربية المعاصرة - 1963
- 2- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 3- التوجهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 4- المسارات الجديدة في التربية المعاصرة

الفصل الثالث

التحولات الجديدة في التربية المعاصرة
- 1- التوجهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 2- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 3- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 4- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 5- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة

التحولات الجديدة في التربية المعاصرة
جنوبية (1962 - 1963) - 1- التوجهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 2- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة
- 3- الاتجاهات الجديدة في التربية المعاصرة

I - الإثراءات الإيديولوجية للثورة الجزائرية 1959 - 1962

1 - إيديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959-1962.

2 - الإثراء الثالث لإيديولوجية جبهة التحرير

الوطني 1959-1960.

1 - السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة

الجزائرية.

ب - التوجهات الخارجية.

3 - الإثراء الرابع لإيديولوجية الثورة الجزائرية 1961.

II - نظرة تقييمية نقدية لمисيرة المشروع الإيديولوجي للثورة.

III - الكفاح المسلح والوحدة الوطنية.

1 - البعد الاقتصادي.

ب - البعد الاجتماعي.

ج - البعد الثقافي.

IV - التوجهات الخارجية.

1 - سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية 1960-1962.

2 - الصحراء الجزائرية في سياسة ديجول

V - الثورة الجزائرية 1960-1962 - نظرة من الداخل.

1 - المناوئون للثورة.

- الحركة الوطنية الجزائرية.

- الحزب الشيوعي الجزائري.
- العمرؤن.
- VI- على المستوى الخارجي.**
- 1- نشاط فدرالية جبهة التحرير في تونس.
- 1 - الجانب التنظيمي.
- ب - الجانب السياسي.
- ج - الجانب الاجتماعي والثقافي.
- 2- نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بالغرب الأقصى.
- 1- الجانب التنظيمي.
- ب - الجانب السياسي.
- ج - الجانب الاجتماعي والثقافي.
- 3 - نشاط فدرالية جبهة التحرير في فرنسا.
- 1 - الجانب التنظيمي.
- ب - الجانب السياسي.
- ج - الجانب الاجتماعي والثقافي.
- د - الجانب القضائية.
- لجان الرقابة والتحقيق C.C.E
- لجان إعانة المساجين C.S.D
- 4- نشاط فرعي للاتحاد العام للعمال والطلبة المسلمين الجزائرين

VII - العلاقة بين الداخل والخارج .

1 - إرسال التعليمات

2 - إرسال الإطارات الى الداخل.

3 - إرسال الأموال .

VIII - السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية: 1961/60.

1- مشروع قسنطينة 1958.

2- العمليات العسكرية للجيش الفرنسي.

3- برنامج طرابلس 1962.

أ - المجال السياسي.

ب - السياسة الداخلية .

ج - السياسة الخارجية .

د - المجال الاقتصادي.

ه - المجال الاجتماعي.

ز - المجال الثقافي.

١- الإثراء الأيديولوجي للثورة الجزائرية 1959 - 1962

١- إيديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959-1962

إن كان بيان أول نوفمبر 1954 إعلانا عن اندلاع الثورة التحريرية فإنه من جهة أخرى حدد مجموعة من الأفكار والنظم التي يجب أن يسير عليها الكفاح المسلح وتبني وفقها الدولة الجزائرية، لذلك كان واضحًا في تحديد إيديولوجية الثورة. فالذين صاغوا ترثيوا في أحضان حزب الشعب وتشبعوا بأفكاره ومبادئه، القائمة على أساس الإسلام كدين والערבية كلغة.

إن فهد الثورة منذ البداية، هو تحرير البلاد والعباد. وفق قيم ومقومات الجزائريين وهذا ينفي الادعاء بأن بيان أول نوفمبر لم يحدد لا مبدأ ولا إيديولوجية للثورة، وأن ذلك تم التلميح له فقط. خلال اشغال مؤتمر الصومام.

وإذا كان بيان الثورة الأول، قد جاء مختصرا، وذلك لطبيعة المرحلة والظروف من جهة، ولطبيعته الدعائية من جهة ثانية؛ فإن ذلك لم يمنع من احتواء البيان مطروحات قوية؛ فالإضافة إلى ما يذهب إليه السيد محمد حربى الذي يرى، أن نقطة القوة في بيان أول نوفمبر، هي رغبة جبهة التحرير الوطني في الانضمام إلى تونس والمغرب المناضلين. فإن البيان أكد أن طبيعة الثورة، نابعة من واقع المجتمع الجزائري وأن عملية الدمج والانضمام إلى القطرين الشقيقين، لا يمكنها أن تكون إلا في إطارها الطبيعي؛ العربي الإسلامي.

اما مؤتمر الصومام، فقد اثار جدلاً كبيراً في منحاه الايديولوجي لأنّه ترك المجال مفتوحاً في هذا الباب مما جعل كل واحد يدلّي بذاته، ويعطي له تفسيرات وتأويلات تتماشى وفق طبيعة مبادئه وأفكاره.

والذي نراه فيما يخص مؤتمر الصومام، أنّ هذا الأخير، لم يلغ أبداً الإطار الايديولوجي للثورة، وإنّ لم يفرد بالذكر، لأنّ المبادئ والقيم التي دعت إليها الثورة، أصبحت بفضل مقررات الصومام تطبق عملياً في الميدان. لتصبح أكثر انتشاراً وقبولاً؛ وقد جعلت جبهة التحرير الوطني، الإسلام هو المادة الخام التي تحرك وتقود الجماهير الشعبية الواسعة، ويعتمد عليه في سن القوانين والتشريعات، وضبط القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد يكون عدم إيراد كلمة الإسلام بصورة واضحة و مباشرة، في مقررات مؤتمر الصومام، لأسباب تكتيكية بحتة، الغرض منها استقطاب المزيد من المؤيدين من داخل الجزائر وخارجها⁽¹⁾.

غير أن ذلك، لا يمنع من القول بأنّ مؤتمر الصومام قد إستطاع أن يضع مجموعة من التصورات واللامع، لمشروع المجتمع، القائم على المبادئ الإسلامية. على أن هذه التصورات واللامع ستعرف بعد الدورة الأولى لمجلس الوطني للثورة التي جرت بالقاهرة (أوّل 1957): تطورات أخرى أدت إلى تغيير بعض الرؤى والمفاهيم على المستوى الايديولوجي؛ والتي تسببت في ردود أفعال عنيفة، من داخل مؤسسات الثورة ذاتها وبعض قادتها كما سلف الذكر.

وقد أعيد التأكيد في دورة المجلس الوطني الأول بالقاهرة سنة 1957 على أن هدف الثورة هو إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية⁽²⁾. وذلك تجنيا للانتقادات، كالتي أعقبت مؤتمر الصومام؛ وتخليا كما يرى بعض القادة، عن فكرة الملائكة، التي يرون أن مؤتمر الصومام هو الذي كرسها⁽³⁾ وقد يكون لسياسة الباب المفتوح التي انتهجها مؤتمر الصومام . أمام إطارات وقيادات متشبعة بأفكار ومفاهيم لا تتماشى بالضرورة مع أيديولوجية جبهة التحرير الوطني؛ وتولي هذه الإطارات مناصب حساسة. على مستوى هرم الثورة لتكون في موقع التأثير والتغيير . الآخر الواضح على المسار الأيديولوجي للثورة. خاصة إذا كان ذلك حافزا وعاملة مهما للسيطرة على مقاليد السلطة⁽⁴⁾؛ في ظل الضعف الثقافي لبعض القادة المنحدرين من حزب الشعب الجزائري.

والأخطر من ذلك هو أن بعض الإطارات القيادية المثقفة التي نهلت أفكارها من حزب الشعب؛ ضحت في غمرة الصراع على السلطة ببيانها وقيمها⁽⁵⁾. كما أن تولي جيل جديد متشبع بالأفكار الغربية مناصب هامة على مستوى جيش وجبهة التحرير الوطنيين يكون من ألم لأسباب والعوامل التي ساهمت في بداية الانحراف بالثورة؛ والاستهانة بآيديولوجية جبهة التحرير الوطني التي انطلقت بها و لأجلها⁽⁶⁾

2 الإثراء الثالث لایديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959 - 1960

عندما استشعر بعض قادة الثورة، بأن الخطر الذي يواجهونه قد يناتى من ازدواجية الأيديولوجية في مسافر القيادة؛ وعلى وجه الخصوص بين قيادة الداخل التي ما تزال متشبطة بمنطلقات أول نوفمبر 1954 وهو ما أكدت عليه في اجتماعها في شهر ديسمبر 1958 وقيادة الخارج التي سيطر عليه بعض ممن بدأ يتخلّى عن هذه المنطلقات؛ وينحو بالثورة إلى مسالك أخرى. وأمام هذا الوضع الخطير، شكل العداء العشرة لجنة تحت رئاسة السيد بن يوسف بن خده بداية من شهر جويلية 1959 لوضع مشروع ميثاق شامل لجبهة التحرير الوطني⁽⁷⁾؛ يبعد الثورة عن مغبة الوقع في مثل هذه الصراعات.

وقد أتمت اللجنة صياغة الميثاق في العاشر سبتمبر 1959؛ وقدّمته لاجتماع العداء العشرة⁽⁸⁾ الذين رفعوه إلى المجلس الوطني للثورة، الذي سيعقد دورته الثانية بداية من السابع عشر ديسمبر 1959 بطرابلس وبعد أن سجلوا عليه ملاحظاتهم. وثيقة بن خدة وإن كانت تتضمّن تصوّراً شاملًا للثورة ومؤسساتها، وموقعها على الساحتين الإقليمية والعالمية⁽⁹⁾. فإن المؤتمرين أخذوا عليها جملة من الملاحظات أهمها: عدم الإشارة بتاتاً إلى الإطار الأيديولوجي للثورة، والمتمثل في طابعها العربي الإسلامي؛ وعدم تحديدها لنظام الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة، والذي

يجب أن يكون ضمن إطار المبادئ الإسلامية؛ وكذلك أخذوا عليها. رغبة مديها في أن يكون مقر الحكومة المؤقتة داخل الجزائر؛ وتكوين لجنة تنفيذية موازية للحكومة المؤقتة؛ وهو ما سيجعل الثورة، برأي المنتدين تسير بعده رؤوس. وهو أمر غير معقول وغير مقبول؛ كما أنها وهو الأهم لم تحدد الإطار الإيديولوجي للثورة⁽¹⁰⁾.

وأمام هذه الملاحظات وغيرها؛ قرر المجلس تكليف لجنة أخرى تتكون من سبعة أفراد⁽¹¹⁾، تقوم بالتعديلات الازمة على المشروع الأول. وبعد يومين قدمت اللجنة الجديدة عملها أمام المؤتمرين⁽¹²⁾.

وإذا عدنا إلى تقرير لجنة بن خدة، نجد أنها قد اكتفت بوضع إطار عام لجبهة التحرير الوطني دون أن تحدد لذلك أي نوع من الإيديولوجية؛ وهو ما تداركته اللجنة الثانية، عندما أوضحت في المادة الثانية، أن هدف الثورة بعد التحرر؛ هو إقامة جمهورية جزائرية حرة بديمقراطية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية.

تقرير بن خدة، جدد تبنيه لصطلاحات دخيلة على الثورة، تحسب على التيار الماركسي. ففي المادة الرابعة أكد بأن الجمهورية الجزائرية حرية ديمقراطية⁽¹³⁾ دون الإشارة إلى أي إطار تكون فيه هذه الحرية وهذه الديمقراطية؟.

وإذا كان ذلك يعد تراجعا خطيرا عن مبادئ أول نوفمبر خصوصا؛ ونضال السذين الطوال لقادة حزب الشعب الجزائري ومختلف التشكيلات الوطنية عموما. فإن الوثيقة المعدلة لم يجهد

أصحابها أنفسهم كثيراً، واكتفوا بإعادة الفقرة الكاملة التي وردت بهذا الخصوص في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة. فقد أقر تعديلهم إقامة جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية عادلة واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية⁽¹⁴⁾. وهو التعديل الذي صادق عليه المؤتمر في تقريره الختامي بعد تعديل شكلي بسيط⁽¹⁵⁾. وعوض أن تستدرك اللجنة الجديدة الخلل الذي وقع فيه المؤتمر في دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة، وتلغي عبارة – لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية – وتعيد الفقرة الأصلية كما وردت في بيان أول نوفمبر، وهي إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية فإنها أكدت على نفس الصياغة التي وردت في دورة القاهرة. والفرق جلي بين العبارتين، فهيكل الدولة التي هي داخل إطار المبادئ الإسلامية يختلف بشكل كبير عن هيكل الدولة التي لا تتناقض فقط مع هذه المبادئ. فال الأولى واضحة، محددة وملزمة، والثانية غامضة ويمكن تأويلها على أي وجه، وهي غير ملزمة؛ ومن شمة يمكن اعتبارها مقدمة لإقامة نظام سياسي يفصل الدين عن الدولة على طريقة الدول الغربية⁽¹⁶⁾.

كما أشارت الوثيقتان من جهة أخرى، إلى الأبعاد المغاربية للثورة الجزائرية، وكذا أبعادها العربية والإفريقية؛ وهو ما لقي إستحساناً وقبولاً لدى المؤتمرين، الذين صادقوا بإجماع على هذا المقترح⁽¹⁷⁾.

ويلاحظ العام و الخاص. أن قادة جبهة التحرير الوطني؛ قد بدوا يتأثرون ليس فقط بالأفكار الغربية و حامليها؛ ولكن كذلك بالأفكار الماركسية والمدافعين عنها؛ وقد دلت هذه التحولات الخطيرة على ذلك، كما أن المستقرى لديبياجة الوثيقين معا. يلاحظ بما لا يدعو للشك. أن كاتبها متاثرين ولو إلى حد ما بالطروحات و المفاهيم الماركسية ⁽¹⁸⁾. والنتيجة أن التيار التحرري الفرنسي والتيار الاشتراكي تمكنا من النفوذ في أوساط الثورة بالخارج ⁽¹⁹⁾. وهو ما سمع تدريجيا ببروز مجموعة من المصطلحات و المفاهيم الغربية التي سوف تكون منطلقا لكثير من الغموض الذي سيجعل الانحراف يتكرس في مؤتمر طرابلس الأول 1960/59. ليبلغ أوجهه في مؤتمر طرابلس الثالث سنة 1961 ⁽²⁰⁾

١ - السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية:

ضمن إطار الأهداف الداخلية المتعلقة بمستقبل الدولة الجزائرية كرس البرنامج هدف الثورة الإستراتيجي، المتمثل في إعادة بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، لكن ما يلاحظ أن رصد هذا الهدف جاء أكثر شمولا وثراء، وهو ما نستنتجه من النص التالي: إن جبهة التحرير الوطني تكافع لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وهي تناضل لتضمين الشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده وإدارتها والتمتع بها. إن هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع

المبادئ الإسلامية وستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقة والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية⁽²¹⁾

فالدولة الجزائرية المستقلة، إذن ، حرص البرنامج على تأكيد إضفاء مبدأ الحرية عليها كون "الحرية" تضمن تحقيق إرادة الجماهير الشعبية المبنية على التعديل السياسية والعدالة الاجتماعية ، وكما تتبعنا - من خلال النص- أعطى البرنامج معنى "الدولة ذات السيادة" محتواه الحقيقي عندما سطر هدفا استراتيجيا يتعلق باسترداد الاقتصاد الوطني، ومؤكدا في الوقت نفسه على تحقيق الرخاء الاقتصادي نشداً لطلب التقدم، وقد جاء النص- كما لاحظنا- صريحا في التأكيد على المبادئ الإسلامية ومبدأ الحرية، ومبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الديمقراطية ومبدأ التقدم، وما ذلك إلا دليل آخر على ذلك التواصل في المطالب والأهداف الرئيسية⁽²²⁾ بين إيديولوجية الثورة وإيديولوجية الحركة الوطنية⁽²³⁾ وهو التواصل الذي يسير في شكل دينامي متتطور.

و قد ربط البرنامج هدف إعادة بناء الجمهورية الجزائرية المستقلة ببعث الدولة الجزائرية إن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة، وهدفها الرئيسي محور النظام الاستعماري، وببعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وإعادة بناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية"⁽²⁴⁾ و إذا كان مفهوم مصطلح "البعث" يعني إرجاع الأمة إلى ما كانت عليه في

سالف عهدها من قوة وازدهار وحضارة⁽²⁵⁾ ، فإننا نكتشف، بوضوح ، تلك النظرة المستقبلية للفكر الوطني، والتي بها أدرك ضرورة إحياء الدولة الجزائرية ، وإعادة الاعتبار لماضيها التاريخي الحافل بالجهاد- جعل منها في وقت من الأوقات مركز ثقل حضاري مؤثرا في العالم- وهي نظرة أصيلة إلى تاريخنا الحضاري والسياسي، والذي عملت إيديولوجية جبهة التحرير الوطني على الاستفادة منه في مرحلة إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

وتجدر ذكره أن المجتمعين في دورة طرابلس تحدثوا عن وضع برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي محسوس لتحقيق الازدهار وبناء البلاد⁽²⁶⁾ ، لكن ما يلاحظ أنهم لم يوضحوا أهداف هذا البرنامج في تلك المجالات، فلم نعثر في نص برنامج طرابلس، أو في نص تقريره المتعلق بالسياسة العامة ما يوحى بذلك، سوى ما ذكرناه سالفا، عند إشارة المؤتمر إلى إعادة بناء جمهورية جزائرية حرة ، ديمقراطية اجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية تعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي واستغلال خيرات البلاد لفائدة الشعب، ولعل هذا ما يفسر عدم إدراجنا لمبحث يتعلق بالجال الاقتصادي.

بـ التوجهات الخارجية:

على المستوى الخارجي رسم البرنامج استراتيجية عمل، جاءت مركزة على تحقيق عدة أهداف حيوية:

- تدوير القضية الجزائرية.

- عزل فرنسا دوليا واستئناف العمل المسلح داخل أراضيها.
 - تقوية تحالفات الثورة مع البلدان العربية والإفريقية.
 - تكثيف النشاط الدبلوماسي ليشمل دول الشرق والغرب⁽²⁷⁾
- فبالنسبة لتدوين القضية الجزائرية تقرر إحداث اوضاع مقلقة في شمال إفريقيا تؤدي إلى تدوين القضية الجزائرية⁽²⁸⁾ وبذلك فإن هدف التدوير الذي رصده البرامج السابقة للثورة كأحد أهدافها الرئيسية واقتصرت العمل الدبلوماسي لتحقيقه، نرى أن برنامج طرابلس يقترح أسلوباً أكثر فعالية بواسطة القيام بأعمال عسكرية على الحدود⁽²⁹⁾ لإحداث وضعية شبيهة بتلك التي تهدد الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا مما يرغّم الأطراف الدولية التدخل لحل القضية الجزائرية.

وبخصوص عزل فرنسا دوليا واستئناف العمل المسلح داخل أراضيها فقد بين المجتمعون أن ذلك يكون بـ عزل البلدان العربية سياسياً عن فرنسا، وكسب مساندة الرأي العام الفرنسي والأوروبي، وتقوية الدعاية، وجلب كل بلد من بلدان الحلف الأطلسي على حدى للموافقة على استقلال الجزائر، وتقوية العمل المسلح داخل فرنسا⁽³⁰⁾. ويظهر جلياً من هذه النظرة، مدى التطور الحاصل في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني على صعيد الأهداف الخارجية، فقد أصبحت تهدف أكثر إلى إضعاف موقف الدولي للخصم وعزله دولياً بوسائل متنوعة، وهي الوسائل التي جاء عرضها في شكل شامل

وعيق، يبين تصميم الفكر الوطني على استرجاع السيادة الوطنية وتمير أسطورة الجزائر فرنسيّة⁽³¹⁾

وعن توجّه الثورة نحو البلدان العربية وردت في البرنامج العبارة التالية: إن الجزائر جزء من المغرب العربي، وتنتمي إلى الوطن العربي، الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية والكافح المشترك ضد الاستعمار الإنجليزي⁽³²⁾ ويبين لنا دمج الجزائر في إطار محيطها العربي الإسلامي أصالة وهوية.

إيديولوجية الثورة الجزائرية وارتباطها الوثيق بأطروحتات الحركة الوطنية⁽³³⁾، كما يبرز من جانب آخر طبيعة تحالفات التي تريد هذه الثورة إقامتها، وهي تحالفات موجهة أساسا نحو حلفاء الجزائر الطبيعيين، الذين تربطهم بها روابط جغرافية وحضارية ونفسالية.

وفي الاتجاه نحو الدول الإفريقية تقدّر إحداث تضامن بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا السوداء والمشاركة في ندوات دورية للحكومات الإفريقية، وتوحيد الأهداف والبرامج السياسية والاقتصادية والdiplomatic⁽³⁴⁾.

ويبدو واضحا من النّص اهتمام الفكر الوطني بالبعد الإفريقي، لإدراكه بأن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني مرتبطة ارتباطا جديدا بالكافح ضد الاستعمار في إفريقيا⁽³⁵⁾ وهو ما حذى بهذا الفكر سطير تلك الأهداف المتعلقة بالتضامن الإفريقي والوحدة الإفريقية، والذي عبرت عنه "مجلة المجاهد" بعبارة صريحة "الوحدة والتضامن

الفعال شرط لتحرير إفريقيا⁽³⁶⁾، وهو ما يجعلنا نقول أنّ البعد الإفريقي لا يديولوجية الثورة قد اتضحت أكثر فأكثر مع هذا البرنامج وهو ما يعد إثراً لا يديولوجية جبهة التحرير الوطني في هذا الجانب.

وفي إطار تكثيف النشاط الدبلوماسي وتوسيعه جاء التركيز - بالإضافة على الدول العربية - على الدول الأفروasiوية والدول الاشتراكية، والرأي العام في الدول الغربية⁽³⁷⁾ وهو ما يوسع، من دون شك، مجال التحرك الدبلوماسي المستقبلي للثورة، وكان الاتجاه نحو شعوب الدول الغربية يهدف إلى خلق تناقضات بين حكومات وشعوب هذه الدول لتفق هذه الحكومات على الحياد من القضية الجزائرية⁽³⁸⁾ دائماً ، وعلى صعيد الأهداف الخارجية كرس البرنامج بعد الإنساني لا يديولوجية الثورة الجزائرية ، بل وأثرى هذا البعد عندما دعا إلى تجسيد الحرية والسلم في العالم: "إن كفاح الشعب الجزائري يندرج في الحركة الواسعة التي مكنت شعوباً آسيا وإفريقياً من التحرر، وهو ما يندرج في الحركة التاريخية لتحرير الشعوب، وإن انتصار الشعب الجزائري سيساهم في تدعيم المثل الأعلى للسلام والحرية في العالم"⁽³⁹⁾. وهو ما يعطينا دلالة واضحة بأنّ الجزائرية - بالإضافة إلى كونها حركة تغيير داخلية - فهي حركة تسعى للتغيير الخارجي⁽⁴⁰⁾ ، وهو ما أضافت على إيديولوجيتها طابعاً إنسانياً وعالمياً.

3- الإثراء الرابع لابيديولوجية الثورة الجزائرية 1961:

بما أن المشروع الابيديولوجي للثورة كان ينطلق من المستجدات في تسطير أفكاره وأهدافه، فإن سنة 1961 كانت ببروز فيها أوضاعاً جديدة هامة، شكلت محكاً حقيقياً لابيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فالثورة الجزائرية تعزّز موقعها داخلياً أو خارجياً، من تقوية للعملسلح والسياسي وتكثيف للنشاط الدبلوماسي. وهو ما أجبر السلطات الفرنسية الدخول في اتصالات رسمية⁽⁴¹⁾ مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، لكن ما طبع هذه الاتصالات هو أنها لم تؤدِّ، في مجملها، إلى نتيجة تذكر⁽⁴²⁾ مما أثبت، آنذاك أن نزول فرنسا إلى تلك المرتبة (المفاوضات) لم يكن تبدلاً جذرياً في قناعتها بخصوص المسألة الجزائرية. رغم التململ والانقسام في الموقف الفرنسي من هذه المسألة على صعيد الرأي العام أو المعارضة أو حتى على الصعيد الرسمي، فالجزائر كانت لا تزال بالنسبة لديغول جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وكان غير مستعد للتنازل عن هذه القناعة إلا بعد حصوله على تنازلات هامة⁽⁴³⁾ من قيادة الثورة، تحفظ له ماء الوجه، وتبقى مصير الجزائر مرتبطاً بالدواوير الفرنسية، وهو ما شكل، آنذاك، تحدياً خطيراً للمشروع الابيديولوجي للثورة الجزائرية.

ففي هذه الظروف، إذن وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها مضطرة لتجديد مبادئها وأهدافها للتماشي وهذه الأوضاع، حتى تحمي مشروعها من مكيدة المناورات الفرنسية، وتتضمن ديناميته

وتطوره، فكان اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس من التاسع إلى السابع والعشرين أوت 1961⁽⁴⁴⁾ وهو الاجتماع الذي تبني برنامج عمل للثورة و وضع الآفاق للدولة الجزائرية.

II- نظرة تقييمية نقدية لـ مسيرة المشروع الإيديولوجي للثورة

قبل رسمه الخطوط العريضة، قيّم برنامج مؤتمر طرابلس الأول الأوضاع الداخلية و الخارجية، فركّز على السياسة الفرنسية (المشاريع السياسية والاقتصادية) الهدافـة إلى تدمير وحدة جبهة التحرير الوطني ونظام عملها الداخلي والخارجي.⁽⁴⁵⁾

ومما يلاحظ في هذا التقييم استخدام أسلوب النقد الذاتي فقد تطرق البرنامج إلى نواصـص جبهة التحرير الوطني والتي حصرها، أساساً، في: "ضعف التأثير السياسي والتابع العسكري، وفقدان السياسة الخارجية للدينامية خاصة على مستوى الدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية"⁽⁴⁶⁾.

وقد دلّ هذا التقييم والنقد، الم موضوعين، للأوضاع على مدى النظرة السياسية للفكر الوطني، والتي من خلالها تفطن للمناورات الفرنسية، وتدرك نواصـص مشروعه الثوري، وإذا كان ميثاق الصومام قد خصص جاناً مهماً لهذه العملية (التقييم والنقد) فإن برنامج طرابلس (1961) قد كرسـها وعمقـها.

وهو ما يجعلنا نستنتج بأن إيديولوجية الثورة الجزائرية هي إيديولوجية علمية - بالإضافة إلى كونها ثورية لاعتمادها على الواقع والتجربة والتقييم والنقد في وضع برامجها، بعكس الإيديولوجيات التي تبني أفكارها دون الاعتماد على واقع معين أو تجربة معينة فتندفع معها عمليتي التقييم والنقد.

III - الكفاح المسلح والوحدة الوطنية:

من الأهداف الحيوية في برنامج طرابلس(1961)، تقوية العمل السلح عن طريق " تقوية المارك، وتعبئة الطاقات عمل الفدائين، وأحداث التضامن بين كل الجزائريين" (47)

ويلاحظ من هذا الرؤية أن الفكر الوطني أضحت له قناعة راسخة في الأساليب الثورية لتحقيق أهداف الإيديولوجية الوطنية، قناعة تولدت منذ صدور بيان أول نوفمبر، ثم تكرست وتعمقت بصدور ميثاق الصومام وبرنامج القاهرة وبرنامج مؤتمر طرابلس الثاني، و مما يؤكد رسوخ هذه القناعة أن برنامج طرابلس (1961) اتخذ قرار تقوية العمل المسلح.

وقد كانت فيه الاتصالات الرسمية جارية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية⁽⁴⁸⁾ وهو ما يبرز العمق الثوري لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

وفيما يخص الوحدة الوطنية جاء التأكيد على: "ضرورة تحقيق وحدة الشعب الجزائري وتقويتها"⁽⁴⁹⁾ ويمكن القول أن هذا القرار اتخذ بناء على السياسية الفرنسية التي أصبحت ترتكز كل مجهوداتها - سراً وعلانية - على تخريب الوحدة الوطنية⁽⁵⁰⁾ لذلك وضع برنامج طرابلس (1961) السبل السريعة والكافحة بتحقيق هذه الوحدة وذلك بإحداث التحام جماعي للشعب الجزائري في الكفاح المسلح⁽⁵¹⁾. أكد برنامج (1961) إلى أفكار النصوص الأساسية للثورة فيما يتعلق بالسيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، بل وتعدي ذلك إلى إثراء هذا الجانب:

بخصوص المفاوضات أكد البرنامج على مبادئ بيان أول نوفمبر وأعتبرها خططا حمراء لا يمكن تجاوزها والتي حددها في: "وحدة التراب الوطني، و وحدة التمثيل لجبهة التحرير الوطني، والمواطنة الجزائرية للأوروبيين الذين يريدون البقاء في الجزائر مع احترام حريةهم وثقافتهم ودينهم"⁽⁵²⁾ . وهذه المسائل التي حددها البرنامج كانت كل المجهودات الفرنسية مركزة عليها للحصول من خلالها على تنازلات، تبقى لفرنسا بعض المكاسب في الجزائر.

وفي الحقيقة فإن إعادة إدراج هذه الأهداف المتعلقة بالمفاوضات بين وطنية مدى تشبث الفكر الوطني وتمسكه اللامتناهي بمبادئ الأساسية للثورة، كما يبين وطنية هذا الفكر برفضه كل المسومات الهدفة الانتهاص من السيادة الوطنية ، وفي هذا استمرار للمواقف.

الوطنية التي اتخذتها المقاومة المسلحة والسياسية مما يثبت استيعاب إيديولوجية الثورة الجزائرية للماضي النضالي والفكري الجزائري.

كما بربز ذلك التواصل بين هذا البرنامج والبرامج السابقة للثورة- بخصوص مطلب السيادة الوطنية- وفي شكل ثري بإعطاء الاستقلال الوطني مضمونه الكامل والشامل: إن جبهة التحرير الوطني التي تقود الوطن هدفها الأول إلغاء النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي من أجل استبداله بنظام جديد في خدمة الشعب، والاستقلال بالنسبة إليها المرحلة التي تفتح الطريق نحو الرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد.⁽⁵³⁾

ويخصوص مستقبل الجزائر كان برنامج(1961) أكثر لإفاضة من غيره، ولذلك بتركيزه على تحديث الدولة الجزائرية المستقلة، فقد بين أن " الأشكال النظامية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ستكون مبنية على قاعدة الحداثة، عن طريق تأثير المجتمع سياسياً وتوحيد، والحق به تغييراً عميقاً، والاهتمام بالمرأة وتطويرها وكل ذلك يكون في إطار المبادئ الإسلامية".⁽⁵⁴⁾ وهي نظرة تدل على نظر كبير في الفكر الوطني كونه بدأ ببحث عن السبل المثلث لإنجاح الدولة الجزائرية المستقلة برأس الأمم المتحضرة، والأهم من ذلك فإن هذا الفكر عرف كيف يؤقلم هذه السبل لتنسجم و الشروط الضرورية والموضوعية لتطبيقها في المجتمع الجزائري، لإدراكه بأن أية محاولة

تحديثية تخرج عن الإطار الحضاري للمجتمع هي محاولة يائسة، كونها تتنافى مع عادات وتقاليد وثقافة وديانة هذا المجتمع، وهو ما يضفي على إيديولوجية الثورة الجزائرية طابع الأصالة والمعاصرة لتمسكها بمقومات الأمة وافتتاحها على العصر ومتطلباته الحديثة⁽⁵⁵⁾

والنظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الذي يقود الدولة الحديثة أسهب البرنامج غفي تحدي معالله الرئيسية المتمثلة في: "حرية الشعب في تسيير البلاد واستغلال خيراتها الحرية الفردية والجماعية، حرية التعبير والتفكير والرأي، حرية ممارسة كل الديانات دون تمييز عنصري أو ديني، والعدالة الاجتماعية"⁽⁵⁶⁾

وبتحديده الدقيق الشامل لهذه المعالم، يكون برنامج (1961) قد أثرى الهدف الاستراتيجي للثورة الجزائرية، خاصة وأن هذه الثورة مشرفة على مرحلة التحقيق النهائية ثم إن تمسك الفكر الوطني بمبادئ الحرية والديمقراطية، والعدالة، في هذا البرنامج والبرامج السابقة يدل على ذلك التواصل الفكري بين إيديولوجية الحركة الوطنية⁽⁵⁷⁾ وإيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

أ- البعد الاقتصادي:

برزت الخطوط العريضة لإيديولوجية الثورة في المجال الاقتصادي واضحة جلية في هذا البرنامج، فقد وضع المجتمعون مسطرة عمل، تتضمن الأهداف التالية:

- القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتنظيم
- استغلال هذه الأراضي ضمن إطار التعاونيات.
- أحداث تجمعات اقتصادية على الصعيد المغاربي والعربي الإفريقي⁽⁵⁸⁾

ويلاحظ على هذه الأهداف أنها جاءت شاملة وعميقة، فتدخل الدولة في الاقتصاد يعني إنهاء لعهد الاحتياط، وفي هذا إشارة واضحة ومصرحة لرفض الثورة لكل المناورات الفرنسية في المفاوضات التي كانت تزيد منها الحصول على امتيازات للأوروبيين⁽⁵⁹⁾

كما أن تبني نظام الإصلاحات الزراعية جاء ليعيد إلى القطاع الفلاحي مكانته، الذي كان في الماضي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد الجزائري وبذلك يكون برنامج (1961) قد كرس أطروحتي الحركة الوطنية في هذا المجال⁽⁶⁰⁾ فجسد الاستمرارية والتواصل.

وقد كانت دعوة جبهة التحرير الوطني لأحداث تكتلاً اقتصاديّاً تحمل في طياتها نظرة عميقه قيمت من خلالها واقع العلاقات الاقتصادية العالمية واستخلصت بأنه لا يمكن لاقتصاد دولة أن يتتطور إلا بتكامل اقتصاديات هذه الدولة مع دول أخرى، وفي اختيار إفريقيا والوطن العربي ليكونا مجالاً لهذا التجمع الاقتصادي دليل آخر على اهتمام الفكر الوطني المتواصل بالبعدين: الإقليمي والإفريقي والحضاري العربي.

وكل هذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن برنامج (1961) قد أثرى إيديولوجية الثورة الجزائرية في المجال الاقتصادي، فقد وسع من أطروحات ميثاق الصومام في هذا الجانب، بعد أن كان هذا الأخير قد ركز، قد على الإصلاح التجاري.

بـ- البعد الاجتماعي:

حمل برنامج طرابلس (1961) في طياته بعدها اجتماعيا، وهو ما نستشفه من الأهداف المسطرة في هذا المجال: "إقامة نظام الصحة العمومي المجاني، القضاء على البطالة والجوع والمرض والجهل".⁽⁶¹⁾ ويبدوا واضحا من هذه الأهداف أن البرنامج كان يحاول وضع سياسة اجتماعية للدولة الجزائرية تعتمد أساسا على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتعمل على تخلص المجتمع الجزائري من البؤس الاجتماعي، الذي يعد الفقر والمرض والجهل أحد مظاهره الرئيسية.

وبحق تعد هذه المحاولة أول محاولة جادة في إيديولوجية الثورة الجزائرية ترمي إلى إعطاء الجانب الاجتماعي نصيبه من العناية والاهتمام، وربما ذلك راجع في نظرنا إلى كون الثورة التحريرية مشرفة على مرحلة التحقيق النهائية مما حذى بهذا البرنامج وضع استراتيجية لمواجهة الأوضاع الاجتماعية المزرية المتراكمة عبر الحقبة الاستعمارية لذلك برز بعد الاجتماعي في هذا البرنامج - في أكثر من أي برنامج سابق - واضحا جليا وهو ما يعد إثرا لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني في هذا الجانب.

جـ- البعد الثقافي:

على خلاف البرامج السابقة أعطى برنامج (1961) أهمية بالغة للثقافة، بل نستطيع القول بأنه وضع برنامج مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة، وهو ما يتجلّى لنا من الأهداف المسطرة في هذا المجال:

- تطوير الثقافة لأهميتها الوطنية والحضارية
- رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري
- التدرس العام المجاني
- رفع مستوى المثقفين⁽⁶²⁾

ويُؤكّد من هذه الأهداف بأن برنامج طرابلس (1961) كان ي يريد، من مشروعه الثقافي، النهوض بالثقافة الوطنية، الثقافة الأم، كونها تشكّل الوعاء الحضاري للمجتمع الجزائري بتطويرها عن طريق فتح التعليم العام المجاني ورفع مستوى الثقافة سواء بالنسبة للشعب عامة أو المثقف خاصة.

وبأخذ قرار تطويرها ووضعه الوسائل الممكنة في ذلك يكون البرنامج أثري إيديولوجياً للحركة الوطنية في هذا المجال، خاصة التيار الإصلاحي⁽⁶³⁾ والتيار الثوري⁽⁶⁴⁾ الذين كثيراً ما تناولت برامجهما المسائل الثقافية للمجتمع الجزائري.

وفي الواقع تعد هذه الأفكار التي انطوى عليها البرنامج رؤية صوب أحداث ثورة ثقافية في المجتمع الجزائري لتخلصه من رواسب الجهل والجمود الموروثين عن الاستعمار.

وكل هذا يقودنا إلى القول بأن تبلور سياسة ثقافية لإيديولوجية الثورة الجزائرية قد تبيّنت خطوطها العريضة مع هذا البرنامج وهو ما يعد إثراً لهذه الإيديولوجية.

IV - التوجهات الخارجية:

على الصعيد الخارجي كان توجّه البرنامج واضحًا نحو إقامة اتحاد مغاربي، فقد دعا إلى : " إقامة وحدة مغاربية سياسية واقتصادية مكرساً بذلك أطروحات الحركة الوطنية وبرامج الثورة التحريرية⁽⁶⁵⁾ .

وفي تأكيد البرامج السابقة للثورة وهذا البرنامج على الوحدة المغاربية، دليل على الصبغة الوحدوية التي اصطبغ بها الفكر الوطني منذ إخراجه مبادئ إيديولوجيته، لإدراك هذا الفكر بأن وحدة المغرب العربي ليست واجباً فحسب، بل هي ضرورة أيضاً، كونها واقع ملح وموضوعي لأسباب جغرافية واقتصادية واجتماعية وعرقية وثقافية ودينية، فمن النادر أن نجد على سطح الأرض مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله المغرب العربي من تجانس⁽⁶⁶⁾ .

ويشأن تفعيل العمل الدبلوماسي وتدوين القضية الجزائرية تم تسطير أهداف تتضمن:

- الاتجاه أكثر نحو الدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وزيادة النشاط الدبلوماسي تجاه الدول العربية.

- القيام بنشاط دبلوماسي تجاه الغرب، خصوصا نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي.

توسيع النزاع الجزائري توسيعا حقيقيا، خاصة في شمال إفريقيا قصد إحداث وضعية تهدد الأمن والاستقرار في العالم يرغم القوى الدولية لوضع حل للقضية الجزائرية⁽⁶⁷⁾

- فهذه الأهداف، إذن بالإضافة إلى كونها مؤكدة للخطوط العامة لدبلوماسية الثورة، فإنها كذلك جاءت لتعطى الآلة الدبلوماسية حركة أكثر (فعالية ونشاطا) قصد الإسراع بقدر الأمان لتدوين القضية الجزائرية.

وكان الاتجاه نحو دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا، كون الأخيرة المuron الرئيسي والمدعم المعنوي الأساسي للاستعمار الفرنسي في الجزائر إضافة إلى كونها القاعدة الأساسية للإمبريالية في العالم⁽⁶⁸⁾

خلاصة القول إنه بناء على تحليلنا لأطروحات برنامج (1961) يمكن القول إنه جاء جاما مانعا لكل البرامج السابقة للثورة، بل وتعده إلى رسم آفاق نظرية جديدة لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، بدليل أطروحات البرنامج المتعلقة، خاصة، بتحديث الدولة والأمة الجزائرية، وتطوير الثقافة والاهتمام بها، و أطروحات أخرى تتعلق

بالجانب الاقتصادي وال المجال الاجتماعي، وهو ما اثرى المشروع
الايديولوجي في مرحلة هامة من مراحل الثورة.

1- سياسة ديجول اتجاه الثورة الجزائرية 1960-1962:

وأطلاقاً مما سبق حاول ديجول جس نبض جبهة التحرير
الوطني من خلال الاتصال بها سوريا، وقد تم له ذلك بعد وساطة قام بها
السويسري أوليفي لونغ وهكذا التقى وفداً الثورة وفرنسا في مدينة
لوسانن الوزير السويسري، يوم العشرين في فبراير 1961، ومثل الوفد
الفرنسي كل من جورج بومبيدو، وبرونو دولاس، أما وفد الثورة
الجزائرية فتشكل من أحمد بومنحل والطيب بوالحروف، غير أن الذي
اللقاء كان لتبادل الآراء والأفكار كشف عن المواقف المتباينة جداً بين
الطرفين⁽⁶⁹⁾.

ورغم انتهاء اللقاء الأول بدون التوصل إلى نتيجة تذكر، إلا أن
الطرفين أعلنا في الثلاثين مارس 1961، عن إجراء مباحثات علنية
بإيفيان بتاريخ السابع أفريل 1961؛ لكن هذه المباحثات لم تجر
وألغيت من طرف جبهة التحرير الوطني، احتجاجاً منها على سياسة
ديغول الرامية إلى اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات، خاصة بعدما
كشف لويس جوكس في الحادي والثلاثين مارس 1961 عن نية بلاده
في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية (المصالحة) ضمن قائمة
المتفاوضين⁽⁷⁰⁾.

مرحلة التردد والغموض منه، هددت الجانب الفرنسي أكثر، ذلك أن مجموعة من الجنرالات العاملين بالجزائر، قادوا في نهاية أفريل 1961 تمرداً، كاد يغصب بسلطة الجنرال ديغول، وبهذا فرنسا بالانقسام والدخول في حرب أهلية⁽⁷¹⁾، وأمام هذا الخطر الداهم، وبعد إخماد حركة التمرد قرر الدخول مباشرة في مفاوضات المرحلة الأخيرة والنهائية مع قيادة الثورة الجزائرية، وبعد مشاورات تقرر ديغول إجراء هذه المفاوضات بداية من العشرين ماي 1961 بإيفيان، وحتى تجرى هذه المحادثات في جو تسوده الثقة اتخذت السلطة الفرنسية جملة من إجراءات التهدئة، من خلال تغيير سجن الزعماء الخمسة للثورة، من جزيرة إيكس إلى قصر توركان، كما سمح لجزء من المعتقلين في الحشادات بالخروج منها، وأنطلق سراح ستة آلاف معتقل⁽⁷²⁾.

وفي ظل هذه الأجواء انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى في العشرين ماي 1961 ودامت أزيد من عشرين يوم، تمكّن خلالها كل طرف من طرح أفكاره وموافقة، و مع ذلك فإنها تعثرت ولم تخرج بنتيجة تذكر جراء تمسك الوفد الفرنسي بموقفه من قضية الصحراء. الداعي إلى إرجاء النظر فيها، إلى ما بعد تقرير المصير، لأنها (الصحراء) لا تعني الجزائر لوحدها، وهذا الطرح رفضه الوفد الجزائري، ونتيجة لذلك توقفت المباحثات في الثالث عشر جوان 1961 ولكن ذلك لم يمنع اتفاق الطرفين على إبقاء أبواب الاتصالات مفتوحة⁽⁷³⁾.

ومما سبق، يمكننا القول بأن تعتن المراوغة التي كان يبديها من حين لآخر، هو الذي جعل المباحثات الفرنسية الجزائرية تتعرّض في كل مرة، وهو ما أصبح يشكل قلقاً وخوفاً على مستقبل المفاوضات خاصة بعد إخفاق محادثات لوفران التي جرت ما بين العشرين والستين والعشرين جويلية 1961⁽⁷⁴⁾ زيادة على ذلك الوضع الصعب الذي أصبحت المدن الجزائرية وحتى الفرنسية تعشه، والذي يتميز بالأسى اليومية جراء عمليات التفتيش والتخييب الذي تقوم به منظمة الجيش السري الفرنسية⁽⁷⁵⁾، ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، الأزمة الحقيقة التي نشبت بين فرنسا وتونس عندما أراد الحبيب بروقبي استرجاع مطار بنزرت، الواقع تحت سيطرة الفرنسيين⁽⁷⁶⁾.

إن كل العوامل وغيرها جعلت الجنرال ديغول يحسم نهائياً في ملف المفاوضات، وفي كل ما يمكن أن يؤدي إلى عرقلتها، خاصة قضية الصحراء ولهذا اعترف في الخامس سبتمبر 1961 باحقيقة الجزائر في صحرانها⁽⁷⁷⁾، ليزيد بذلك أهم عقبة أمام الطرفين المتفاوضتين ويعطي لهذه المحادثات نفسها وروحاً جديدين.

هكذا إذن وبعد ظهور هذه المعطيات الجديدة، وبعد مظاهرات الجزائريين في باريس في السابع عشر أكتوبر 1961، عاود الطرفان الجزائري والفرنسي الاتصالات، وكانت في البداية عبارة عن لقاءات تمهدية، عرض فيها كل طرف مقترحاته، وقد جرت وقائع تلك اللقاءات

في مدينة بالسويسرية الأولى ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين أكتوبر 1961 والثانية يوم التاسع نوفمبر 1961⁽⁷⁸⁾، ليتمكن عن هذه اللقاءات التمهيدية الدخول في المرحلة النهائية والأخيرة من المفاوضات، التي دارت في لي روس في الفترة ما بين الحادي عشر والتاسع عشر فيفري 1962، ثم المفاوضات الختامية في إيفيان ما بين السابع والثامن عشر مارس 1962⁽⁷⁹⁾.

لقد كان الهدف من جميع هذه اللقاءات والمحادثات، هو إيجاد صيغة تفاهم نهائية، تعيد للجزائريين حقوقهم، في إطار وحدة التمثيل، ووحدة التراب الوطني؛ وتحفظ بالمقابل، ماء الوجه لفرنسا، كما تحافظ على إمتيازات الفرنسيين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية... وبعد حالات الترقب والانتظار، والأخذ والرد، وبعد التمكن من وضع أرضية تفاهم مشتركة، وميثاق يحدد حقوق وواجبات كل طرف، وقعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع الحكومة الفرنسية، على ما اتفق عليه وفدا التفاوض في إيفيان الثانية في الثامن عشر مارس 1962⁽⁸⁰⁾.

إن التوقيع على اتفاقيات إيفيان كان مخرجاً مشرفاً للجنرال ديغول ولبلاده، من مأزق كاد أن يغرق الجميع، خاصة فرنسا. وديغول الباحث عن مجد بلاده يرضى بالشخصية بالجزائر، ولا ولن يرضى بالشخصية بفرنسا.

وبعد استفتاء الفاتح جويلية 1962 ، والتصويت بنسبة 99%
بنعم لصالح استقلال الجزائر، أعلن ديفغول في الثالث جويلية 1962
اعترافه رسميا باستقلال الجزائر⁽⁸¹⁾ ليطوي على يده حقبة استعمارية
فرنسية قائمة على الجزائر

2- الصحراء الجزائرية في سياسة ديفغول:

تتميز الصحراء الجزائرية بموقع استراتيجي، يسمح بالتوغل في
إفريقيا والسيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء يزخر بكثير من
المعادن والكنوز النفيسة و إذا كانت فرنسا تقدر ومنذ احتلالها الجزائر
الأهمية القصوى لموقع الصحراء فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي
تحظى بها الصحراء، لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن
العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول فالأول اكتشف في
جبل برقة جنوب عين صالح في سنة 1954، أما الثاني فقد تم
اكتشاف أول حقل بترولي في حاسي مسعود في جانفي 1956⁽⁸²⁾
ونظراً لأهمية الاكتشافات في مجالى الغاز والبترول، قررت السلطات
الفرنسية في سنة 1958، رفع الاعتمادات المخصصة للبحث والتنقيب
عنهم، لتصل إلى حدود الثمانين مليار فرنك فرنسي قديم ليارتفاع هذا
الرقم على حدود حوالي مائة وأربعين مليار فرنك فرنسي قديم سنة
⁽⁸³⁾ 1959.

ولكي تحافظ فرنسا على الصحراء وتستفيد من الخيرات التي
بياطنها، ومن أجل إيجاد أعداء وخصوم للثورة الجزائرية من غير

الفرنسيين، قرر ديفول إبرام عقود بحث وتنقيب مع عدة شركات متعددة الجنسية، يشكل أصحابها مجموعات ضاغطة وصانعة للقرار في بلادها، وعلى هذا الأساس منح في جانفي 1959 للشركة الأمريكية (بنرويل نيوجرزي) (Standard oil of newjersey) حق التنقيب على البترول في الصحراء⁽⁸⁴⁾ وهذا ما يعني، أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية متواجدة على أرض الجزائر؛ وبالتالي فإن تهديها أو عرقلتها يعني تحدياً للولايات المتحدة بحد ذاتها. وإذا ما نجح ديفول في جر مجموعة من هذه الشركات العالمية، فإن سيُضيّع نكبة الثورة في حل من أمرهم، لأنهم سيجدون صعوبة في التعامل مع هذا الأمر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية سيتمكن من تدوير الصحراء، إذا استجابت الدول المالكة لهذه الشركات، وتيقنت من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الجزائرية، وهو بذلك سيُعقد من موقف جبهة التحرير الوطني، ويجعله في موقع ضعف، غير أن إستراتيجية الثورة لمواجهة هذا الموقف، والتي امتازت بالذكاء والسرعة والفاعلية، حالت دون نجاح مسعى ديفول⁽⁸⁵⁾.

وحتى يخلط ديفول أوراق الثورة الجزائرية، أثار بعد توليه لمقاليد السلطة، قضايا الحدود بين بلدان المغرب العربي عموماً، والجزائر والمغرب خصوصاً، كما حاول جعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة، وهو ما يعني حق استغلالها من طرف فرنسا والدول التاخمة للجزائر⁽⁸⁶⁾، وقد ذهب الجنرال ديفول إلى أكثر من ذلك، عندما

استطاع أن يصل إلى صيغة تفاهم مع تونس في شهر جوان 1958، بمقتضاهما يمرر البترول الجزائري عبر الأراضي التونسية، على أن تستفيد تونس من ذلك⁽⁸⁷⁾.

أما عن الأهمية الجغرافية والعسكرية للصحراء الجزائرية، فإننا نجدها تمثل لأوربا عموما وفرنسا خصوصا قاعدة خلفية، في حال التعرض لأي هجوم، كما تشكل خط دفاعيا ثانيا، وهي بذلك تعتبر درعا يقي ظهر المجموعتين الأوروبية والإفريقية⁽⁸⁸⁾.

ومن حيث الأهمية العسكرية للصحراء، فإن ذلك يتجلّى في كونها موقعا متميزا لإجراء التجارب على الأسلحة التقليدية منها والنووية، إذ أن فرنسا بعدما أبانت عن قدراتها ورغبتها في أن تكون دولة نووية، حددت سنة 1957 منطقة رقان (ولاية ادرار) كموقع لإجراء التجارب النووية وبالتالي فقد تحولت هذه المنطقة المعزولة والفقيرة في مدة وجيبة إلى ورشة حقيقة للأعداد التجربة⁽⁸⁹⁾.

وبعد الانتهاء من مرحلة الإعداد، وضبط الأمور بدقة، وبعبارة من الرئيس ديغول فجرت فرنسا في الثالث عشر فيفري 1960 أولى قنابلها الذرية في منطقة رقان، وقد قدرت قوة الانفجار ما بين الستين والسبعين ألف طن من التي أنتي (TNT) وتواصلت التفجيرات بهذه المنطقة بعد ذلك تباعا⁽⁹⁰⁾.

من جهته جبل عين إيكر التابع لسلسلة الهقار (تمرارست)، شهد في بداية سنة 1961 تفجير قنبلة ذرية، وصل مدى تأثيرها إلى حوالي

سبعين كم وبعد ذلك عرفت منطقة عين إيكير عدة تجارب أخرى لم تتوقف حتى بداية 1962⁽⁹¹⁾.

وأخيراً نذكر بأن هذه التجارب النووية، التي تمت بمبادرة وموافقة الجنرال ديغول كان الهدف منها جعل فرنسا من الدول المالكة للسلاح النووي، لأن ذلك يوفر لها الحماية والأمن، ويدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع.

ومما سبق نستنتج بأن ديغول، كان يريد الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية ومهما كلفه الثمن، حتى أن المفاوضات التي جرت بين السلطة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية في الفترة ما بين شهر مאי و جويلية 1961⁽⁹²⁾ والتي أشرنا إليها سابقاً كانت قضية الصحراء سبباً مباشرأ في فشلها، لأن فرنسا أرادت الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، ولما لم تستطع، طرحت فكرة جعلها مياه دولية شتركة، غير أن جبهة التحرير رفضت هذين الطرحين وتمسكت بشرط الوحدة الترابية.

وعندما تأكّد ديغول من أن القضية الجزائرية لا ولن تحل، إلا إذا اعترف بجزائرية الصحراء، أعرب عن قناعته هذه في الخامس سبتمبر 1961 مؤكداً على "إننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء البحاثات الفرنسية الجزائرية، ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن لنا مصالحنا، وإذا تعذر تحقيق وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من الصحراء ومن رمالها شيئاً خاصاً"⁽⁹³⁾، ومن هذا المنطق سعت

الوفود الفرنسية المتفاوضة إلى ضمان أكبر قدر من الإمتيازات في الصحراء لصالح فرنسا، وهو ما تحقق لها في أرضية اتفاقيات إيفيان الثانية، ولذلك عبر ديغول عن رضاه عنها، لأنها كما يقول "حققت كل ما كنا نتوخاه ... بما في ذلك ضمان حقوق ذات إمتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجارينا الذرية والفضائية في الصحراء".⁽⁹⁴⁾

- خلاصة القول:

في نهاية هذا البحث، ندع الجنرال ديجول يعبر بنفسه وبكل أسى وحسرة، على أنه كان مضطراً لاعتراف بالجزائر، وإعادتها لأهلها، لأن الإصرار على الإبقاء عليها تحت الوصاية الفرنسية، سيؤدي حتماً إلى الكارثة التي لا تحمد عقباًها على فرنسا كدولة وعلى الفرنسيين كامة مجتمع.

وبعدما اعترف بأن المجتمع الجزائري لم ولن يقبل الدمج، أقر بأن الأوان قد فات لفرض أي نوع من التبعية عليه، ومن هنا يتساءل ديجول بحسرة وبمرارة "... ولكن هل كان بإمكانى... بالمقابل أن أتصور تمديد (الحالة الراهنة)؟" و يجب بمراة أكبر: "كلا! لأن ذلك يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسياً ومالياً وعسكرياً في مستنقع لإقاع له..." وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى توريط جيشنا في قتال قمعي استعماري لا طائل تحته، ولا نهاية له ومهما بلغ حلمنا في الماضي، ومهما أبدينا أسفنا اليوم، على الرغم من الأمل كان يساورني في

الأزمنة الغابرة، فلم يكن أمامي من مخرج سوى منح الجزائر تقرير
صصيرها بنفسها".⁽⁹⁵⁾

وإذا كان لدينا ما نتعلق به على هذه المقوله، هي أنها تبين مدى
نلؤ الرجل بالجزائر ماضياً وحاضراً، وأن الثورة التحريرية جعلته
متبيناً ومتناقضاً في مواقفه وأفكاره مبدياً تحسره وتأسفه على
السليم في الجزائر وأنه ما فعل ذلك من باب قناعته – لأن ماضيه
كما رأينا في هذه الصفحات – يشهد له بإيمانه بجزائر واحدة، هي
الجزائر الفرنسية – ولكنه أضطر إلى ذلك اضطراراً، لأنه إن لم يفعل
ما فعل، فإن حاضر فرنسا ينذر بمستقبلها القاتم جراء ما ستصل إليه
من انقسام وتفكك وانحطاط، وهو ما لا ولن يرضاه الجنرال ديغول
الذي وهب فكره وجهده ووقته من أجل عزة ومجد فرنسا.

V- الثورة الجزائرية 1960 - 1962 - نظرة من الداخل :

بعدما رأينا كيف أن فرنسا حاولت من خلال إستراتيجيتها
السياسية والعسكرية القضاء على الثورة، وإن لم يتأتى لها ذلك تسعى
إلى تحجيمها قدر الإمكان، نرى الآن كيف واجهت جبهة التحرير
الوطني ذلك دون أن تحيد عن هدفها أو مسارها المحددين سالفاً.

لقد بينت مواثيق الثورة السبل السياسية التي يجب انتهاجها
تجاه البلد المستعمر⁽⁹⁶⁾ ، إذ يجب أولاً تكثيف العمل المسلح الذي يرهق
كامل فرنسا والذي لا يوصد الباب أمام المسعي السلمي التفاوضي

بين جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري وفرنسا البلد المفترض للجزائر، وأن يكون ذلك على أساس واحد، هو استرجاع الاستقلال التام في إطار وحدة التراب والشعب.

أما العمل الدبلوماسي فهو يهدف إلى ضرب عصافورين بحجر واحد، فمن جهة يحقق كسب المزيد من التأييد و الدعم الدولي لتفطية قضية الثورة الجزائرية العادلة، ومن جهة ثانية يكون وسيلة ضغط على فرنسا، وبالتالي إخراجها أمام دول وشعوب المعمورة، وذلك من أجل إجبارها على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وفق المفهوم الدولي لذلك.

ولأن الحكومات الفرنسية المتالية ظلت تمارس سياسة المكابيل، ففي الحين الذي تجري فيه اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني تعزز تواجد قواتها في الجزائر، وتهدد وتتوعد الدول التي تساند الثورة الجزائرية⁽⁹⁷⁾، ولأن هذه الحكومات كانت واقعة تحت ضغط غلاء المعيشين، لم يكن لدى أي منها - نتيجة ذلك - الشجاعة الكافية لحل المشكل الجزائري حلاً جذرياً، يعيد للجزائريين حقوقهم الطبيعية التي اغتصبت منهم، إضافة إلى أن كل من هذه الحكومات لا تريد تحمل هذه المسؤولية الخطيرة حتى لا تضع نفسها في خانة السلطة الخائنة بتقريبيتها في الجزائر الفرنسية.

ولأن الجزائريين يعرفون جيداً الجنرال ديغول من خلال تجربتهم السابقة معه، فهو الذي حرمهم أيام كان حاكماً لفرنسا من تقرير

مصيرهم غداة نهاية الحرب الإمبريالية الثانية. وحاول عبثاً ترضيهم من خلال بعض الإصلاحات السطحية الجوفاء كأمريقة السابع مارس 1944 والتي تجاوزتها مطالب الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها رغم أن بعضها كان لا يؤمن بالاستقلال التام عن فرنسا ، ولا يرى هذا المفهوم إلا بالمنظور الفرنسي .

ولم يتوقف الأمر بالجنرال عند هذا الحد بل واجهت قواته العسكرية البرية والبحرية والجوية المظاهرات السلمية للجزائريين المعبرين عن فرحتهم بقرب تقرير مصيرهم ، بعد انتهاء الحرب الإمبريالية على غرار بقية الشعوب المستعمرة في شهر ماي 1945 بمجازر رهيبة ذهب ضحيتها أكثر من خمسة وأربعين ألف جزائري⁽⁹⁸⁾

وانطلاقاً من هذه المعرفة القديمة فقد قررت جبهة التحرير الوطني بعد تولي ديغول مقاليد السلطة في بلاده أن تكتف جهودها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وتحاول مbagutte قبل أن يفعل هو ذلك، ومن ثم وضعه في مأزق قد لا يخرج منه لا هو ولا بلاده سالمين إلا إذا اعترف بالأمر الواقع وترك الجزائريين يقررون مصيرهم وفق مبدأ استرجاع سيادتهم الكاملة، وقد استغلت جبهة التحرير هذا الظرف لأنها تدرك أن ديغول معروف بشجاعته ودفاعه المستميت عن فرنسا ومصالحها متى أدرك ذلك ولهذا جاءت أول بادرة وأخطرها تقوم بها جبهة التحرير الوطني بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على

وجود ديغول على رأس السلطة، وقد كانت رسالة واضحة و مباشرة، تتمثل في نقل الكفاح المسلح وبصفة علنية إلى داخل الأراضي الفرنسية في الخامس والعشرين أوت 1958⁽⁹⁹⁾ وهو يعني أن فرنسا قد أصبحت مهددة من الداخل بعمليات عسكرية تستهدف ضرب بناء التحتية.

إن هذا الأمر الذي تولته فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، ساهم بالتأكيد في تخفيف الضغط عن قوات جيش التحرير الوطني بالداخل ورفع من المعنويات ، وزاد قادة الثورة إصراراً على مواصلة المسيرة وبقوة⁽¹⁰⁰⁾ ، وأخلط الأوراق أمام ديغول الذي وجد نفسه مضطراً لأن يراجع حساباته جيداً ويعيناً عن أي تطرف أو انحياز لأوامر المعمرين ، خاصة وأن فرنسا أصبحت مهددة من الداخل⁽¹⁰¹⁾. وقبل أن يعترف ديغول بالحقيقة المرة بالنسبة إليه ظل يناور على جميع الأصعدة، ويظهر ذلك جلياً من خلال خطابه في السادس عشر سبتمبر 1959 الذي تطرقنا إليه فيما سبق، والذي جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفك طويلاً في كيفية الرد الملائم على الأفكار والطروحات التي جاءت في الخطاب، وتعيد الكرة إلى الرمي الفرنسي، وهو ما يرفع عنها الحرج في حالة السكوت أو التعلم في الرد.

لقد جاء رد الحكومة المؤقتة في الثامن والعشرين سبتمبر 1959 مرحباً بفكرة تقرير المصير، ولذلك أوضح بيان الحكومة، أن الثورة منذ

ادلاعها في نوفمبر 1954 دعت إلى ذلك كما بين أن مفهوم تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة، هو الذي يمكن من خلاله أن تعاد إلى الشعب الجزائري حقوقه في ممارسة سيادته الوطنية المغتصبة، وأن أي تقرير مصير لا يغير اهتماماً للذاتية القومية والوحدة الاجتماعية للجزائريين هو من قبيل الوهم، كما تذكر الحكومة المؤقتة أن وحدة التراب الوطني لا يمكن النيل منه، وأن محاولة التقسيم لا تزيد المشكل إلا خطورة، قد تمثل تهديداً للسلام والأمن في العالم.

كما يذهب ذات البيان (الرد)، إلى التأكيد على أن ثروات الصحراء الجزائرية هي قبل كل شيء للجزائر ولأفريقيا الشمالية، وإنها يجب أن تكون سبباً في إيجاد تعاون واسع ومتعمّ.

كما تضمن ردّ الحكومة المؤقتة من جهة أخرى؛ رفض هذه الأخيرة لاستشارة الشعب الفرنسي في حق تقرير المصير الجزائريين، فهو غير معني بالأمر وعمل كهذا منافي للديمقراطية ويحمل بين طياته هنكا صريحاً لحق تقرير المصير ذاته.

ورغم هذه الملاحظات، و التي هي عبارة عن انتقادات شديدة لفهم ديجول لتقرير المصير، فإن الحكومة المؤقتة تشير إلى استعدادها الدائم إلى الدخول في مفاوضات علنية و مباشرة مع الحكومة الفرنسية من أجل بحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير⁽¹⁰²⁾.

و بما أن ديفول دعا قادة الثورة في العاشر نوفمبر 1959 إلى الالتقاء في باريس للباحث في شروط وقف القتال، فإن الحكومة المؤقتة عينت في العشرين نوفمبر 1959 الوزراء المعتقلين لدى فرنسا⁽¹⁰³⁾ كمفاوضين عنها من أجل مناقشة الضمانات وشروط التطبيق مع الحكومة الفرنسية⁽¹⁰⁴⁾.

هذا الاختيار الذكي من طرف الثورة يعني جر فرنسا في حالة قبولها المقترح والدخول في المفاوضات إلى الاعتراف بأن المعتقلين الخمسة هم من معتقلي الرأي والسياسة، وأن جلوسهم في طاولة واحدة أمام سجانיהם يحمل إدانة ضمنية كبيرة لها (فرنسا)، وهو من جهة أخرى يعني اعترافاً ضمنياً بجبهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي ووحيد.

هذه الحيلة جعلت ديفول في موقف حرج، فبعدما خطط لوضع الثورة في مأزق أصبح هو في حيرة من أمره، هل يقبل المقترح ويتناوض مع من سجنهم ويعتبرهم خارجين عن القانون؟، وإذا أصرت الحكومة الجزائرية المؤقتة على موقفها فما هو الحل؟ وكيف ستكون النهاية لهذه الورطة الجديدة؟

لكن ديفول الساعي إلى ربح الوقت لترضية المعماريين، الذين بدوا يقلقون من مقترحاته و مصطلحاته، سعى إلى إيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه لفرنسا عن طريق تكوين قوة ثالثة و تصعيد العمليات العسكرية

ونكيف العمل الدبلوماسي و الدعائي لخنق الثورة دوليا، و نظرا لكل ذلك فقد صم أذانه أمام مقتراحات الحكومة المؤقتة⁽¹⁰⁵⁾.

ونظرا كذلك لتسارع الأحداث في هذه الأثناء، إذ باشرت قيادة جبهة التحرير الوطني مؤتمر الثورة الثالث في طرابلس بداية من السابع عشر ديسمبر 1959 إلى غاية الثامن عشر جانفي 1960 وتزايد ضغط المعمرين على ديفول، هذا الضغط الذي سينتهي بمحاولة التمرد الفاشل التي قادها بعض ضباط الجيش الفرنسي على الجنرال ديفول بتاريخ الرابع والعشرين جانفي 1960 فإن اللقاء المرتقب بين الطرف الفرنسي و الطرف الجزائري (ممثلا في جبهة التحرير الوطني) قد تأجل إلى غاية الخامس والعشرين جوان 1960 حيث جرى أول اتصال علني في مولان بين الطرفين⁽¹⁰⁶⁾.

إن من المهم الإشارة إلى أن الثورة الجزائرية، قد تعاملت مع مقتراح ديفول بشيء من الحيطة والحذر، إذ بينت في إحدى وثائقها بأنه بحسب عدم الإفراط في تفاؤل قد يكون غير سليم، يؤدي إلى عواقب وخيمة على مسار الثورة⁽¹⁰⁷⁾.

جبهة التحرير الوطني رغم أنها أقرت القبول بمبدأ تقرير المصير، على شرط أن يتماشى ذلك مع المفهوم الدولي، ورغم قبولها والدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال⁽¹⁰⁸⁾، وذلك ردا على المبادرة الفرنسية، حتى لا تترك الساحة فارغة أمام ديفول يشكلها كيف يشاء، كل هذا لم يمنع مقررات مؤتمر طرابلس من أن توصي

وبصفة إلزامية الحكومة المؤقتة الثانية التي ستتشكل في هذا المؤتمر⁽¹⁰⁹⁾ ، بضرورة استرجاع زمام المبادرة من ديغول المتأور الكبير، كما ألمتها بالرجوع إلى المجلس الوطني للثورة في حالة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين من قبيل وقف إطلاق النار ، الذي يبيث فيه ويعلن عنه مجلس الثورة لا غير، ومع ذلك فإن هذه المقررات أعطت الحق لهذه الحكومة، في اتخاذ حرية المبادرة السياسية والدخول في اتصالات و مفاوضات مع الفرنسيين⁽¹¹⁰⁾

في الوقت الذي كانت تجري فيه أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959/جانفي 1960. كان الوضع العام للثورة التحريرية متدهورا بفعل الهجمات الواسعة النطاق، التي شنها الجنرال شال ضد وحدات جيش التحرير الوطني. وذلك بعد تحقيقه لسلسلة من الانتصارات ساهمت في خنق الولايات الخامسة الرابعة الأولى، لتشمل فيما بعد الولاياتين الثالثة والثانية، مما أسهم في الإحباط النفسي الذي أصاب جميع الشرائح خاصة في المراكز الحضريبة الكبرى الجزائر وهران و قسنطينة، حيث انتشر الحذر من جديد⁽¹¹¹⁾.

إن عامل الإحباط قد ساد الجميع بما في ذلك قيادة الولاية الرابعة، وهو ما يفسر اتصالها بديغول في 10/06/1960، بقصر الإليزي بعد أن ينسن من عدم إمدادها بالسلاح. فالكل كان يظن حينذاك أن سفينة الثورة ستغرق لا محالة، في الوقت الذي كانت فيه

قيادة الثورة واعية بذلك، وهو ما اضطررها لتحضير عمليات الإمداد وتجاوز العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك⁽¹¹²⁾.

واستجابة لهذا الظرف الطارئ وحرصا على تدارك الوضع الداخلي للثورة، ومن أجل إعطاء الأولوية للداخل، قامت وزارة الداخلية ضمن ح.م.ج.ج بدراسة الوضع، والتعجيل باتخاذ التدابير اللازمة، وتسيير جميع الطاقات للداخل⁽¹¹³⁾.

إن كل المراسلات التي بعثت بها الولايات إلى ح.م.ج.ج تبرز بوضوح الحالة المعقّدة التي يعيشها الشعب، حالة من البوس والفقر الدفع أكثر منه في الريف مما هو عليه في المدن، ففي الولاية الثانية قام سكان الريف بهجر مداشرهم قسراً بفعل عمليات التمشيط التي كان يقوم بها الجيش الاستعماري في إطار مخطط شال وخلفائه كريبان (COMBIEZ) وكامييز (CREPIN) أما باقي سكان المدن – يشكلون النساء الشيوخ والأطفال – فإنه كان يتم تجميعهم في محشّدات ليصبح حياتهم مرهونة بالموت البطيء، في الوقت الذي جعل منهم الجيش الاستعماري درعاً واقياً أو مراكزاً أمامية يحتمي بها في حالة هجوم جيش التحرير الوطني، أم الذين ساعدهم الحظ وفرروا من هذه المراكز صوب المدن فإنهم شكلوا الشريحة التي تعيش على هامش المدن عن طريق التسول في ظل حرمانهم من العمل، وحتى تلك المداشر التي نجت من عمليات التمشيط فإنها ستعلن بين الفينة والأخرى منطقة محظورة، إثر حدوث اشتباك مابين قوات ج.ت.و والقوات الفرنسية، كما

يساق أهلها عقابا لهم إلى للمحتشدات⁽¹¹⁴⁾. فعلى سبيل المثال شهدت المناطق الحضرية التالية تطبيق سياسة القمع⁽¹¹⁵⁾:

- قسنطينة: إلى ما وراء الماح الشارب لانتان فور بورج. أعتبرت مناطق ممنوعة.

- ميلة: إلى ما وراء ساهريج . ولد عيدون منطقتين ممنوعتين.

- القل: إلى ما وراء فإن الكل يعتبر منطقة ممنوعة.

وعليه فإن المنطقة تشهد بسرعة تكاثر المراكز الأمامية المشكّلة من السكان في إطار المحتشدات. وتبقى المد اشر التي نجت من ذلك عرضة لحملات التمشيط المتالية. ليبقى الرعب و الخوف من التفتيش والاستفزاز والإذلال⁽¹¹⁶⁾. هاجسا يطارد هؤلاء.

أما عن سكان المدن فإن وضعهم لم يكن يختلف بكثير عن أولئك الذين نزح بهم في المحتشدات. ولكن وفود الجماهير الريفية نحو المدن أعطى لها الحيوية من جديد بعد أن استطاع الجيش الاستعماري خنق الولايات والقضاء نسبيا على نظام جيش وجبهة التحرير الوطني فإنه سرعان ما وجد تلاحمًا ما بين سكان الريف والمدن حيث شكل هؤلاء ما يعرف بالتنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني. والتي اعتبرت بمثابة عيون لجيش التحرير الوطني. رغمما عن سياسة التطويق التي فرضتها سلطات الإدارة الاستعمارية. إن على المستوى العسكري وذلك بالترويج لفكرة تحقيق سياسة التهدئة. أو على المستوى السياسي

قصد جر الولايات للتوقيع على الهدنة، فضلاً عن ما عرف بمشروع
تسنبلة⁽¹¹⁷⁾.

إنَّ وعي الجماهير الشعبية بمكائد الاستعمار تجسد عبر
مظاهرات 11/12/1960 كبرهان عرفان لتمسك الشعب الجزائري
بقيادة الثورة المتمثلة في الحكومة المؤقتة - التي اعتبرها البعض بأنها
كانت عفوية⁽¹¹⁸⁾ فهي حملت معها خزي وعار أزيد من قرن وربع من
الاستعمار. ولعلَّ مدينة الجزائر- غسلت ماء وجهها وانتقمت
لتقاعسها سنة 1830 حيث شكلَت ديان بيان فو جيد للسلطات
الاستعمارية⁽¹¹⁹⁾.

غير أنَّ المطلع على قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في
دورته الثالثة، يعلم بأنَّ هذا الأخير عين لجنة تكونت من السادة:
ع. الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ع. الحميد مهري وكريم بلقاسم
أسندت لها مهمة التحضير للانتفاضة الشعبية في شهر نوفمبر
1960، لكنها تأجلت بسبب التطورات التي شهدتها الساحة السياسية
إثر التصريحات التي أدلَّ بها ديغول خلال نفس الشهر⁽¹²⁰⁾.

ويبدو أنَّ موقف بن طوبال بخصوص الانتفاضة كان شبهاً
بموقف عباس فرحات وبقية المؤتمرين خلال الدورة الرابعة للمجلس
الوطني للثورة 09-27 طنی للثورة 09-27 نتيجة لغياب الاتصال
في تلك الفترة (ديسمبر 1960) بالنظر إلى سياسة التطويق الحدودي
ومخطط شال الذي عزل الولايات عن بعضها البعض وبالتالي عزلها عن

قيادة الثورة بالخارج، وهو ما يوضحه تقرير بن طوبال السابق الذكر عن الوضع الداخلي للثورة.

وأيا كان فإن انفجار الجماهير الشعبية في 1960/12/11 أعاد بعث الأمل من جديد وأكد لفرنسا بأن وراء الثورة قوة تستمد وجودها من الجماهير التي أكدت على وعيها السياسي حينما رفضت العنف ضد الأوربيين العزل، وهي بذلك تبرز مدى تعلقها بسمو الثورة التحريرية⁽¹²¹⁾.

- 1- المناوفون للثورة:

إن وضع هؤلاء يختلف من شريحة إلى أخرى انطلاقاً من موقعها ومناطقاتها، فالآثرياء وجدت الثورة معهم صعوبات كبيرة من خلال تهريبهم من دفع الاشتراكات، وحتى وإن تمت هذه العملية فإنهم قاموا بذلك تحت التهديد ومنذ فترة غير بعيدة حاول بعضهم الاتصال بالحكومة مـ.ـجـ.ـجـ إلا أن مساهمتهم ظلت ضئيلة فهم يشكلون طبقة وصولية من ذوي أصحاب وطنية الساعة الأخيرة⁽¹²²⁾.

أما باقي التيارات فإن نشاطها كان عدائياً للثورة مشكلاً بذلك عقبة أساسية في مسیرتها ويمكن رصدها فيما يلي:

- الحركة الوطنية الجزائرية:

لقد حاول المصالحون منذ اندلاع الثورة التحريرية بإيهام الرأي العام بالجزائر وفرنسا بأنهم صانعوا الحدث وهو ما استطاعه هذا

التيار خلال السنوات الأولى من عمر الثورة . بحيث زرع الغموض لدى الناضلين المؤمنين بضرورة استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح السلمي الأمر الذي فتح الطريق نحو مواجهة بين الجزائريين نكن خلالها المصاليون من القضاء على الكثير من مناضلي ج.ت. وذلك بالتعاون مع الادارة الاستعمارية التي ساهمت في إيجاد وحدات قتالية تابعة لمصالى وهو ما ينطبق بالفعل على وحدات بلونيس هذا بعدهما كان المصاليون قد انشأوا تيارا سياسيا منافسا للجبهة ضمن ما عرف باسم الحركة الوطنية الجزائرية في 22/12/1954 غير أن هذا العمل وإن لم يخل من روح التصريح مع الجبهة فإن مصالى كان يركز في عمله على العمل الحزبي لكن فطنة الشعب وياسه من الصراعات السياسية ما بين تيارات الحركة الوطنية⁽¹²³⁾. جعلت منه يقتتنى بعدم فاعليتها . وحتى أن أنصار مصالى ذاتهم اقتنعوا بذلك مع مرور الزمن بعد أن تأكّدت لديهم عمالة سطّولهم مع الادارة الاستعمارية فالتحقوا بصفوف بالجبهة⁽¹²⁴⁾. أما في الوضع الراهن أي خلال سنة 1961/60 فإن فاعلية الصالية لم يعد لها تأثير كبير سواء بفرنسا أو بالجزائر عدا تلك التي تدعّمها الشرطة الفرنسية ولنن حاولت هذه الأخيرة إعادة بعث شاطئها من جديد خاصة بالعاصمة والجنوب الجزائري . ومهما يكن فإن نشاط هذا التيار لم يكن مجديا بالنظر إلى ابتعاده عن مطامع الجماهير الشعبية⁽¹²⁵⁾.

- الحزب الشيوعي الجزائري:

لقد رفض الحزب الشيوعي الجزائري حل هيكله ودعوة مناضليه للالتحاق فرادى بجبهة التحرير بل وذهب إلى ابعد من ذلك حينما أسس جهازا عسكريا مواليا له وخاض كفاحا موازيا لجيش التحرير الوطني وفق إستراتيجيته. لكن عقم برنامجه وتبعيته حالت دون امتلاكه لقاعدة شعبية، الأمر الذي أعاد عمله وفشل عملية انتشاره. لذلك ظل نشاطه إلى 1961 يتركز على إرسال التعليمات من الخارج ويشكك في مصداقية ج.ت.و (126)

- المعروض:

إذا كان وقع الثورة التحريرية قد استطاع عبر مراحلها تقوية وتعزيز وحدة الشعب الجزائري. فإنه من جهة أخرى قد عمق من حدة التناقضات الموجودة بين الشعب وطبقة المستوطنين. علما أن هؤلاء هم المالكون الحقيقيون للادارة، الاقتصاد، الشرطة، الجيش. فإنهم قد ظلوا الشريحة المتطرفة الرافضة لفكرة وجود أمة جزائرية واستقلالها. كيف لا وهم الذين عارضوا سلطتهم حتى في تلك الإصلاحات الشكلية، التي قد تغير بعض الشيء من وضع الجزائريين. لذلك فإنهم أمنوا بضرورة استئصال الوطنين من الشعب. كما أمنوا بفكرة الحرب الطويلة المدى. بل قبلوا أن يلحق الخراب والدمار بفرنسا الأم على أن يفقدوا الجزائر

ذلك لاعقادهم أن فكرة الإدماج هي الحل الأمثل للقضية الجزائرية. وهم بذلك أخذوا الإرث العنصري الذي ورثوه عن آجدادهم معتقدين في تفوقهم⁽¹²⁷⁾.
لأجل ذلك لم تقتصر معاداتهم للثورة بعد اندلاعها بالتنديد بل إلى دفع إدارتهم لاتخاذ إجراءات تعسفية ضد الشعب الجزائري كما ساهموا في تعميق حدة الأزمة في منابر صحفهم مشكلين رأيا عاما وفق أيديولوجية مليئة بالحقد والكراءة. وقاموا بهيكلته وتنظيمه في إطار جمعيات⁽¹²⁶⁾ ساهمت في تأجيج الأوضاع.
إن عملا بهذا الحجم مدعم من طرف إدارة سخرت لأجل ذلك لم يكن إلا ليزيد في تعفن الأوضاع. وإلى طغيان هذه⁽¹²⁸⁾ الشريحة ضد مسؤوليها الحكوميين كما كان الشأن خلال انتفاضة المداريس في 22 جانفي 1960 التي عبرت عن تعنتهم ورفضهم لأي حل تفاوضي بداية من رفض مبدأ حق تقرير المصير في سبتمبر 1959. والعروض التي ثلت ذلك: 1960/06/14 حول محادثات مولان ثم نوفمبر 1960 إلى العرض الخاص بمقابلات إيفيان في أبريل 1961. وكتعبير عن سخطهم لسياسة ميشال دوبيري قاموا بتأسيس التجمع من أجل الجزائر الفرنسية الذي سيتحول فيما بعد إلى الجناح السياسي للمنظمة العسكرية السرية O.A.S⁽¹²⁹⁾.
ومهما يكن فإن انتفاضة المداريس جعلت من المسؤولين الفرنسيين يدركون أن قوة الثورة استطاعت أن تحدث شرحا ما بين

الفرنسيين ذاتهم ففي الوقت الذي كان فيه المعمرون يصرخون تحيا الجزائر الفرنسية كانت الجماهير الشعبية في المدن غير بعيد تترصد وتردد على ذلك بتحيا الجزائر المستقلة كما أوضحت هذه الانتفاضة تواطئ كبار المسؤولين الفرنسيين مع المتطرفين من الكولون⁽¹³⁰⁾ وهي التي ستدفع ببعضهم إلى القيام بمحاولة انقلابية فاشلة في 22/04/1961، غير أن الفشل الذريع الذي مني به الكولون إثر انتفاضة المدارس والانقلاب الفاشل لجنرالات الجيش الفرنسي أ وضع للرأي العام في الجزائر وفرنسا، بأنه من العبث الوقوف إلى جانب من يحاول الحفاظ على الممتلكات الفرنسية

لما وراء البحر، في الوقت الذي باتت فيه بوادر قيام نظام حمل لواءه المتطرفون ويرتكز على أساس دكتاتورية⁽¹³¹⁾.

VI - على المستوى الخارجي:

إنه من الصعبه بمكان الإسراع في الحكم على نشاط الثورة بالخارج ومقارنته بما قامت به في الداخل، بغض النظر عن الصعوبات التي شهدتها الثورة بالداخل أو بالقياس لما حدث لاحقاً خلال أزمة صائفة 1962 ما بين ج.م.ج. و هيئة الأركان العامة وما بين هولاء والولايات، وإلا فسوف نفرق في متأهات قد تخرجنا عن نطاق موضوعنا.

إنَّ ما قدمته الحكومة م.ج.ج. إلى الداخل لم يتَّسَّ إلا عن طريق عمليات التعبئة والتنظيم والدعائية التي قامت بها قيادة الثورة في

صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا . فالعمل الثوري كان يتطلب
تضليل جميع الجهود والاستفادة من جميع الطاقات قصد توجيهها
 نحو استرجاع السيادة الوطنية. وهذا ما يبرزه نشاط فدراليات جبهة
 تونس. المغرب وفرنسا. ومساهماتهم ضمن الثورة التحريرية في
 الفترة الواقعة بين جانفي 1960 وآب 1961.

يعود عمل هذه الفدراليات إلى الفترة التي سبقت اندلاع الثورة
 تحت اسم مندوبيات حركة لانتصار للحريات الديمقراطية⁽¹³²⁾. هذا
 فضلاً عن البعثات في العالم العربي التي كانت تقوم بمهام الدعاية
 القضية الجزائرية والعنابة بالمقمين من المهاجرين واللاجئين قصد
 ناطيرهم ضمن الحركة الوطنية الجزائرية. وبعد اندلاع الثورة سارع
 مفجريو الكفاح المسلح إلى استعادة هيأكل هذه التنظيمات خصوصاً
 بعد التدفق الهائل لللاجئين الجزائريين⁽¹³³⁾ على طول الحدود الجزائرية
 التونسية والجزائرية المغربية. قصد إدراجهم ضمن أجهزة الثورة وفق
 تنظيم مؤسس سوف يعرف تطوراً هاماً بعد قيام الحكومة المؤقتة حيث
 تصبح وزارة الداخلية هي الوصبة على هذه الفدراليات.

- 1- نشاط فدرالية جبهة التحرير في تونس:

1- الجانب التنظيمي:

استطاع تنظيم فدرالية ج.ت.و. في تونس هيكلة اللاجئين والمقمين
 الجزائريين إلى غاية آب 1961 ضمن سبعة مناطق. قسمت بدورها إلى
 نواح على الشكل التالي⁽¹³⁴⁾.

- المنطقة الأولى: وتحتوي على ستة نواحٍ تونس وما جاورها.
- المنطقة الثانية: تحتوي على خمسة نواحٍ باردو، المرسى، حمام نيف، المنزل، بورزقة.
- المنطقة الثالثة: تحتوي على ستة نواحٍ بن زرت، ماطرة، بورقيبة، سمنج، جسر فحص، توبورية.
- المنطقة الرابعة: تحتوي على سبعة عشر ناحية.
- المنطقة الخامسة: تحتوي على ستة عشر ناحية.
- المنطقة السادسة: تحتوي على ستة نواحٍ.
- المنطقة السابعة: تحتوي على تسعه نواحٍ.

ولقد سعت وزارة الداخلية خلال سنة 1960/1961 للتأكد على الطابع التنظيمي⁽¹³⁵⁾ للفرالية إن على مستوى التنظيم السياسي أو نسبة المؤطرين ضمن هيكل العام للفرالية.

بـ- الجانب السياسي:

إنَّ امتداد عملية التأثير وانخراط الجزائريين من مهاجرين، مقيمين ولاجئين بتونس ضمن تنظيم فدرالية الجبهة ساعد على مهمة مراقبتهم وتوجيههم وفق إستراتيجية الثورة، فالزيارات التي كان يقوم بها مسؤولو الثورة والمناقشات التي كانت تدور ما بين مسؤولي المناطق والنواحي -خصوصاً إثر محادثات مولان 20/06/1960- ساهمت في تبديد الأوهام التي قامت على أمل كبير بالنسبة لمسار تفاوضي لم تظهر معالله بعد.

وخلال مفاوضات إيفيان الأولى 1961/05/20، وقفت الجالية الجزائرية إلى جانب الحكومة المؤقتة ضد محاولة تقسيم التراب الوطني، معتبرة بذلك عن نضجها السياسي خصوصاً بعد توتر العلاقات الجزائرية التونسية بفعل الخلاف الحدودي⁽¹³⁶⁾. وتمكنها من كسب الرأي العام التونسي إلى صفها بحيث بادر هذا الأخير إلى تقديم الإعانات للاجئين الجزائريين، ومهمماً يكن فإن نشاط الفدرالية لم يقتصر على تأطير اللاجئين والمعناية بهم بل سعى إلى تجنيدتهم وتحضيرهم للعمل العسكري لتمكينهم من تعزيز وحدات جيش الحدود⁽¹³⁷⁾. حيث قام العديد بالالتحاق فرادياً بصفوف هذا الأخير فضلاً عن وحدات التطوعين التي بعثت بها الفدرالية إلى هيئة الأركان والتي بلغ عددها إلى نوفمبر 1960 نحو 9279 متطوعاً تم توزيعهم على الشكل التالي⁽¹³⁸⁾:

- المنطقة الأولى: 1122 متطوعاً.
- المنطقة الثانية: 1003 متطوعاً.
- المنطقة الثالثة: 2000 متطوعاً.
- المنطقة الرابعة: 2500 متطوعاً.
- المنطقة الخامسة: 812 متطوعاً.
- المنطقة السادسة: 1832 متطوعاً.

جــ الجانب الاجتماعي و الثقافي:

لقد ارتكز نشاط فدرالية الجبهة بتونس على المستوى الاجتماعي بالعناية باللاجئين الجزائريين نظرا لحالة التيه والفقر المدقع التي كانوا عليها جراء فرارهم من عمليات القمع الاستعماري في غياب أي دعم إنساني مادي كان أو معنويا هذا وقد تمت عملية إحصائهم إلى غاية أوت 1961 حوالي 155 ألف منهم 22700 كانوا تحت رعاية الفدرالية ضمن فرع الهلال الأحمر الجزائري بتونس حيث تمت إعانتهم من خلال تقديم الإعانات المتمثلة في الغذاء واللباس كل شهر و يبقى الجزء الآخر من اللاجئين غير معروف به من طرف الصليب الأحمر الدولي⁽¹³⁹⁾.

على أن ذلك سرعان ما تجاوزته الفدرالية بعد أن التحق الكثير من هؤلاء اللاجئين بصفوف جيش التحرير الوطني في الحدود⁽¹⁴⁰⁾. وخلال نفس الفترة 1961/60 قامت الفدرالية بتوزيع 2111 طنا من القمح بنوعيه و 235000 قطعة لباس فضلا عما قدمته المنظمات الإنسانية العالمية لللاجئين المقيمين بالحدود كما تم توزيع 20000 فراشا خلال شتاء 1961/60 على اللاجئين بالإضافة إلى توفير الخيم لهم على طول الحدود بحيث كانت في شكل مراكز سكانية لتقى العناية الصحية بهم . ومن هذه المراكز الأساسية مركز باردو - مركز عبور - مركز عيسات إيدير . مركز سان هنري للأمراض

العصبية- مركز المرسى كل هذه المراكز وفر لها من الأدوية ما قيمته 99035063 فرنكا⁽¹⁴¹⁾

- أما على المستوى الثقافي تم تأسيس 40 مدرسة خاصة بـأطفال اللاجئين أدمج بها 7081 تلميذا بالإضافة إلى حملات محو الأمية التي قامت بها وزارة الداخلية والشؤون الثقافية - برعاية السيد عبد الحميد مهري⁽¹⁴²⁾ - ضمن أبناء الجالية الجزائرية شملت 500 طفلا إلى غاية أوت 1961.

2- نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بالغرب الأقصى

أ- الجانب التنظيمي:

إلى غاية ماي 1961 بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب الأقصى حوالي 130 ألف نسمة واستطاع تنظيم فدرالية الجبهة أن يُطرد منهم بنفس التاريخ ثلاثة ألف وهو رقم غير ثابت بالنظر إلى التحاقي العديد منهم بصفوف جيش التحرير الوطني بالحدود. ففي جانفي 1960 كان عدد خلايا تنظيم الفدرالية يبلغ 1800 خلية وفي نهاية ماي 1961 بلغ 2142 خلية⁽¹⁴³⁾.

بـ- الجانب السياسي:

رغم سعي فدرالية الجبهة بالغرب لتأطير ومراقبة الجزائريين التواجدية هناك إلا أنها واجهت العديد من الأزمات التي عرقلت عملها وأثرت على معنويات اللاجئين خصوصاً أزمة تمرد النقيب الزيبر⁽¹⁴⁴⁾ بداية من نهاية ديسمبر 1959 والتي ظلت أثارها متواصلة إلى

غاية أوت 1960 فقدت خلالها الفدرالية هيبتها إثر أزمة الثقة والانشقاق غير أن إقدام ح.م.ج على إيفاد لجنة تحقيق لدراسة الوضع رفقة بن طوبال⁽¹⁴⁵⁾ وزير الداخلية والعقيد محمدي سعيد وزير دولة بالإضافة إلى الندوة التي عقدها وزير الداخلية ذاته مع إطارات جيش وجبهة ت.و في 1960/02/05 سرعان ما أعطت ثمارها وهو ما يمكن ملاحظته بعد عودة الثقة من جديد . من خلال عدد الجزائريين الذين تم إدماجهم ضمن صفوف جيش ت.و حيث بلغ عددهم ما بين جانفي 1960 إلى ماي 1961 من 2100 إلى 5000 مجند.وذلك بالنظر إلى الكميات الهائلة من الأسلحة التي تحصلت عليها ح.م.ج. في نفس الفترة وتكمن أهمية هذا العمل من حيث نوعيته فاغلبهم طلبة ثانويين وجامعيون وموظرون وأطباء وضعوا تحت تصرف جيش ت.و . كما قام تنظيم الفدرالية بتقديم دعم مالي معتبر إلى جيش الحدود بالجبهة الغربية⁽¹⁴⁶⁾

كما كان شأن الجزائريين المتواجددين في تونس و انساق الجزائريون المتواجدون في المغرب حول أوهام محادثات مولان ومقاؤضات إيفيان الأولى معتقدين في حسن نوايا السلطات الاستعمارية .لذلك سعت فدرالية الجبهة إلى حملات للتوعية وتوجيه الرأي العام الجزائري .كما قامت بعد فشل المفاوضات إلى تأكيد سلطتها عليهم من خلال دعوتهم الى التظاهرة في 1961/07/01⁽¹⁴⁷⁾ للتأكيد على وحدة الشعب والتربّب الجزائريين .ويمكن رصد معالم

الانضباط والانسجام عند الجزائريين المقيمين بالمغرب من خلال قيام أولياء أمر هؤلاء بإعادة أبنائهم الفارين من جيش التحرير الوطني إلى رحماتهم⁽¹⁴⁸⁾.

جــ الجانب الاجتماعي والثقافي:

اهتمت فدرالية الجبهة بالغرب بالجانب الاجتماعي للاجئين الجزائريين قبل البدء بالنشاط السياسي معهم . وذلك بالنظر إلى الأوضاع التي كان عليها هؤلاء خاصة منهم أولئك المقيمين على طول الحدود الجزائرية المغربية . فحاجتهم إلى الغذاء ، اللباس كانت ملحة لذلك سعت الحكومة المؤقتة للحصول على إعانات من الدول الشقيقة والصديقة لتنمية حاجياتهم ⁽¹⁴⁹⁾ .

كما بلغ عدد اللاجئين الذين تمكنت فدرالية الجبهة بالمغرب من رعايتهم بداية من 1960 الى أبريل 1961 حوالي 344235 لاجئاً (150)

خصص لهم 78627700 فرنكا حيث تم بناء مراكز إيواء اللاجئين بوجدة خصص لها أيضاً مبلغ 15607900 فرنكا لتجهيزها ليحصل كل فرد هناك على إعانة أسبوعية في شكل منحة. هذا ولم تتوقف الإعانات عند اللاجئين فقط بل تعدتها إلى المقيمين بال المغرب من العوزين حيث تمت إعانة 15000 شخصاً كل شهر. وتوزيع 17500 نطلعة لباس و 30000 علبة حليب و 12 طناً من الحليب غير المعمق.

بالإضافة إلى ذلك اهتمت الفدرالية بالجانب الصحي للالجئين عن طريق توفير المراكز الصحية فضلاً عن مراكز أخرى وفرت لجيش التحرير بالحدود الذي استفاد من عيادة مركزية بها 144 سريراً بوجدة، ومستوصف خاصة بقاعدة بن مهيدى وعيادة خاصة بجراحة الأسنان، بالإضافة إلى مراكز طبية بقدراتها بوعرفة، فاس، القنيطرة والدار البيضاء كلها ساهمت في تخفيف حمل جرحى جنود الجيش ووعيادة الصحية بالالجئين.

أما في الميدان الثقافي اهتمت الفدرالية بذلك عن طريق إنشاء 30 مدرسة خاصة بالطور الأول أدمج ضمنها ما بين 300 و400 تلميذاً بوجدة و40 مدرسة بالقسم الشرقي من المغرب الأقصى، أدمج فيها 1800 تلميذاً، وفي الطور الثانوي تم استغلال أحد التوادي بوجدة أدمج فيه 40 تلميذاً تحصل كل منهم على منحة تراوحت ما بين 1000 و1500 فرنك فصلياً، فضلاً عن النشاط الذي يقوم به الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالتنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية والاجتماعية.

3 - نشاط فدرالية جبهة التحرير في فرنسا:

أ- الجانب التنظيمي:

إلى أوت 1961 بلغ عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا والمغاربيين في فدرالية جبهة التحرير الوطني 136345 نسمة بما في ذلك المقيمين في بلجيكا وإقليم السار، تشكل بدورها 81805 مناضلاً و39303

منخرطاً و 60278 متعاطفاً و 4959 تاجراً . وتتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الفدرالية كان قد فقد 2000 جزائرياً بفعل الحملات الإعتقالية والتعذيب الذي مارسته الشرطة الفرنسية خلال سنوات 1960/59 و 1961 . كما استطاع تنظيم الفدرالية أن يرافق نسبة 52% من الجزائريين المقيمين بالوسط والجنوب الغربي لفرنسا و 30% بالشمال الشرقي و 90% بباريس في الوقت الذي تسيطر فيه المصالحة على 8000 شخصاً⁽¹⁵¹⁾ . كما قامت قيادة الثورة منذ 1957 بتنظيم وهيكلة الفدرالية حيث قسمت إلى 6 ولايات و سيعتبر تنظيم الفدرالية بداية من الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961 فدرالية جبهة.و بفرنسا ولاية سابعة تابعة للولايات الست داخل التراب الوطني⁽¹⁵²⁾ .

بـ- الجانب السياسي :

لقد كان العمل السياسي بالنسبة لتنظيم الفدرالية في فرنسا علا شاقاً فالوسائل التي كان يملكتها العدو لمحاربة الثورة بالتراب الوطني كانت مضاعفة بفرنسا وهو ما عرض مناضلي ج.ت.و لحملات التمشيط والإعتقالات المتالية⁽¹⁵³⁾ ، الأمر الذي جعل من إقامة تنظيم هيكي وإيجاد خلايا خاصة بالجبهة في فرنسا غير كاف لتعزيز الكفاح المسلح في ظل غياب التنسيق والاتصالات بين قيادة الثورة بتونس ومسؤولي التنظيم بفرنسا حيث أخذت الإدارة الاستعمارية تستغل الفراغ الموجود و توظفه مستعينة بخبراء الحرب النفسية

أضف إلى ذلك وجود المصالية ذاته كان يبدي بين الفينة والأخرى من نشاط التنظيم بالرغم من المواجهات الدامية التي دارت ما بين التيارين خلال السنوات الأولى من عمر الثورة⁽¹⁵⁴⁾. فإن آثارها ظلت مستمرة باستمرار تواجد التيار المصالى ذاته ولن أضفحت قاعدته مهلهلة بعد التحاق مسؤولين كبار من تنظيمه بالجبهة⁽¹⁵⁵⁾.

ومهما يكن فإن حدة الصراع وما شكله بالنسبة للثورة من عملية تبديد لقواتها ساعد البوليس الفرنسي على تطويق وشن الحملات الإعتقالية. فمنذ 1955 إلى أوت 1961 بلغ عدد المعتقلين في صرف فدرالية ج.ت. وبفرنسا بضواحي باريس ليل من 2500 إلى 30000 معتقلًا. ما بين الذين تم سبيهم إلى الجزائر والذين احتشدوا في مراكز الایواء بفرنسا والموضوعون رهن الإقامة الجبرية فضلاً عن الخسائر المادية 250 مليون فرنكًا تمت مصادرتها. بالإضافة إلى أساليب التعذيب والرقابة التي مارسها موريس بابون محافظ شرطة باريس كل ذلك يدل على صعوبة مهمة تنظيم الفدرالية وهي تعيش حالة حرب مستمرة⁽¹⁵⁶⁾.

جـ- الجانب الاجتماعي والثقافي:

يمكننا تتبع النشاط الاجتماعي لتنظيم الفدرالية خلال الفترة الواقعه بين جانفي 1960 وأوت 1961 من خلال ما يلي:

دـ- اللجان القضائية: أنشأت هذه اللجان بداية من سنة 1959 قصد حل النزاعات الناشئة في صفوف الجالية الجزائرية التي

طلت ترقى لهذا النوع من النظام . لمقاطعة القضاة الفرنسي غير أن الإدراة الفرنسية تفطرت لذلك وحاولت منافسة هذه اللجان في بعض المفارق . فكان رد تنظيم الفدرالية أكثر دهاء عن طريق إحداث تعديل يكفي للجان التابعة لها حتى تتلامع مع الوضع الجديد⁽¹⁵⁷⁾

- لجان الرقابة والتحقيق C.C.E:

أنشأت هذه اللجان بداية من سنة 1959 كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية المعروفة باسم المصالح الاجتماعية التابعة لوريس بابون قصد اختراع الجالية الجزائرية من خلال مراقبة الفنادق والسكنات . وهو ما جعل تنظيم الجبهة يسارع في التحقيق ومراقبة هوية للتربين الجزائريين بجميع شرائحهم كما تعنى هذه اللجان بضحايا الفعل البوليسي حيث تقوم بإيوائهم وتحث لهم عن العمل .

- لجان إعاقة المساجين C.S.D⁽¹⁵⁸⁾:

أنشأت هذه اللجان سنة 1958 قصد إعاقة المساجين والموضوعين رهن الإقامة الجبرية . و القيام بنشاط فرعي للاتحاد العام للعمال والطلبة المسلمين الجزائريين:

هذا وسيلعب فرع الفدرالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أنشئ في 24/02/1956 دورا أساسيا في تجنيد الحركة العمالية سواء على مستوى العمال الأشقاء أو على المستوى العالمي في إطار النضال النقابي . وذلك من خلال الاتصالات مع المجلس العام للعمال الفرنسيين الذي تبني سنة 1960 مواقف الاتحاد العام للعمال

الجزائريين من الثورة الجزائرية، فضلاً عن تكوين العمال المتخصصين والتقنيين و ذلك من خلال المنح التي استفادها من اتحاد النقابات العالمية⁽¹⁵⁹⁾

و في نفس الإطار تم تنظيم الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم في فرنسا، وذلك من خلال التدريم الهيكلي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين حيث سعى هذا الأخير إلى إحداث فروع له في جميع المناطق التي تواجد فيها هؤلاء قصد حمايتهم من القمع البوليسي في 19/05/1956، كما بلغ عدد الطلبة المدمجين في إطار إع.ط.م.ج إلى غاية أوت 1961 حوالي 380 طالبا يتوزعون على الشكل التالي:

- الناحية الأولى: تضم باريس الغربية.
- الناحية الثانية : تضم الشمال الشرقي .
- الناحية الثالثة : تضم الجنوب الغربي .

وسيلعب هؤلاء دورا أساسيا في عملية إمداد الثورة الجزائرية بالإطارات حيث أدمج بمختلف مصالح الحكومة.م.ج.ج. إلى غاية أوت 1961 ما يقارب من 62 طالبا كما التحق 62 طالبا آخر بصفوف جيش.ت.و⁽¹⁶⁰⁾.

VII العلاقة بين الداخل والخارج:

لقد ظللَ مشكلَ القيادة ما بين الداخل والخارج حجر الزاوية الذي أثارَ الكثير من الصراعات. ويدد قوى الثورة التحريرية، وتعود أصول هذه القضية إلى مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ للتراب الوطني بعد معركة الجزائر في فبراير 1957. وأصبح أكثر حدة بعد إشتداد الخناق على الولايات. مع تطبيق سلطات الإدارة الاستعمارية لسياسة التطبيق الحدوبي. الأمر الذي صعب من مهمة الولايات في الحصول على الأسلحة والتموين أو ربط العلاقات مع قيادة الثورة بالخارج. مما جعل الكثير من قادة الولايات يتذمرون من تدني الأوضاع بالداخل ويعاتبون ح.م.ج. على ذلك -من خلال اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958- غير أن ذلك لم يزد إلا في تأزم الوضع بالداخل بعد استشهاد العقيد عميرة عميروش قائد الولاية الثالثة. وسيحواس قائد الولاية السادسة. ثم سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة. ضف إلى ذلك المشاكل التي عرفتها قيادة الثورة في الخارج قضية العقيد محمد العموري وقضية انتفاضة سي زبير فأزمة الحكومة المؤقتة ح.ج. في صافنة 1959، إثر وفاة عميرة علاوة. الأمر الذي جعل قيادة الثورة تسرع في تدارك الوضع بتنظيم اجتماع عقداء⁽¹⁶¹⁾ -أوت إلى نوفمبر 1959- الذي توج بدوره بعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959. جانفي⁽¹⁶²⁾ 1960. الذي دعا الحكومة ح.ج. إلى

ضرورة التعجيل بإحداث تغيرات ورسم إستراتيجية سياسية وعسكرية تتلاءم مع المستجدات الطارئة وهو ما حاولت القيام به فعلاً الحكومة م.ج.ج. إثر اتصال قادة الولاية الرابعة بالجزائر ديفول في 10/06/1960، ترأسها النقيب أحمد بن شريف⁽¹⁶³⁾.

كما سعت الحكومة م.ج.ج. إلى تحديث وسائل الاتصال مع الولايات عن طريق استحداث شبكة إذاعية بالولايتين الأولى⁽¹⁶⁴⁾ والستادسة⁽¹⁶⁵⁾. وإن ظلت الاتصالات متقطعة وغير فعالة فإنها ساعدت في الحفاظ على ربط العلاقات بين قيادة الثورة بالداخل والخارج⁽¹⁶⁶⁾. ونفس العملية حاولت القيام بها قصد إحداث شبكة إذاعية في نوفمبر 1960 بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة إلا أن فعالية الاتصالات ظلت ناقصة إلى غاية ديسمبر 1960 وبداية من جانفي 1961⁽¹⁶⁷⁾ ستصبح ذات جدوى بطريقة مستمرة. وهو ما ساعد على إرسال تعليمات للولايات وتوجيهها وإبلاغها بنشاط الحكومة م.ج.ج. ويمكننا رصد طبيعة هذه الاتصالات في:

1- إرسال التعليمات:

إن التعليمات التي وجهتها ح.م.ج.ج. إلى الولايات كانت تهدف لاستغلال الوضع الذي أحدثه مظاهرات 11/12/1960 قصد تأطير الجماهير القابعة في المدن وتطوير عنصر الثقة بين الجزائريين ومراقبتهم خلال المظاهرات للحيلولة دون الوقوع في مؤامرات العدو.

كما كانت تهدف عملية الاتصالات إلى إبلاغ قيادة الداخل بمحريات المفاوضات وشرح طروحات ح.م.ج.ج. والتركيز على قضية الصحراء التي عقدت من مسار المفاوضات لذلك قامت ح.م.ج.ج. بإرسال مشروع دعائي على الولايات 1961/06/12⁽¹⁶⁸⁾ نصه تعبيء الجماهير ضد محاولة تقسيم التراب الوطني وهو ما تم بالفعل حيث لبت الجماهير الشعبية نداء ح.م.ج.ج. من خلال مظاهرات 1961/07/05 في الجنوب الجزائري وحده وصل 1600 منشوراً بعث به قيادة الثورة من الخارج لتوضيح قضية الصحراء والمؤامرة التي تحاك حولها وهو ما جعل خلايا ج.ت.و. تسعى لربط العلاقات مع كبار شيوخ القبائل الصحراوية وهو ما ساعد على إفشال مشاريع الإدارة الاستعمارية القائمة على التشكيك في وحدة الشعب وسلامة ترابه⁽¹⁶⁹⁾.

2- إرسال الإطارات إلى الداخل:

لم يكن الشغل الشاغل للولايات هو عملية إمدادها بالسلاح والتموين⁽¹⁷⁰⁾ فقط أو ربط العلاقات مع القيادة في الخارج بل إن شكل الإطارات الذي ظلت تعاني منه سوء وحدات الجيش ت.و.- من تقنيين متخصصين في البث الإذاعي، الأسلحة وأطلاع - أو خلايا جبهة- ت.و. من محافظين سياسيين كل ذلك لم يزد إلا في تعقيد الأوضاع بالداخل وإضعاف فاعلية الثورة وهو ما تفطنت له قيادة الثورة بالخارج لكنها إلى غاية أوت 1961 لم تستطع أن تلبي مطلب

الولايات بخصوص قضية الإطارات بل كل ما في الأمر هي أنها دعنتها إلى ضرورة تسخير كل إمكانياتها لأجل الاستفادة من جميع الطاقات . و يبدو أن هذا المشكل بالنسبة للولايات يعتبر كباقي المشاكل التي ظلت تعاني منها مع استمرار سياسة تطويق الثورة ليس فحسب من طرف سلطات الإدارة الاستعمارية بل حتى من طرف الجارتين ذلك أن قضية الإطارات لم يكن بالأمر الهين لقيادة الثورة أن تلبي حاجة الولايات مع الرفض القائم للجارتين لجلب تقنيين سوفيatic وصينيين وضعوا تحت تصرف الثورة لكن تونس والمغرب رفضتا هذا المقترن خوفا من سياسة التدوير العسكري للصراع الجزائري الفرنسي (171).

3- إرسال الأموال:

إلى غاية أوت 1961 استطاعت ح.م.ج إدخال الأموال التالية للولايات (172):

50000000.....	- الولاية الأولى:
50000000.....	- الولاية الثانية:
70000000.....	- الولاية الثالثة:
150000000.....	- الولاية الرابعة:
5000000.....	- الولاية الخامسة:

♦ الوحدة النقدية: الفرنك الفرنسي القديم .

VIII- السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية: 1961/60:

واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 القضية الجزائرية بمبدأ القوة والقمع، محاولة منها لتصفيتها في المهد معتبرة أن الذين قاموا بتفجير الكفاح المسلح هم من الخارجين عن القانون وقطع الطريق⁽¹⁷³⁾.

غير أن صمود الثورة واتساع صداتها داخلياً وخارجياً دفع بهذه الحكومات لاتباع سياسة المناورة والمراوغة، بحيث كانت في ذات الوقت تدعم قواتها عدّة وعدداً⁽¹⁷⁴⁾. وكانت تسعى أيضاً لإيجاد قوة ثالثة تراجه بها قوة الثورة وتحاول الاتصال بزعماء جبهة التحرير الوطني لبس نبضهم والتعرف على هوية مجرري الكفاح المسلح.

و مع مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958 شهدت الثورة الجزائرية فصلاً جديداً كان أكثر عنفاً وشراسة و مكراً ومراوغة. ذلك أن ديغول ذاته اعترف في مذكراته أنه لما جاء إلى الحكم لم يكن لديه ما يكفيه من معلومات عن القضية الجزائرية وهو ما جعله يتعرّض في إيجاد منفذ لحلها⁽¹⁷⁵⁾. حيث قام بإصدار سلسلة من الإصلاحات لم تزد عن كونها جاءت لتكرس مبدأ الجزائر فرنسية بداية من مشروع قسنطينة، الذي لم يكن يختلف عن أمريكا ديغول في مارس 1944⁽¹⁷⁶⁾. وكذا إصلاحات جاك سوستال - فيفري - 1955، فمشروع قسنطينة 1958 الذي كان عبارة عن

محاولة إصلاحية شملت الميدان الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي لفائدة بعض الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس والوظيف العمومي .وكذا إقامة المشاريع الصناعية الكبرى وما يلاحظ على هذا المشروع أنه انطلق ببطء وكانت عملية احتضاره سريعة .فما بين 1959/1960 استطاع أن يمدرس 60% في مستوى الظرر الأول و 20% في الثانوي .اما في باقي الميدانين كالقطاع الزراعي فإن فشل بداية من محاولة توزيع الأراضي الزراعية ذات الملكية المحدودة بالنسبة للجزائريين وذلك بعد استجابة هؤلاء لنداء جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الوكالة المكلفة بتوزيع الأراضي .وحتى سنة 1961 كلف المشروع في نفس القطاع 30 مليار فرنك فرنسي قديم حيث استحدثت 1687 مستثمرة .بعد أن تم استصلاحها .لكن ما استغل منها كان ضعيفاً حوالي 800 مستثمرة .وذلك بالنظر إلى حالة اللامن التي فرضتها الثورة التحريرية⁽¹⁷⁷⁾.

أما في الميدان الصناعي فرغم الأهمية التي أولاها المشروع لهذا القطاع فإن المستثمرين كانوا حذرين بخصوص استثمار أموالهم بالجزائر لعدم توفر الأمن⁽¹⁷⁸⁾.

ومع مجيء بول دولوفري حاكما عاما على الجزائر مارس 1959 إلى نوفمبر 1960 . حاول إعطاء نفسها جديدا للمشروع لكنه سرعان ما واجه مشاكل لم تكن ناتجا للثورة الجزائرية فحسب بل من غلة المعمرين بداية من اتفاقية المداريس جانفي 1960 إلى

المحاولة الانقلابية الفاشلة لجنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر في 22 ابريل 1961⁽¹⁷⁹⁾. وفي الوقت الذي كان فيه ديغول يمني الجزائريين بالعيش الأفضل راح يبحث عن قطب ثالث يضاهي به قوة الثورة ولهذا الغرض اتصل بعد الرحمن فارس⁽¹⁸⁰⁾ في 12/06/1958 لكي يكون وزيرا للدولة في حكومته مكلفا بالشئون المتعلقة بالجزائر ورغم رفض ع الرحمن فارس للعرض⁽¹⁸¹⁾ فإن ديغول توجه صوب قادة الولايات الداخل، وحاول الحصول على وقف لإطلاق النار على مراحل اي عن طريق جر الولايات إلى توقيع الهدنة الواحدة بعد الأخرى وذلك ضمن اقتراحه الذي عرف باسم سلم الشجاعان في 23/10/1958⁽¹⁸²⁾.

ثم قام بإطلاق سراح مصالي الحاج في جانفي 1959 محاولة منه للتاثير على الحركة الوطنية الجزائرية لدفعها للمشاركة في المفاوضات المستقبلية مع فرنسا⁽¹⁸³⁾.

وتوازيا مع المناورات السياسية لـ ديغول اضطر في سبتمبر 1959 للإعلان عن مبدأ حق تقرير المصير إثر خطاب 16/09/1959⁽¹⁸⁴⁾ بعد أن أصبح للثورة صدى في هيئة الأمم المتحدة.

لقد أظهر ديغول بعضا من الغموض في هذا الخطاب، بحيث أنه في حالة الانفصال فإن فرنسا ملزمة بمغادرة أولئك الجزائريين، الذين عبروا عن إرادتهم في الانفصال، أي أنها ستبقى في المناطق غير الآهلة

بالسكان - إشارة إلى الصحراء - وهي جوهر القضية الجزائرية خلال عهدة ديغول، أو أنها ستبقى ضمن المناطق التي قبل سكانها بالوجود الفرنسي. أما صيغة الحكم الذاتي المدرجة في المقترن فإنه قدمها كحل أمثل.

وحتى تبقى الجزائر فرنسية عول ديغول على نجاح مبادرته هذه كمحاولة جديدة تدخل ضمن الاستعمار الجديد. وما ستتجلى معالله خصوصا خلال مرحلة المفاوضات⁽¹⁸⁵⁾. غير أن قيادة الثورة نفطت لهذا المكر السياسي بخصوص فكرة ديغول حول مبدأ حق تقرير المصير ذلك لأنها كانت مراوغة لم تكن تهدف إلا لربح الوقت من جهة وزعزعة الثورة من جهة ثانية التي كانت تعيش على وقع مشاكل داخلية⁽¹⁸⁶⁾.

ديغول أكد في خطابه بتاريخ 28/10/1959 الموجه إلى العسكريين بالجزائر أنه لن يتخلّى عن الجزائر وذلك لطمأنة المعمرين وأن الاستفتاء المزمع إجراؤه والخاص بمبدأ حق تقرير المصير لن يتم إلا بعد نجاح سياسة التهدئة⁽¹⁸⁷⁾.

إن سياسة ديغول هذه أثارت حفيظة غالبية العمران الذين قادوا انتفاضة المدارس في 22/01/1960. وكان على رأسهم كل من: جوزيف أورتيز وجون جاك سوزيني وبيار لا غايار تحت قيادة الجنرال ماسو⁽¹⁸⁸⁾. حيث أقاموا الحواجز في شوارع الجزائر واحتلوا الجامعة المركزية قصد جر الجيش الفرنسي للعدول عن مساندته لسياسة

يغول عن رفضهم لمبدأ حق تقرير المصير أنسوا التجمع من أجل الجزائر الفرنسية (189).

لم تمنع هذه الأحداث الجنرال ديغول من مواصلة سياساته الجديدة بحيث وجه أوامره إلى دولوفريي الحاكم العام والجنرال شال القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر لاستعمال العنف في سبيل استرجاع الهدوء (190).

إن ديغول لم ينتهي هذا السبيل اتجاه المعمرين حبا في الشعب الجزائري بل كان يريد الحفاظ على سمعته حيث أمر بتكثيف العمليات العسكرية لقمع الثورة. وقام بزيارة إلى الجزائر في شهر مارس 1960 تفقد خلالها معظم القوات الفرنسية. واجتمع مع الضباط السامين ودعاهم إلى ضرورة التغلب على العدو (191). وفي ذات الوقت أحيا ديغول فكرة سلم الشجعان لزرع الشقاوة في صفوف قيادة الثورة (192). بحيث استطاع جر قيادة الولاية الرابعة إلى قصر الإليزي في 10/06/1960 (193). وذلك بمساعدة مستشاره السيد برنار تريكو والعقيد ماهون والوزير الأول ميشال دوبيري. محاولة لم تزد على أنها سعت للحصول على وقف لإطلاق النار (194).

والغريب في الأمر هو أن ديغول وجد حتى أولئك الذين -خانوا الثورة الجزائرية ومبادئهم لم يخضعوا للفح الذي نصبه لهم. حيث طالبوا بضرورة إشراك المسجونين الخمس في المحادثات (195).

لكن فشل المحادثات مع قادة الولاية الرابعة .ومقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات الجهوية التي نظمتها الادارة الفرنسية في ماي 1960،فرض على ديغول العودة إلى مبدأ حق تقرير المصير ودعوة قادة الثورة لوضع حد للمعارك وإيجاد تسوية مشرفة يوم 14/06/1960⁽¹⁹⁶⁾ وهو الامر الذي مهد اللقاء مولان في 1960/06/20.

إن خطاب 14/06/1960 قوض أسس التواجد الفرنسي في الجزائر بقبوله لقاء من أسماهم بالخارجين عن القانون و هو ما سنتعرض له ضمن محور المفاوضات.

وخلال زيارة ديغول 09/12/1960 أعلن عن مشروع الجزائر الجزائرية⁽¹⁹⁷⁾. تلك الجزائر التي تتسع لجتمعين .محاولة منه دانيا للمضي قدما لإيجاد قطب ثالث كي يمرر من خلاله مشاريعه الاستعمارية .لكن مسار زيارته سرعان ما واجهه رفض غلة المعمرين لهذه الفكرة وانتفاضة عارمة قام بها الشعب الجزائري⁽¹⁹⁸⁾ هتف فيها بحياة عباس فرحات ومبادئ الثورة الجزائرية.

بعد أن تبدلت غيوم السلام في نظر ديغول خلال زيارته للجزائر في ديسمبر 1960 واتساع دائرة معارضيه . واصل تطبيق إستراتيجيته السياسية بحيث نظم استفتاء 08 جانفي 1961 الخاص بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وهو بذلك كان يريد إعطاء الشرعية لسياسته . وكانت نتائج الاستفتاء كالتالي⁽¹⁹⁹⁾:

- 55,91% بنعم .

- 39,14% بلا.

على أن الجبهة عارضت هذا الاستفتاء بالنظر إلى صيغته الخامسةـ هل تقبل مشروع القانون المعروض على الشعب الفرنسي من طرف رئيس الجمهورية الخاص بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين وتنظيم السلطات قبل تطبيق مبدأ تقرير المصير ؟ـ (200).

إن هذه العملية لم تكن في حقيقة الأمر إلا تمثيلية لأن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير قد تم يوم 16/09/1959، و من شهادة ديفوبل كان مدركاً أن قادة الجيش الفرنسي يريدون الإطاحة به والزج بفرنسا في مغامرة لا تحمد عقباها وهو ما تم بالفعل إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها هؤلاء بقيادة الجنرال شال (201)ـ سالانـ جوهود في 22/04/1961ـ تزامناً مع إعلان الحكومة المؤقتة وفرنسا لإجراء مفاوضات رسمية في إيفيان ماي 1961ـ.

ولقد أحدث فشل المحاولة الانقلابية مع تنامي صدى الثورة أكبر هزة شعر بها ديفوبل دفعه إلى ضرورة الإسراع في حل القضية الجزائرية وهو ما يجعلنا نعتقد أن ديفوبل كان مدفوعاً خلال هذه الفترة الواقعة بين خطاب 16/09/1959 إلى بدء المفاوضات الفرنسية الجزائرية بإيفيان الأولى 20/05/1961ـ أن يفرض سياسة الأمر الواقع ويحضر الرأي العام للمستجدات وهو ما يؤكده بنفسه

”إلى اليوم قمت بـالقاء خطب كثيرة كان المغزى منها تحضير الرأي العام تدريجيا لما سوف يأتي“⁽²⁰²⁾

1- مشروع قسنطينة 1958:

يعتبرُ مشروع قسنطينة من أهم الـاساليب التي حاول من خلالها الجنرال دوغول القضاء على الثورة وذلك بعد فشله في القضاء عليها سياسيا، عسكريا، وقد اظهر الجنرال دوغول من خلال الخطاب الذي القاه بقسنطينة في اليوم الثالث من شهر أكتوبر 1958 انه مستعد للقيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين احوال المجتمع الجزائري في هذا الجانب، وهذا من خلال تحسين ورفع المستوى المعيشي، وعلى حد قوله فإن ”الجزائر كلها تأخذ نصيبها مما اعطته وما ستعطيه الحضارة العصرية من رفاهية وكرامة“⁽²⁰³⁾

ويبدو أن اختيار الجنرال دوغول مدينة قسنطينة كمحطة لـبث مشروعه هذا لم يكن عفويا، فقسنطينة مدينة داخلية يقل بها العمران والـى جانب ذلك فهي مركزا هاما في ما يخص نشاط الحركة الوطنية، ولا سيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين وأكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة الجزائرية ، وهذه الأمور مجتمعة خولتها لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال دوغول ”أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الثورة الجزائرية عن الجماهير الشعبية“⁽²⁰⁴⁾

لقد كان هذا المشروع من أخطر الأساليب التي اتبعتها السلطات الاستعمارية لضرب الثورة الجزائرية وجاء في شكل إصلاحات على مراحل كان بعده الزمني خمس سنوات وقد تناول أربع نقاط هامة نذكرها:

أولاً: خلال الخمس سنوات حوالي عشر من الشباب في فرنسا سيدخلون في سلك الدولة (الإدارة، الجيش، التعليم، المصالح العمومية الفرنسية) كما يجب أن يأخذوا بالضرورة من سكان الجزائر المسلمين.

ثانياً: وفي نفس المدة ترفع الأجر إلى نفس المستوى التي هي موجودة عليها في فرنسا.

ثالثاً: توزيع مائتين وخمسين ألف (250000) هكتار من الأراضي الزراعية على المسلمين.

رابعاً: إدخال ثلثي الأطفال الجزائريين (المسلمين) إلى المدارس بالإضافة إلى تحسين المرافق الصحية وإقامة مؤسسات صناعية متنوعة.

وسيظهر جلياً من خلال هذه أن الجنرال دوغول ركزا خطابه على الجانب الاقتصادي والاجتماعي متجنبياً الجانب اليساري الذي يعتبر المطلب الأساسي بالنسبة للشعب الجزائري⁽²⁰⁵⁾

وإذ جاء هذا المشروع اقتصادياً في ظاهره إلا أن المدف منه كان سياسياً بالدرجة الأولى فقد جاء مباشرة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وكان ذلك يعني أن

الثورة قد حققت انتصاراً مهماً في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ولهذا جاء مشروع قسنطينة بهدف ضرب هذه الحكومة وهي في المهد، فعلى المستوى الدولي كان الغرض منه إبراز للعالم أن السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات مهمة في مصلحة الشعب الجزائري، أما من الناحية الداخلية فان المشروع كان القصد منه هو بالطبع أبعاد الجزائريين عن الثورة من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁰⁶⁾

لقد فشل هذا المشروع كما فشلت المشاريع الاستعمارية الأخرى ورغم أن الدوائر الاستعمارية حاولت التقليل من ذلك وإبراز مبررات لذلك الفشل كانعدام الأمن ولاسيما الضغط الذي كانت تمارسه الثورة على الجزائريين⁽²⁰⁷⁾

وطبيعي أن يكن رد فعل جبهة التحرير الوطني ضد ذلك فقد عارضت المشروع ونبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقطعته وإلى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها بشرح وتبيان موقفها من ذلك وشرحـت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع⁽²⁰⁸⁾

ورغم أن هذا المشروع كان يعد تعبيراً عن تطور السياسية الاستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية إلا أنه يبدو أنه جاء في وقت كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الإغراءات لتبعده عن قضيته

2- العمليات العسكرية للجيش الفرنسي

كان قادة الجيش الفرنسي وعلى رأسه الجنرال شال قد اعد استراتيجية كبرى قصد القضاء على الثورة الجزائرية، وقد شرع في تنفيذ مخططه العسكري بالولاية الخامسة في السادس فيفري 1959⁽²⁰⁹⁾ ومن اجل تحقيق الهدف المنشود كان الجنرال شال قد اعد قوات عسكرية من مختلف القوات المسلحة قدرت حسب بعض المصادر التاريخية بـ 30000 جندي هم من خيرة الجنود في القوات الفرنسية يتقىهم اللواء العاشر للمظلين واللواء الثاني للبحرية وكذا اللواء الخامس للمشاة.

لقد باشرت القوات الفرنسية عملياتها العسكرية انطلاقاً من جبال سعيدة، فرندة، والونشريس وكان الهدف من ذلك هو تطويق الولاية الخامسة وعزلها عن الولايات الأخرى ولاسيما الولاية الرابعة⁽²¹⁰⁾ ونشير هنا إلى أن العملية كانت مباغة بالنسبة لجيش التحرير الجزائري بحيث أن عناصر وحدات هذا الأخير لم تعلم بذلك إلا بعد مرور عدة أسابيع وقد حاولت وحدات الجيش الجزائري المتمركزة بال نقطتين الرابعة والخامسة من الولاية الخامسة تراجع نحو الولاية الرابعة⁽²¹¹⁾

وحتى ربيع سنة 1959 كانت القوات العسكرية الفرنسية قد قامت بعمليات تمثيطة واسعة في الولايات الغربية من البلاد وابتداء من 18 اפרيل وحتى 18 جوان من سنة 1959 كانت القوات الفرنسية قد

زحفت نحو الولاية الرابعة وبهذه الأخيرة شنت إحدى أكبر العمليات العسكرية ضد عناصر جيش التحرير الجزائري أطلق عليها اسم كوروا courroie⁽²¹²⁾ وتذكر بعض المصادر التاريخية أن عدد أفراد القوات الفرنسية قد بلغ حوالي أربعين ألف 40.000 جندي من مختلف الوحدات العسكرية يتقدمها اللواء العاشر تحت قيادة الجنرال ماسو والي جانب ذلك فقد استعنت القوات العسكرية الفرنسية بفرق الهندسة العسكرية بهدف شق الطريق وتهيئة الممرات لا سيما في المناطق الوعرة والتي يصعب الوصول إليها مثل جبال الونشريس وكذا جبال المدية وجبال الظهرة والأطلس البليدي⁽²¹³⁾ وقد تم في إطار هذه العملية شق حوالي 200 كلم فضلاً عن بناء زهاء 30 مركزاً ادرياً S.A.S بمناطق الونشريس⁽²¹⁴⁾ كما تم إقامة عدة مراكز الدفاع الذاتي وهذا حتى يتسعى للقوات الفرنسية مراقبة السكان والسيطرة عليهم إضافة إلى كل ذلك فقد استعملت القوات الفرنسية بالطائرات المطيرة و المقبلة B26/B29

ورغم كل هذه المعدات الحربية والتجهيزات العسكرية إلا إن الانتصارات لم تكن بالحجم الذي كانت تنتظره القوات الفرنسية بل إن هذه الأخيرة لم تحقق حتى تلك الانتصارات التي حققتها بالولاية الخامسة وقد أكد ذلك الجنرال شال بنفسه في شهر أكتوبر من سنة 1959

وبحسب ما أورده فان النتائج المحققة في الولاية الرابعة كانت أقل بكثير من تلك المحققة في الولاية الخامسة وقد أو عز السبب إلى نقص القوات المكلفة بالمهمة ويعاد ذلك صعوبة الواقع التي جرت بها العمليات العسكرية⁽²¹⁵⁾ لكننا بدورنا هنا نسجل بعض الملاحظات فما أورده شال من نقص الامكانيات العسكرية يبدو انه تبرير وهو لا صحة له من الحقيقة فالذى اوردناه من قبل والذى أوضحنا من خلال عدة وعند القوات العسكرية الفرنسية يفوق كثيرا ولا مجال للمقارنة بالقوات التي كانت تنشط بالولاية الرابعة المقدرة بحوالى 1200 جنديا يمثلون خمسة كتائب من الولاية الرابعة منها كتائب الكريمية والزبيرية والحسينية واربعة كتائب أخرى من الولاية الخامسة⁽²¹⁶⁾ ورغم عدم تكافؤ القوتين إلا إن وحدات جيش التحرير الوطني قاومت كثيرا وخلقت صعوبات أمام القوات الفرنسية من خلال شن الهجمات الخطفة وكذا نصب الكمائن ضد القوات الفرنسية.

وفي صائفة 1959 وبالضبط في 22 جويلية كانت القوات الفرنسية قد باشرت عملية جيمال بالولاية الثالثة⁽²¹⁷⁾ وكانت القوات الفرنسية قد أولت لها أهمية كبيرة وحتى الحكومة الفرنسية نفسها كانت قد أولت لها اهتماما كبيرا وأظهرت للرأي العام الفرنسي بشنها حملة دعائية كبيرة امكانته القضاء على الثورة الجزائرية، وتظهر أهمية هذه العملية بالنسبة للقوات الفرنسية في كون الجنرال شال كان قد اشرف بنفسه على هذه العملية حيث اقام مركز قيادته بـArtois

وسط جبال جرجرة حتى بالل البابور شرقا وكانت القوات الفرنسية قد استعملت كل الوسائل الربية بغية تحقيق النتائج المسطرة بحيث شارك العديد من الجنرالات في عدة عمليات نذكر منهم ماسو، فراسيو فور جيل ديلاك بونات أوليديدو قنو كازيناف⁽²¹⁸⁾ ولكن الولاية الثالثة لها سواحل بحرية فقد استعانت القوات الفرنسية بالقوات البحرية في نقل الجنود من جهة اخرى كانت الطائرات العمودية تقوم بنقل الجنود الى فوق جبال اكفادو شرق عزازقة لحاصرة الطرق وتطويق المداشر والقرني وتفتيش المنازل وكل من هو داخل او خارج منها.

ونظرا للوضع الصعب الذي كانت تمر به الولاية الثالثة في هذه الفترة والمتمثل أساسا في ما عرف بعملية العصفور الأزرق وكذا استشهاد العقيد عمروش فقد استغلت القوات الفرنسية هذا الوضع ودرست بكل ثقلها قصد القضاء على الثورة في هذه الولاية ولهذا عملت القوات الفرنسية على مد وتوسيع العمليات العسكرية على المناطق الساحلية.

بحيث امتدت العمليات العسكرية من دلس إلى بجاية شرقا ومن الناحية الجنوبية فقد امتدت العمليات من البوبيرة إلى قنوزات وقد كلفت هذه العملية الثورة الجزائرية الكثير فقدت من خلالها حوالي 8000 مجاهد أي ما يقارب ثلثي عدد المجاهدين الذين كانوا ينشطون بالولاية الثالثة⁽²¹⁹⁾

ومع بداية شهر نوفمبر الى غاية شهر ديسمبر 1959 كانت القوات الفرنسية قد انتقلت إلى الولاية الثانية لاتمام العمليات العسكرية الكبرى لبرنامج شال⁽²²⁰⁾ وقد قدرت وحدات القوات العسكرية بهذه الولاية بحوالي 50 ألف جندي شرکت فيها الفرقتان الخامسة والعشرون والحادية عشر للمظليين وقد اطلق على هذه العملية اسم الأحجار الكريمة وقد اضطر الجنرال شال الى تقسيم العملية إلى ثلاثة مراحل وسبب ذلك هو شساعة مساحة الولاية الثانية وكذا مناعة تضاريسها ووعرة جبالها وصعوبة مسالكها⁽²²¹⁾

إنَّ هذه الإستراتيجية الجديدة التي اتبعتها الجنرال كانت بغرض حفظ السيطرة وتشديد الخناق على جيش التحرير وكانت أولى هذه العمليات هي عملية تركواز Turquoise ثم عملية Emeraude وبعدها عملية Topaze وكانت العملية الأولى قد قادها الجنرال تركواز رفقة الفرقة الخامسة والعشرين للمظليين إلى جانب قوات عسكرية أخرى كانت متوجدة بالمنطقة ابتداء من الثاني من شهر نوفمبر حيث غطت مناطق واسعة ممن جبال جيجل، ميلة والميلية كما قاد الجنرال هيبارت عملية ايمرود صحبة الفرقة الحادية عشر للمظليين ابتداء من السادس من شهر نوفمبر 1959 إلى جانب الفيلق الثاني للبحرية وفرق أخرى والتي استهدفت ضرب الثورة بمناطق القل و سكيكة أما عملية طوباز فقد انتطلقت في التاسع من شهر نوفمبر 1959 واستهدفت جبال الدوغ المحورة بين عنابة وسكيكة وامتدت إلى غاية القالة⁽²²²⁾ وفي ظل هذه

العملية كانت الولاية الثانية قد عاشت ظروفاً جد صعبة لم تشهدها من قبل وقد كلفت جيش التحرير الكثير.

3- برنامج طرابلس 1962:

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها التصورات والأفكار الجديدة التي أقرها: فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار. وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، فالثورة الجزائرية قوبلت أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذرياً على ما كانت عليه في عهد الاستعمار. وفي الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظر "امتها كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد: فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة من المأساوية⁽²²³⁾ كما أن الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني كان يمر بأزمة حقيقة⁽²²⁴⁾ وكانت اتفاقيات ايفيان تحمل في طياتها شراً مستطير⁽²²⁵⁾.

إضافة إلى كل هذا كانت منضمة الجيش السرى المعارضة لحل المسالة الجزائرية قد كثفت نشاطاتها المسلحة الإرهابية⁽²²⁶⁾ بغية إعادة خلط الوراق هذه المسالة.

ولواجهة كل هذه التحديات انعقد مؤتمر طرابلس⁽²²⁷⁾ (ماي - جوان 1962⁽²²⁸⁾) واقر مشروع برنامج، متطلعا به إلى مسيرة التطور الطبيعي للثورة من خلال محاولة إعطانها دينامية جديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي في الحقيقة محاولة للتطوير المشروع الادبيولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة

-1 نظرة تقييمية نقدية لمسيرة المشروع الادبيولوجي

لقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس⁽²²⁹⁾ مرتكزة على محورين رئисيين:

تقييم الوضع القائم في البلاد 1830 إلى 1962 بما في ذلك اتفاقيات إيفيان، وتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليه الميثاق " الثورة الديمقراطية الشعبية".

فبالنسبة للمحور الأول، أعطى البرنامج تقييما شاملا لأوضاع الجزائر من الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات إيفيان، مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهدافه إلى تقويضها⁽²³⁰⁾ فيما أن اتفاقيات إيفيان كانت قد شكلت الفيصل في هذا المجال : فإن البرنامج وقف مطولا عند تحليل هذه الاتفاقية مبرزا مواطن الضعف فيها: فأشار إلى التعاون بين الجزائر وفرنسا⁽²³¹⁾ واعتبره قيدا من قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي، ويمنح - من بين ما يمنع

- (ضمانات محدودة ومكاناً ممتازاً للفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر). كما اعتبر احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسى الكبير المطارات العسكرية والمنشآت الذرية في الجنوب من شأنه أن يحد من حرية الدولة الجزائرية ويهدد سيادتها⁽²³²⁾.

وبذلك نلاحظ أنه رغم المكاسب المحققة بواسطة اتفاقيات إيفيان، فإن ذلك لم يمنع برنامج طرابلس التحفظ عليها بتبيان مخاطرها المحتملة كما لم يمنعه من التنبه للمشروع الاستعماري الذي يهدف إلى إبقاء مصير الجزائر مرتبطاً بفرنسا بطرق وأشكال جديدة مما يشكل تهديداً حقيقياً في استكمال إبعاد الاستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية.

وينبغي أن في مثل هذا الموقف دليلاً على رسوخ الفكر الوطني في هذه المرحلة، وعلى الاستمرارية والتواصل بين أديولوجية الثورة الجزائرية وأديولوجية الحركة الوطنية في مبدأ من أهم مبادئه وهو استرجاع السيادة كاملة غير منقوصة⁽²³³⁾.

وإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد شكلت لجبهة التحرير الوطني الحاجز الأكبر في هذا التقييم، فذلك لا يعني أنها لم تكن واعية لحجم التحديات الأخرى والتي من ضمنها المنظمة المسلحة السرية والتي كان موقف برنامج منها "القضاء عليها بشكل عاجل".⁽²³⁴⁾

كما قيم ميثاق طرابلس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستخلصة من ذلك التقييم مأساوية هذه الأوضاع، لذلك كان اقتراحه:

‘علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين والتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع’⁽²³⁵⁾. وهذا ما يعني إعطاء سيادة الوطنية محتواها الحقيقي. وفي ذلك دليل آخر على العمق الوطني الثوري لadiولوجie جبهة التحرير الوطني، وهو العمق الذي يزداد وضوحا وتجليا برفض البرنامج بأية محاولة فرنسية تهدف إلى بع قوة ثالثة ومحذرا في الوقت نفسه من أن تحول هذه القوة- إذا ما نجحت فرنسا في إيجادها- استقلال الجزائر إلى ‘نكسة adiologique تنتهي إلى التخلص من أهداف الثورة’⁽²³⁶⁾ ويعيد هذا الموقف تكريساً ل موقف البرامج السابقة للثورة

(237)

وما يشدّ الانتباه في هذا التقييم، ذلك النقد الذي وجهه البرنامج بطريقة عمل جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة وإلى غاية الاستقلال: ‘إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني ولم تقرّ ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة..... ونشاهد تباعد خطيراً بين الوعي الجماعي وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني وقد حلّت هذه السلطة بصورة مطلقة محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح الأبوة المتعلية. إن هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائماً يقوم على أساس الكفاح التحريري

فقط يضاف إليه انعدام أي مجهد إيديولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالباً في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة... إن جبهة التحرير الوطني برغم من معارضتها الحقيقة للإقطاعية لم تقم بـأي مجهد لتنجوا هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناسب بأن مفهوم السلطة المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام أي مجهد إيديولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالباً في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة.....

إن جبهة التحرير الوطني برغم من معارضتها الحقيقة للإقطاعية لم تقم بـأي مجهد لتنجوا هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناسب بأن مفهوم السلطة المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقة السياسية هي التي تساعد على خلق روح الإقطاعية....

إن انعدام مذهب صارم لجبهة التحرير الوطني قد أتاح ظهور نفسية البرجوازية الصغيرة⁽²³⁸⁾ المطبوعة بالعقلية الغربية والتي تفصلها عن الشعب هو آية سحرية⁽²³⁹⁾

وما يجب الإشارة إليه هو أن البرنامج - من خلال هذا النقد - وان كان وفق في إبراز بعض النواقص التي كانت عنصر تعطيل حقيقي لتطوير جبهة التحرير الوطني في المجالات السياسية

والادبولوجية فإنه من جانب آخر لم يكن نقده نقدا سليما في بعض ما نسب إليه ولا أدل على ذلك ما ورد في النص من كون جبهة التحرير الوطني لم تهتم بأن تتجاوز [أ]جابة الهدف الوحيد (الاستقلال) واهتمت فقط في الكفاح المسلح ولم تكن مقدرة لما ستاتي به الحرب من مستلزمات وتطورات.

بمجرد العودة إلى بيان أول نوفمبر يتضح لنا أن هذا الحكم لم يكن حكما دقيقا ذلك الذي ذهب إليه وأضحووا البرنامج⁽²⁴⁰⁾ كون البيان أشار بتصريح العبارة – بالإضافة إلى تحقيق الاستقلال الوطني- إلى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني⁽²⁴¹⁾ وفي هذا دليل على ذلك الاهتمام الذي أولته جبهة التحرير الوطني لمرحلة ما بعد الاستقلال الوطني من تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية وفي فقرة أخرى من البيان نقرأ: "إن هذه المهمة شاقة وثقيلة العبي ، وتحتطلب كل القوة وتعبنة الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا وأن النصر محققا "⁽²⁴²⁾ ولعل هذا يفند ما ذهب إليه برنامج طرابلس – في نقد المذكور آنفا- من كون جبهة التحرير الوطني لم تكن مقدرة لما ستاتي به الحرب من مستلزمات وتطورات.

وهو ما يثبت إذن، ويجزم بأن جبهة التحرير الوطني منذ أن ولدت سنة 1954 كانت لها نظرة قريبة وبعيدة في إطار استراتيجية

واضحة سياسية و إيديولوجية تهدف في أساسها تحقيق والاستقلال الوطني بواسطة الكفاح المسلح والإعداد في أن واحد لمرحلة ما بعد الاستقلال عن طريق الاهتمام بصياغة مشروع مجتمع للدولة الجزائرية المستقلة.

ومهما كان الأمر فإن البرنامج - كما تتبعنا - قدم تقييمها شاملا للأوضاع تضمنه نقدا لاذعا أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وبالرغم ما احتواه ذلك النقد من هفوات فإن ذلك لم يمنع من اعتبار هذا التقييم تطورا في مسيرة الفكر الوطني كون ميثاق طرابلس كما قال محمد العربي ولد خليفة: " وضع جردا دقيقا لايجابيات وسلبيات الماضي".⁽²⁴³⁾ وهي عملية تساعد من دون شك على إعطاء المشروع الاديولوجي ديناميكية أكثر في مرحلة هامة من مراحل الثورة ثم إن استخدام أسلوب النقد الذاتي في هذا التقييم دل بوضوح على عدم تطرف الفكر الوطني ونظرته الموضوعية ونزعته الوطنية المبنية والاحترام إرادة الجماهير الشعبية وإرساء قواعد الديمقراطية .

كما إن اعتماد جبهة التحرير الوطني على دراسة الأوضاع وتقييمها سلبا أو إيجابا و توظيف ذلك لبناء مشروعها اديولوجي يجعلنا نصف اديولوجيتها ضمن خانة الإيديولوجيات العلمية وهي إيديولوجيات التي تعتمد الواقع والتجربة والتقييم الموصعي في تسطير أفكارها وأهدافها .

وفي تحليله للطبيعة الاجتماعية لحرمة التحرير الوطني أكد البرنامج على إن "ال فلاحين والعمال هم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي ودخولهم الجماعي للثورة قد جلب إليهم من بعد فناثن الوطن الاجتماعية الأخرى" (244)

ويذلك يكون ميثاق طرابلس قد أصبح على الثورة الجزائرية طابعا شعبيا مبينا على أنها لم تكن صراغا طبقيا كما ذهب إلى ذلك البعض (245)، وإنما كفاحا شعبيا من أجل القضية الوطنية بجميع أبعادها.

بعد هذا التقييم للرصيد النضالي والأدبيولوجي، سطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وهو ما أطلق عليه "الثورة الديمقراطية الشعبية"

2- المجال السياسي:

أ- السياسة الداخلية:

في هذا المجال ركز ميثاق طرابلس على تسطير أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية وكان على رأسها تحديد الدولة الجزائرية "بناء على أسس علمية وعصيرية وتجارب الحركات الثورية دون إهمال الواقع الجزائري بمعطياته الموضوعية ومطامحه الشعبية" (246) وبذلك نلاحظ أن رغبة التحديث التي

ابنها البرنامج قرناها بانطلاق من الواقع الجزائري مفضلا عدم التمدد على النفس والافتتاح على العالم للاستفادة من تجربة الأمم المفيدة

بيد أن نسجل أن هدف بناء الدولة الجزائرية وتحديثها جاء في إطار المبادئ الاشتراكية وليس في إطار المبادئ الإسلامية (إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشيد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية)⁽²⁴⁷⁾

وقد أحدث ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلاً واسعاً وسط المؤرخين والمفكرين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجاً عن المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه الجغرافي والنضالي ومن ابرز هؤلاء بن يوسف بن خدة الذي قال في هذا الشأن أن ميثاق طرابلس استلهم الأيديولوجية الدخيلة عن مجتمعنا وقيمنا الحضارية.. وهو الذي أدى إلى عرقلة حياتنا .. وهذا هو الانحراف بعينيه حسب رأي بن خدة⁽²⁴⁸⁾ وعلى النقيض من ذلك ذهب واضعوا الميثاق الوطني إلى القول بأن الاشتراكية في الجزائر ليست اختياراً تعسفيّاً ولا دخيل على جسم الأمة الجزائرية بل أنها عملية حية تستمد جذورها من معركة التحرير الوطني .. أن الاشتراكية ليست ديناً إنما سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ويقتضي من ثمة نبذ كل جمود⁽²⁴⁹⁾

ومهما كان الأمر فإن الشيء الذي يجب تأكيده والتركيز عليه هو أن ميثاق طرابلس خالف بيان أول نوفمبر الذي نص بتصريح العبرة عن إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية⁽²⁵⁰⁾

إن تفسير هذا التحول في الأيديولوجية الثورية قد يعود إلى الاختلاف في القنا عات الأيديولوجية والتوجهات الثقافية بين مختلف قيادات الثورة

والحق إننا إذا رجعنا إلى الأشخاص الذين كانوا مكلفين بكتابة المشروع (الاشتراف ، بن بلة ، حربى ، رضا مالك ، عبد المالك نمام) فإننا نكتشف بوضوح التوجهات الماركسية لبعض منهم كمصطفى الأشرف ومحمد حربى وهي التوجهات التي⁽²⁵¹⁾ اختلفت سلاً مع توجهات أحمد بن بلة الذي كان من دعاة الثقافة العربية الإسلامية⁽²⁵²⁾ وبينه على رأي محمد حربى فإنه يذكر إن الذي ألح على ضرورة إضافة الجانب الديني في ميثاق طرابلس هو السيد أحمـد بن بلـة فقد كان رافضاً لعلمـنة الدولة الجزائـرية أو علمـنة جـبهـة التحرـير الوطنـي ، أما التـيار الـذـي كان رـافـضاً لـهـذا النـهج فـنـجد عـلـى رـاسـه مـصـطفـى الأـشـرف الـذـي اـعـتـبر أـلـيـن إـسـلامـي عـاـمـلـاً مـعـاـملـة التـأـخـر وـالـجـمـود فـيـ الجـانـب السـيـاسـي وـالـاـيـدـيـوـلـوـجـي أما فـيـ الجـانـب الـاجـتمـاعـي فـانـ مـصـطفـى الأـشـرف⁽²⁵³⁾ اـعـتـبر الـدـين إـسـلامـي صـورـ من صـورـ الرـجـعـيـة وـالـانـغـلاقـ خـاصـةـ فـيـما يـخـصـ

شؤون الاسرة والمرأة ، وقد جاءت شهادة بن يوسف بن خدة ما اكده ما ذهبنا إليه فقد ذكر بن خدة أن التكوين الفكري لقادة جبهة التحرير الوطني المسبع بالإيديولوجية الأوربية المتخرجين من المدارس الفرنسية والذين كانت لهم تصورات علمانية للدولة على شاكلة الدولة الغربية⁽²⁵⁴⁾ التي كانت تؤمن بان خلاص الشعب انما يكون على يد الاشتراكية وكل هذه الآراء توضح ان ابعاد مبدأ الدين الإسلامي من برنامج طرابلس كان نتيجة الاختلاف في التكوين الثقافي والقناعات الإيديولوجية لكل تيار

كما تناول برنامج طرابلس السياسة الداخلية للدولة الجزائري وقد اعطى أهمية كبرى للوحدة الوطنية وعرفها بأنها ليست اتحادا حول الطبقة البرجوازية بل هي تاكيدا لوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديموقراطية الشعبية⁽²⁵⁵⁾ وكما يظهر فان ميثاق طرابلس أكد على ضرورة مواصلة هذه الوحدة مهمتها لإنجاز مهام المرحلة الجديدة ، وكانت البرجوازية بتصور ميثاق طرابلس العائق الوحيد المهدد للوحدة الوطنية

و ركز ميثاق طرابلس في جانب السياسة الداخلية ايضا على ضرورة اعطاء مؤسسات الدولة محتوى ديموقراطيا وحاول تجاوز الجانب النظري في ذلك الى العمل على تجسيد فعلي للديمقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسسات الدولة⁽²⁵⁶⁾ كما يظهر لنا هذا التطور في اعطاء البرنامج الثورة الديموقراطية محتوى شعبيا فقره

إيجاد طبعة واعية تتكون من فلاحين وعمال وشباب ومثقفين ثوريين لسطير فكر سياسي واجتماعي يعكس مطامع الشعب وكما يبدو فإن هذه النظرة قد استلهمت من تجربة سبع سنوات من الكفاح وهو الكفاح الذي لم يتحقق إلا بعد تكاتف كل الفئات الشعبية وهو ما حذى بالفكر الوطني التأكيد على أن مهام المرحلة الجديدة لا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية معينة وإن الشعب هو القادر على إنجاز هذه المهمة ويظهر أن الميثاق بدعوته إلى إيجاد طبعة واعية كان يريد استعمال المقاييس العالمية في المجالين النظري والعملي لبناء الدولة الجزائرية ن حتى يمنع المشروع الايديولوجي من التصورات الذهنية الجاهزة ويعطي للمجال التنظيمي العملي تنظيمًا مجدياً مبنياً على التخطيط والتنظيم والنظرة الموضوعية للأوضاع كي لا تقع الثورة الديمقراطية الشعبية في فخ النزعة الذاتية المتمثلة في الارتجال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري⁽²⁵⁷⁾

ومن الوسائل التي وضعها الميثاق لتحقيق أهدافه الداخلية تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب⁽²⁵⁸⁾ وقد ذهب البعض في وصف هذا القرار بالقرار الخاطئ كونه استلهم من الايديولوجية الاجنبية (دول أروبا الشيوعية) وهو ما يتعارض، حسب وجهة نظرهم، مع مبدأ الحوار ومبدأ الشورى⁽²⁵⁹⁾ في حين رأى آخرون بأن أهداف الاشتراكية المعلنة كانت تتطلب إقامة حزب منظم واحد وإن حزب جبهة

التحرير الوطني ليس حزبا خالصا من النمط الشيوعي وإنما هو حزب مسواتي ديمقراطي مفتوح لكل الجزائريين⁽²⁶⁰⁾

ونحن نميل الى ترجيح الرأي الثاني على الأول لأن هذا الاجراء، الذي اتخذه ميثاق طرابلس له ما يبرره فطبيعة المرحلة كانت تتطلب تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق إيجاد حزب موحد يحضى بثقة الجماهير الشعبية وبما أن جبهة التحرير الوطني ولدت في خضم معركة التحرير وظلمت في طياتها كل الطاقات الحية للشعب الجزائري وتسربت إلى صفوفها عدة اتجاهات تمثل ايديولوجيات ومذاهب سقلتها في إرادة العزيمة الثورية فكان لزاما على الفكر الوطني ان يستثمر كل ذلك ويوظفه في تحقيق المرحلة الجديدة بتحوله جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي

ثم ان القول بغياب الحوار والشورى عن نظام الحزب له مايفنده في ميثاق طرابلس اذ ورد في هذا المجال على الحزب ان يعمل على قاعدة ديمقراطية وهذا يتطلب عملا سياسيا متواصلا داخل الحزب بتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة .. ان القيادة لا يمكن ان تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من اقتراحات القاعدة فالتعبير الحر عن الآراء والانتقاد في إطار منظمة الحزب هما من الحقوق السياسية لكل منا⁽²⁶²⁾

وبما أنَّ الحزب هو المسؤول عن تسيير دواليب الحكم في الدولة فقد حرص البرنامج على تنظيمه تنظيما دقيقا فبين انه لا ينظم إلا الذين

بناظون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل تواجد ايديولوجي مخالف لأهداف الثورة ويفتح أبوابه لكل الفئات الشعبية⁽²⁶³⁾ وهكذا نلاحظ أن البرنامج أصبح على هذه الوسيلة (الحزب) صبغة ثورية حتى يجنب المشروع الایديولوجي انحرافات تبعده عن المبادئ الثورية وهو ما يشكل امتدادا واستمرا را لمبادئ الحركة الوطنية⁽²⁶⁴⁾ و البرامج السابقة للثورة التحريرية

السياسة الخارجية:

وضع ميثاق طرابلس سياسة خارجية للدولة الجزائرية والتي جاءت مجملها مبنية على الایديولوجية الوطنية وترمي الى اهداف حيوية على الصعيد الاقليمي والعالمي و الانساني وفي هذا الاطار جاء التاكيد على ضرورة محاربة الاستعمار والامبراليية⁽²⁶⁵⁾ وتتجد هذه السياسة التعبير عنها في تأييد كافة حركات التحرر ((وستقم الجزائر المستقلة ساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلاً لتحرير بلداتها⁽²⁶⁶⁾

ويدل الاعلان صراحة في ميثاق طرابلس عن محاربة الاستعمار والامبراليية في العالم والثورة التحريرية قد انجزت مهمة التحرير عن ترسخ الصبغة الثورية والانسانية في ایديولوجية الثورة الجزائرية كما يدل في الوقت نفسه تمسك الفكر الوطني بمبادئ واهداف الحركة الوطنية⁽²⁶⁷⁾ والثورة التحريرية⁽²⁶⁸⁾

ولتأكيد البعد الاقليمي للثورة وتوظيف هذا البعد فيتسطير سياسة خارجية تحقق الاهداف الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة

اوصى البرنامج ((بدعم حركات النضال من اجل الوحدة ..والمساعدة على وضع تدبير صحيح لقتصيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا عن طريق الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبراليّة⁽²⁶⁹⁾ وغني عن البيان ان ميثاق طرابلس ت من خلال هذا النص . قد أسهب في ابتكار الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة المنشودة (العربية والأفريقية) وهو ما يعد تاكيدا لاطروحات الفكر الوطني الوحدوي

إلى جانب كل ذلك ، جاءت السياسة الخارجية للبرنامج ترمي إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين ، إذ ورد في هذا المجال " أن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام .. ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الامبراليّة تعبئة دائمة لدعم الروابط مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس الاحترام المتبدل .. وهكذا تكون الجزائر قادرة على الإسهام بصفة ايجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية .. كما أنها ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية⁽²⁷⁰⁾ ويفظهر جليا من خلال هذا النص أن الفكر الوطني قد اكتشف طوال كفاحه ضد الاستعمار ذلك التضامن الذي كان موجودا بين أعضاء الكتلة الاستعمارية⁽²⁷¹⁾ وهو ما دعا

التأكيد على ضرورة أحداث التكافل والتضامن بين حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا الاتينية ولعل أهم تطور سجله البرنامج هو دعوه في هذا النص إلى تحقيق التقدم والسلم العالميين من مبينا الطرق الكليلة بتحقيق هذين المبداءين وقد جاء عرض هذه الطرق في شكل شامل وعميق بين ذلك اطلاع الفكر الوطني على واقع العلاقات الدولية وادراكه للخلل الذي بدا يعتري تلك العلاقات

وكما لاحظنا فإن الميثاق ربط مبدأ التقدم بمبدأ السلم ذلك لأن التقدم العالمي لا يتحقق إلا في جو من السلام كما أن السلام بدون تقدم لن يجعل الأمن العالمي معرضًا للخطر وهذه العلاقة الجدلية بين التقدم والسلم العالميين يبدو أن الفكر الوطني استوعبها جيداً وهو ما يعد نظراً في البعد العالمي إيديولوجية الثورة الجزائرية في النهاية وعلى ضوء تحليلنا لاطروحات ميثاق طرابلس المتعلقة بالسياسة الخارجية يمكن القول أن الفكر الوطني بهذا الميثاق أكمل بناء الأبعاد الإقليمية الإنسانية للثورة الجزائرية فقد جاءت اطروحاته في هذه المجالات أكثر تطوراً وهو ما سمح برسم سياسة خارجية شاملة للدولة الجزائرية المستقلة، ولعل أهم ملاحظة تستوقفنا هنا هو أن البرنامج كان حريصاً على أن تكون هذه السياسة مستقلة، معتمداً في ذلك على مبدأ عدم الانحياز ومادعم التيار الحيادي في العالم وتصفية الأحلاف العسكرية أو القواعد الأجنبية، وتحقيق التقد والسلم العالميين ومحاربة الاستعمار ونصرة الشعوب المستضعفة إلا أهداف

ومبادئ تؤكد استقلالية هذه السياسة وحيادها فإذا كما ان السياسة الداخلية جاءت على اساس الاستقلال الكامل والسيادة الوطنية فكذلك كان الشأن بالنسبة للسياسة الخارجية وماذل الا المبادئ الثورية التي نمت وتطورت وأصبحت عقيدة راسخة في ايديولوجية الثورة الجزائرية.

- المجال الاقتصادي

قبل رسمه الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية قيم ميثاق طرابلس مجمل الوضاع الاقتصادي للجزائر في عهد الاحتلال واستخلص من خلالها بان "الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا تسسيطر عليه فرنسا كلها وتحت ايدي اجنبية"⁽²⁷²⁾ وعلى ضوء ذلك التقييم حدد الميثاق مبادئ اساسين للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية

- 1 . بناء اقتصاد وطني ضد الميمنتنة الاجنبية والليبيرالية الاقتصادية
- 2 . الاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية⁽²⁷³⁾

وبتحديد البرنامج لهذين المبادئ يكون قد طور من الاطروحات الاقتصادية التي تبناها مشروع اوت 1961 فيما يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصاد⁽²⁷⁴⁾ فقد تعددى هذا التدخل حسب ميثاق طرابلس ليشمل وضع الخطط الاقتصادية ومشاركة العمال في السلطة الاقتصادية وهو ما يعد تنظيما للاقتصاد الجزائري على النمط الاشتراكي

ويبدو ان الفكر الوطني باختياره للاشتراكية كنظام اقتصادي كان يريد احداث القطيعة الجذرية مع النظم الليبرالية الاستعمارية التي كانت سببا في الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه الشعب الجزائري وذلك في كون بعض المبادئ الاقتصادية للاشتراكية تتلاقى مع المبادئ الاقتصادية لايديولوجية الثورة والحركة الوطنية كمبدأ العدالة الاجتماعية ، وهناك من الباحثين من ارجع سبب اختيار الاشتراكية كنظام اقتصادي الى التجربة التاريخية المتمثلة في النجاحات التي احرزت عليها الانظمة الاشتراكية⁽²⁷⁵⁾

وبعد تحديد تلك المبادئ العامة التي يسير في كنفها الاقتصاد الجزائري رسم ميثاق طرابلس الاهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية وهكذا وفي المجال الزراعي وضع البرنامج مسطرة تضمنت مايلي

1. القيام بالثورة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة والحفاظ على الثروة العقارية

2 . القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين في تعاونيات

3. زيادة حجم الإنتاج الزراعي عن توزيع التقنيات الحديثة و تطوير الزراعات الغنية والتنمية المنهجية لتربيبة المواشي⁽²⁷⁶⁾

ونحن نعيير هذا تطورا هاما في الفكر الاقتصادي للثورة بدليل أن هذا الفكر بدا يبحث عن المناهج العلمية لقطاع الفلاحي ، ثم أن

الإعلان عن الثورة الزراعية وجعلها على رأس الاهداف الاقتصادية يدل على الاهتمام الذي اولاه مياد طرابلس لهذا القطاع الذي كان يمثل المصدر الاساسي والحيوي للاقتصاد الجزائري وفي هذا تكرر وتطوير لأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية اللتين تناولتا في بعض برامجها إعادة الاعتبار لهذا القطاع وهو ما يبرر استيعاب الفكر الوطني الثوري للرصيد النضالي والفكري الجزائري وتطوره لهذا الرصيد

وللنهوض بالبنية التحتية لهذا القطاع اوصى البرنامج بتنمية وسائل النقل وتحسينها وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية واقامة موصلات بحيرة بين الطرق الكبرى والاسواق القروية وتنمية الثروات المعدنية وتوسيع شبكة الكهرباء والغاز الى المراكز الريفية⁽²⁷⁷⁾

- المجال الاجتماعي

جاءت السياسة الاجتماعية لمياد طرابلس ترمي إلى خمسة أهداف أساسية:

1. رفع مستوى المعيشة بالقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمال والاعتراف لمدعي الإضراب
2. محاربة الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.
3. ضمان توفير الصحة العامة بتأمين الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج

٤. توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان والمصادقة في
النن على تنظيم القطاع

٥. تحرير المرأة وتطویرها وذلك بمحالرية الأحكام الاجتماعية المسبقة
والمعتقدات الرجعية بخصوص المرأة و اشراکها إشراکا کاما في تسییر
الشئون العامة والسماح لها بتولی مسؤولیات حزبیة (278)

ويلاحظ أن ميثاق طرابلس قد وضع سياسة اجتماعية واضحة
للدولة الجزائرية وهي السياسة التي جامت شاملة وعميقة في أهدافها
رسائلها بين ذلك احاطة الفكر الوطني وإدراكه العميق لحجم تحديات
المرحلة المتقللة في الوضاع الاجتماعية المتساوية (279) لذلك جاء
رصده لتلك الأهداف منسجما مع تلك المرحلة وكل هذا يبين تكيف
إيديولوجية الثورة مع الوضاع والظروف مهما كانت طبيعتها كما يبين
من جهة أخرى أن تطور هذه الإيديولوجية كان دائمًا ينطبق من الواقع
والظروف السائدة

- المجال الثقافي:

في نص بعنوان من أجل مفهوم جديد للثقافة (280) لخص ميثاق
طرابلس نظرته للثقافة وسياساته الثقافية ((ستكون الثقافة الجزائرية
ثقافة وطنية وثورية وعلمية فدورها كثقافة وطنية يتمثل في اعطاء اللغة
العربية المعبرة الحقيقة عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجا عنها
كلة حضارة للك فانها ستعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعریف
باسانیته المزدوجة القديمة والحديثة لادخالها في الحياة الفكرية وتربية

الشعور الوطني فهي ستحارب هكذا البنية الثقافية والتأثير الغربي .. وأنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تحرير الشعب من مخلفات الإقطاع والخرافات .. الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها و إبعادها .. ويجب التذكير هنا بان الفلاحين سوف يستفيدون من رفع المستوى الثقافي ..⁽²⁸¹⁾

ويبدو جلياً من النص أن ميثاق طرابلس وضع معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة ينطلق من الانتماء العربي الإسلامي للجزائر ويؤكد من اجل استعادة اللغة العربية لما كانتها كلغة حضارة ويعطي للثقافة طابعها الثوري والعلمي قصد القضاء على الجهل والجمود الموروثين من الاستعمار مستعملاً في هذه العلية الحضارية الأساليب العلمية والمناهج الحديثة قصد الترشيد العقلاني لهذه الثقافة والانتشار المنهجي المعتم لها على كل مستويات المجتمع وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بالثقف وإعطاء الإسلام مفهومه التقدمي كعقيدة وحضارة⁽²⁸²⁾

- 1- لقد أكد بيان أول نوفمبر على أن الهدف من الثورة هو الاستقلال الذي يعني إعادة بعث الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية .
- Mohamed Teguia Op Cit PP 157-159
- 2- محمد حربى ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، مرجع ص 66.
- 3- بيان أول نوفمبر
- 4- HARBI, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p 314-5
- 5- الماجد، (27 جويلية 1959)، من 05
- 6- شارل ديفول، مذكرات الأمل، ترجمة سموحي فوق العادة ، منشورات عزيزات، بيروت، 1973، ص 73
- 7- كمشروع قسنطينة، ومشروع الدعم المالي والاقتصادي للجزائريين، والدعوة إلى سلم الشجاعان (أكتوبر 1958)، والإعلان المشروط عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهي الشاريع التي كانت تتلوخى منها فرنسا خلق فتنة داخل الثورة وبعثة مجدهما أنتظرا، محمد لحسن ازغيدى، عُقْدَة الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، مون الجزائر، 1989، ص 191- 197
- 8- HARBI, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p -9
315
- 9- حربى، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 207- 208
- 10- صدوقه، مرجع سابق ذكره، ص 36
- 11- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -12
- 12- واد خليفة، مرجع سابق ذكره، ص 91
- 13- اشار المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية لهذه المبادئ والأهداف، ونحن بدورنا كنا قد طرقتنا إليه في الفصل السابق.
- 14- La nation algérienne, N 4(25/09/1954) -15
- 15- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -16
- 16- احمد بن نعман، حزب البعض الفرنسي، شركة دار الأمة، الجزائر، ص 05

- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -18
 IBID -19
 IBID -20
- 21 حربى، جبهة التحرير الوطنى، الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 212
- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -22
 HARBI, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p -23
 313
- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -24
 -25 منذ تاسيسه سنة 1926، رفع نهم شمال إفريقيا مطلب الوحدة المغربية كأحد أهدافه الرئيسية ، كما حرص من جانب اخر مع جمعية العلماء المسلمين على إبراز انتها، الجزائر إلى العالم العربي الإسلامي، وهو دليل اخر يبرز ذلك التواصل بين إيديولوجية الثورة وإيديولوجية الحركة الوطنية، للاطلاع على مطالب التيارين (الثوري، الإصلاحى) في هذه المجالات انظر: - COLLOT, op, cit, pp 38-39-53-71-72-313-316
- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit -
 -26 فرانتيفانون، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، دون تاريخ، ص 127
- EL- MOUDJAHID, N58(05/01/1960)-
 27 - أول لقاء رسمي كان في جوان 1960 بمولان، ثم تبعه لقاء، لوسيرن بسويسرا في فيفري 1961، ثم لقاء ايفيان الاول (20 ماي 1961) ، ثم لقاء لمقران في صيف 1961 ، انظر:
- DAHLEB, op, cit, pp 133 ; 137, 138, 145
 -28 كان فشل تلك اللقاءات الرسمية بسبب موقف الوفد الفرنسي المتعنت تجاه مسائل عديدة، كوحدة التراب الوطني والأمة الجزائرية والطرق المؤدية إلى تحرير المصير، وهذه المسائل، كما نعلم، من المبادئ الأساسية للثورة والتي رفض الوفد الجزائري تقديم أي تنازلات بشأنها، انظر:
- IBID, pp 133, 137-138, 145
 29 - تتعلق هذه التنازلات التي أرادت الحكومة الفرنسية الحصول عليها من المفاوضات الأولى بتقسيم التراب الوطني واقطاع الجزء الصحراوي منه، وإيجاد قوة ثالثة موالية لها،

وإذا لتبثن بقاء مصالحها في حالة استقلال الجزائر، انظر : ازغيدى، مرجع سبق ذكره، ص
ص 230 - 235

P Vde la reunion du CNRA, tripoli, (aout 1961), archives nationales algérienne, CO22 -30

CNRA, session de tripoli(août 1961) archives nationales algérienne, CO 23. -31

IBID - 32

IBID -33

-34 - كان لقاء لوقران (جويلية 1961) اخر لقاء رسمى بين وفدى الحكومتين الجزائرية والفرنسية قبل انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطنى للثورة الجزائرية بطرابلس (اوت 1961) انظر: DAAHLAB, op, cit, p 145

CNRA, session de ripoli, (août 1961), op, cit -35

-36 - كانت السياسة الفرنسية واضحة بخصوص تعزيز عرى الوحدة الوطنية الجزائرية بليل تصريحات ديفول ودعواته المتكررة لأطراف اخرى جزائرية للمشاركة في المفاوضات، انظر المجاهد: عدد (27 مارس 1961) ص 06

45CNRA, session de tripoli , op, cit -37

-IBID -38

39 - نذكر في الفصل السابق مواقف احمد باي والأمير عبد القادر بخصوص محاولات فرنسا استمالتها ورفضهما لتلك المحاولات، حفاظا على سيادة بلدهم، انظر: الزيري ، مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضية، مصدر سابق ص 137

انظر ايضا: ابن عبد القادر الجزائري، مصدر سبق ذكره، ج 02، ص 524

40 . نذكر ، كذلك ، مطلب الاستقلال التام والكامل الذي طالب به التيار الثوري في برامج

عديدة ، انظر: COLLOT, op, cit, p 39.

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit -41

IBID-42

CHIKH, l'Algérie en armes, op cit, p 329-43

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit-44

45 - كانت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية قد تناولت بالاكثر، المبادىء والأهداف المستقبلية للدولة الجزائرية (سنة 1951 وسنة 1953)

انظر :

COLLOT, op, cit, pp 300-304, 313-314

CNRA, session de tripoli(aout 1961)op. Cit

46 - الجندي ، مرجع سبق ذكره، ج 02، ص 458

47 - للاطلاع أكثر على مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري قبل الغزو الفرنسي

انظر: الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 39

48 بعض الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالتمام والفلاحة التي تناولها برنامج طرابلس(1961)،
كان التيار الثوري قد خصها بالعناية ، للاطلاع أكثر على المطالب الاقتصادية لهذا التيار

انظر: COLLOT, op, cit, pp 52-53

L'Algérie libre, N(89)(11-12-1953), p 01

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit - 49

IBID - 50

51 - للاطلاع على مطالب جمعية العلماء في الجانب الثقافي، انظر : الشهاب، عدد) جويلية (1936

52 - فيما يخص اطروحات حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بشأن الثقافة يمكن الرجوع إلى البرنامج الثقافي للحركة الصادر سنة 1953 انظر:

L'Algérie libre, N89(11.12.1953) , p 01

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit - 53

54 - للاطلاع على اطروحات التيار الثوري في هذا الجانب انظر:

L'Algérie libre, "L'union africaine en marche", N du (13-26 février 1952)

55 - كان بيان أول نوفمبر قد دعا إلى تحقيق الوحدة المغاربية ثم كرس ميثاق الصومام هذه الرؤية وأثراها ليعاود برنامج طرابلس (1959/1960) التأكيد عليها، انظر : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سبق ذكره ص 09 - 48 - 108

56 - سامي ناير، سبع اطروحات حول المغرب العربي محاضرة القيت في ندوة خصصت لوحدة المغرب العربي ، كتاب مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص 159

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit 65 - 57

59- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 21، 20 و شارل ديغول مصدر سابق ص .112

60- بن يوسف بن خدة مصدر سابق، ص 23 و محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص .263

61- هذه المحاولة الانقلابية دامت أربعة أيام بداية من الثاني والعشرين افريل 1961، تابعا الجنرال شال برفقة الجنرالات، سالان، جوهر زلر، وكان معهم مجموعة أخرى من عقداء رفياط الجيش الفرنسي، وكان هدف هذه المحاولة هو معارضته سياسة ديغول الرامية إلى تزوير مصير الجزائر، وإعطاؤه فرصة لقوات الجيش مدتها ثلاثة أشهر كي تقتضي على الثورة، وله كان ديغول حازما في التعامل مع هذه المحاولة التي كانت أن تهدى حاضر ومستقبل فرنسا، للمرزيد انظر، شارل ديغول، مصدر سابق ص ص 118 ، 125 .

62- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ص 24.

63- نفسه، ص 24.

64- نفسه، ص 25.

65- شارل ديغول، مصدر سابق، ص. ص 136 - 137.

66- نفسه، ص 131.

67- نفسه، ص 132 .

68- بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق ص ص 29 ، 31 .

69- نفسه، ص. ص 36،38

70- نفسه، ص 38 شارل ديغول مصدر سابق، ص 140 .

71- شارل ديغول ، مصدر سابق، ص ص 145 ، 146 .

- Thomas marc Robert,Sahara et communaute ,paris 1960. P.
259 -72
Ibid- .73

ATTILIO.Caudio. Le Sahara Des Africaines, ED Reme -74
juillard, paris p 122

- 75 للتوسيع أكثر في استراتيجية الثورة الهدفة إلى فشل مخططات ديفول حول الصحراء الجزائرية، انظر مجلة المجاهد على سبيل المثال لا الحصر ، أعداد: 1961/07/03 ، 1961/04/10 ، 1961/03/07 ، 1961/08/28 ، 17/07/1961
- 76 عبد المجيد المهيبي، شهادة حول مؤتمر صنجة 1958 مجلة الحوار، عدد ماي 1988 باريس 1988، ص 45
- 77 نفسه
- 78 T.marcRobert.Op.citp.259
- 79 ملف التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، مجلة أول نوفمبر العددان 151 / 152 الجزائر 1997
- 80 نفسه
- 81 نفسه
- 82 بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 22، 25.
- 83 شارل ديفول، مصدر سابق ص 138.
- 84 نفسه، ص 140.
- 85 نفسه، ص 54.
- 86 لقد مارست فرنسا ضغطاً كبيراً خاصة على الدول الإفريقية التي كانت تستعمرها وبعدما وافقت على منحها نوعاً من الحرية حاولت إجبارها على مواجهتها للثورة الجزائرية.
- 87 من ذلك بيان أول نوفمبر 1954 ، وبيان الصومام 20 أكتوبر 1956 ص 97 ، 99 ، 98
- 88 د م وث ج ، م م ط الاول 1960/59 م م س ع ، علبة مصورة رقم C005 ، المصدر السابق ، وكذا د م وث ج ، م م ط الاول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 المصدر السابق.
- 89 نفس المصادر
- 90 لقد شكل نقل الحرب إلى التراب الفرنسي نقلة نوعية في الثورة الجزائرية التي أصبحت تهدد كيان فرنسا من الداخل ، حتى أن الجنرال ديفول يعترف (بانمواصلة الحال الراهنة ستؤدي بفرنسا سياسياً ومالياً وعسكرياً إلى مستنقع لا قاع فيه ... وقد يؤدي ذلك في

- لولت نفسه إلى توريط جيشتنا في 61 - د/ محمد العربي الزبيري ، الحركة الوطنية في
بيطة النضفه (1954-1962) ، مجلة الرؤية ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ماي/جوان
1996 ، من تناحري عقيم لا طائل تحته ... فلم يكن من مخرج أمامي سوى منع الجزائر حق
تغیر مصيرها بنفسها) ، الجنرال ديغول مصدر سابق ص 54 .
- 91- راجع نص البيان الكامل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مجلة المجاهد عدد
اكتوبر 1959 .
- 92- للذكرى الـ 50 للثورة الجزائرية ، المنشور في مجلة الرؤية ، السنة الأولى ، العدد الثاني ،
يونيفيك ، رابع ببطاطس حسين ايت
- 93- دم وث ج ، م م ط الاول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 ،
المصدر السابق.
- 94- المجاهد عدد 30 نوفمبر 1959 .
- 95- بن يوسف بن خده ، اتفاقيات إيفيان ، من 18 ، 19 .
- 96- دم وث ج ، م م ط الاول 1960/59 رم خ ، علبة مصورة رقم C008 ، المصدر
السابق.
- 97- دم وث ج ، م م ط الاول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 ،
الصدر السابق ، وكذلك دم وث ج ، م م ط الاول 1960/59 م م علبة مصورة رقم C005 ،
الصدر السابق.
- 98- سيعلن عن هذه الحكومة في التاسع عشر جانفي 1960 ، وسيرأسها ، للمرة
الثانية السيد فرحات عباس ، إلى غاية أوت 1961 .
- 99- دم وث ج ، م م ط الاول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 ،
الصدر السابق.
- 17- محفوظات المركز الوطني للارشيف :وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة 09-07
27- اوت 1961 تقرير السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية في حـمـجـحـ حول الوضع داخل
الثورة علبة مصورة رقم: C039 .
- 100- نفسه .

- 101 - رغم ذلك فإن الشعب كان ينظم في نفسه داخل المحتendas حيث أوج تنظيم
لجبهة التحرير الوطني وهو الامر الذي يوحى بنضجه السياسي. انظر رسالة الولاية الرابعة
C043 1961/06/20: إلى ح.م.ج.ج. عليه م
- 102 - م.م.و.للارشيف:وم.وث.ج: تقرير لخضر بن طوبال.المصدر السابق
- 103 - نفسـه:تقرير وزير الداخلية عليه م: C020.
- ALAIN JACOB -D UNE ALGERIE A L AUTRE E - 104
CRASSET PARIS 1963 p94.
:la guerre d'algérie-E temps : HENRI ALLEG Et voir aussi
265: ;p actuel-paris 1981
- 105 - د.م.الزبيدي:المراجع السابق ص: 214.
- 106 - م.م.و.للارشيف:وم.وث.ج: رسالة الولاية الثانية إلى
ح.م.ج.ج. 1961/02/13. عليه م: C043.
- 107 - م.م.و.للارشيف:وم.وث.ج: تقرير بن طوبال.المصدر السابق.
- HISOIRE DU -MAHFOUD KADDACHE -108
ENAL ALGER 1993-p -NATIONNALISME ALGERIEN
787
- 109 - لخضر بورقة: شاهد على اغتيال الثورة.الجزائر 1991 ص: 347.
- 110 - م.م.و.للارشيف:وم.وث.ج: رسالة الولاية الرابعة إلى ح.م.ج.ج.
1961/06/20. عليه م: C043.
- 111 - م.م.و.للارشيف:وم.وث.ج: تقرير بن طوبال.المصدر السابق.
- 112 - نفسـه.
- 113 - بلغ عدد هذه الجمعيات إلى غاية ابريل 1961 حوالي 60 جمعية نظمت فيها
كل شرائح المعمرين ضد فكرة استقلال الجزائر. جرد شخصي لجريدة :
L ECHO D ALGER DE NOVEMBRE 54/AU 21/04/1961.
NOS Guerre PERDUUES -LEVANT1941-INDOCHINE-114
1951-1953- ALGERIE1958-1960
E / FAYARD. PARIS.1969. P/186.
PH TRIPIER OP CIT P 470 - 115

ABDERRAHMANE KIOUANE: LES DEBUT D'UNE : 126
DIPLOMATIE DE GUERRE-1956-1962-EDITION DAHLAB-
ALGER-1999,p: P:40-41.

- 127 - لخضر بن طوبال المدعو سي عبد الله : مناضل ضمن المنظمة الخاصة عشر في جماعة الـ 22 وعضو المجلس الوطني للثورة 1956 قائد الولاية الثانية 1957/56 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1958 وزيراً للداخلية 1961/58 ثم وزيراً للدولة 1962/61. اعزز الساحة السياسية بعد الاستقلال 1993 ALGER- EENAL- MOHAMED HARBI-Le FLN MIRAGE ET p 402. 128 - REALITE

129 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: تقرير حصيلة نشاط وزارة الداخلية لخضر بن طوبال ع.م: C038.

130 - المجاهد: عدد..3. جويلية 1961.

131 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: نفس المصدر السابق.

132 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: تقرير وزارة الداخلية ع.م: C026.

133 - يبدو أن السيد لخضر بن طوبال قد أورد تقارير غير مضمونة في التقرير السابق الذكر ويذكر أن عدد اللاجئين 130000 في حين يذكر من جهة أخرى في التقرير الوارد في المتن 344235 لاجئاً؟ والرجوع إلى الرقم الأقرب إلى الصحة هو الرقم الأول.

134 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: تقرير حصيلة نشاط وزارة الداخلية لخضر بن طوبال ع.م: C038.

135 - انظر نشاط اتحادية ج.ت وبفرنسا 1958/57 المقدم في الملف الوطني الثالث لكتابه تاريخ الثورة الجزائرية 1985 ص:11.

136 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج رسالة بوضياف محمد- بيطاط رابع إلى ح.م.ج. 16-05-1960. عليه مصورة: C0043.

137 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود مسؤول فدرالية ج.ت وبفرنسا ع.م: C030.

138 - EENAL - ALI HAROUN op cit-p 251

139 - م.م.و.للأرشيف:وم.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود. المصدر السابق.

140 - نفس

- 141 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير عمر بوداود نفسه.
- 142 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير عمر بوداود .المصدر السابق.
- 143 - العقداء العشرة هم عن الولاية الأولى : عبيدي حاج لخضر عن الولاية الثانية ، علي كافى ، عن الولاية الثالثة:محمد بنزوران ، وعن الولاية الرابعة : سليمان (الصادق) بيلبيس ، وعن الولاية الخامسة بودعن بن علي (لطفي) و قائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب : هواري بومدين و قائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق : محمدى السعيد ، بالإضافة إلهم اليمات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة .
- MOHAMED HARB:LE F L N OP CIT-P231.245-144
- :SANS HAINE NI PASSION-ED HAMOUD CHAID - 145
DAHLAB-ALGER 1992.p201.
- 146 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير لخضر بن طوبال ع: C039.
- 147 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج:رسالة ح.م.ج.ج إلى الولايات 1961/06/12 علبة مصورة رقم: C043.
- 148 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير لخضر بن طوبال .المصدر السابق ع: C039.
- 149 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير لخضر بن طوبال حول نشاط وزارة الداخلية 1961/60 ع: C026.
- 150 - م.م.و.للأرشيف:وم.وث.ج: تقرير لخضر بن طوبال حول نشاط وزارة الداخلية 1961/60 ع: C026.
- بعد الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 151- 1958 حيث سقطت حكومة منداس فرانس في جانفي 1956 ثم حكومة غني مولي 1957 ثم جاء دور حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957 وأخيراً حكومة فيليكس غابيار التي علقت مهامها في اغسطس 1958 لتسقط نهائياً بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعة ويزول الأمر للجنرال ديفقل ضمن الجمهورية الخامسة انظر : Messaoud Maadad GUERRE

D ALGERIE CHRONOLOGIE ET
COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102□

152 الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجند من مختلف القوات. انظر: يوسف مناصري دراسة حول أهمية الوثيقة. مخطوط غير منشور -نقا عن الوثائق الفرنسية.. A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19.

153 يفعل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958 حيث سقطت حكومة منداس فرنس في جانفي 1956 ثم حكومة غي مولي 1957 ثم جاء دور حكومة بورجس مونتوري سبتمبر 1957 وأخيراً حكومة فيليكس غاليار التي علقت مهامها في افريل 1958 لتسقط نهائياً بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعة ويزول الامر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة. انظر : Messaoud Maadad GUERRE

D ALGERIE CHRONOLOGIE ET
COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102

154 الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجند من مختلف القوات. انظر: يوسف مناصري دراسة حول أهمية الوثيقة. مخطوط غير منشور -نقا عن الوثائق الفرنسية. A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19.

155 الجنرال ديغول: مذكرات الأمل. (التجديد 58/1962) ت: سموحي فوق العادة -
بيروت 1971 ص: 53.

156 د/ محمد العربي الزيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول م.وك الجزائر 4
198 ص/ 26

157 ناصر الدين سعیدوني: مشروع قسنطينة - محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير
معهد التاريخ جامعة الجزائر 1999/98.

Slimane chikh .I algerie en - 158
armesE/E.N.A.L./ALGER/1997 :p138.
, E algerie' Alistaire horne histoire de la guerre d - 159
albinne Michel .paris 1980 p438

-160- ع الرحمن فارس: ولد عام 1910 باقيو بجاية تخرج بشهادة حقوق وأول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر ويشتهر بالحلول السياسية الإبداعية تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953-1955 يتصل أول مرة مع الثورة في منتصف 1955 وكان ضمن مجموعة

الزاب الـ 61 الذين وقعوا بيانهم الشهير 1956 عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة ملخص لكنه رفضها وسجن في 05 نوفمبر 1960 وأصبح من مناصري فكرة الاستقلال قبل رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرف على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان وتنسحب بعد 1962 من الميدان السياسي: انظر: BEN

JAMIN STORA. *dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1926/1954.* E L harmaton paris 1985
-161 p343.

-162- نفسـه:ص:71 وانظر ايضا: BERNARD TRICOT *les sentiers de la paix.* algerie 58/1962 Eplon paris الدكتور: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 42/1992 ج 02 دار هوما الجزائر 1998 ص: 207.
1972 p166

ALI HAROUN *la 7eme wilaya la guerre du fin en France 54/1962* E rahma alger 1992 p267.

LA DEPECHE DE CONSTANTINE 17/09/1959. -164

-165- ستشهد هذه الفكرة تداعيات ستحكم مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من مولان 10/06/1960 إلى اتفاقيات إيفيان 1962 انظر الفصل الثالث وانظر مع الزبيري: المرجع السابق ص: 183.

-166- الجنرال ديغول:المصدر السابق ص: 71.

-167- نفسـه:ص: 72.
algerie s insurgerait 'DANIEL GUERIN quant L 54/1962 ED la pense sauvage paris 1979 p 153. -168

PHILIPPE TRAPIER AUTOPSIE DE LA GURRE D ALGERIE
E France EMPIRE paris1972 p430. 169
170 دم.ع.الزبيري:المراجع السابق ص: 207
171 ش.ديغول: المصدر السابق ص: 90 - 92
172 حول تداعيات هذا الحديث على مسار الثورة انظر الفصل الثاني.
B TRICOT op cit p173. 173

FERHAT ABBAS AUTOPSIE D UNE GURRE ,lauror 174
paris 1980 p286.

5B TRICOT OPCIT. p17 175

176- ش.ديغول: المصدر السابق ص: 94.

Allstaire horne op. cit. p 444.ET F ABBAS op. cit. 177
296.

178 حول الانتفاضة انظر نفس الفصل لاحقا.

LUCIEN BITTERLIN- nous – 179
étions tous des terroristes E témoignage chrétien paris 1983
p312 HENRI LE MIR:HISTOIRE
MILITAIRE DE LA GEURRE DALGERIE -180 E:ALBINE
MICHEL PARIS.1982. P334

181- موريس شال:جنرال في الطيران الفرنسي 1905-1979- شارك في الحرب
الإمبريالية الثانية.أصبح قائدًا لبنة أركان الطيران العسكري الفرنسي و1953 قائدًا عاماً
للجيش الفرنسي.شارك في العدوان الثلاثي على مصر 1956 أصبح قائدًا لقوات الجيش
الفرنسي في الجزائر في أبريل 1960 يحال إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي وبعد المشاركة
في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه بـ 15 سنة سجناً ثم يعطى عليه 1966 ويصدر

مسکن في 1968 تحت عنوان "ثورتنا". انظر: GRAND DICTIONNAIRE
ENCYCLOPEDIQUE LA ROUSSE V03PARIS1982 p3273

LOUIS TOURRNOIRE-DE GAULLE ET L ALGERIE E -182
FAYRD PARIS 1972 p483

183- ناصر الدين سعیدونی ،الجزائر مقاربات للواقع الجزائري من خلال تضاربا و مفاهيم

تاريخية ط1 دار الغرب الاسلامي بيروت،لبنان،2000،ص269.

.248- نفسه،ص248.

tomas ,oppermann,Le problem Algerienne donnees historiques juridique traduit de l'allemand par jeanlecerf Paris,Maspero,1961,p207.

Francis Jeason,La revolution Algerienne prolemes et perspectives.Milan,Feltrinelli,1962,p80.-
-Idem,p94.-186

187- ناصر الدين سعیدونی ،المراجع السابق ص267.

-S,H,A,T,op.cit,p172 -188.

- MohamedTEGUIA,op.cit,p203.-189

-El moudjahid,fevrier1960 -190

-Aistair HORN,op.cit,p348 -191

193- المنظمة الوطنية للمجاهدين تقرير اللائق الجهوي للولاية الرابعة 1959-1962

التقرير السياسي،الجزء الاول (بدون تاريخ) .ص13.

Challe,op.cit,p108. -194

-Idem,p108. -195

-El moudjahid,N°59. -196

197- تقرير الولاية الرابعة مصدر سابق ص14.

-Pierre,MONTAGNON,op.cit,p305. -198

199- عبد العزيز واعلي مصدر سابق ص15.

- Alistaire,HORNE,op.cit,p351. -200

- Teguia,op.cit,p307. -201

-El moudjahid,op.cit,p669. -202

203- بفضل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958 حيث سقطت حكومة منداس فرنس في جانفي 1956 ثم حكومة غي مولي 1957 ثم جاء دور حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957 وأخيراً حكومة فيليكس غاليار التي علقت مهامها في أبريل 1958 لتسقط تهائياً بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعة وبنقل الامر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة انظر : Messaoud Maadad GUERRE

D ALGERIE CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102
- 204- الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجدداً من مختلف القوات. انظر يوسف مناصري دراسة حول أهمية الوثيقة. مخطوط غير منشور -نقالا عن الوثائق الفرنسية: A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19.

- 203- الجنرال ديغول: مذكرات الأمل. (التجديد 58/1962) ت: سموحى فوق العادة- بيروت 1971 ص: 53.

- 204- د/ محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عا مها الاول م. و ك الجزء 4 198 ص / 26

- 205- ناصر الدين سعیدوني: مشروع قسنطينة -محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر 1999/98.

- 206- Slimane chikh .I algerie en armesE/E.N.A.L./ALGER/1997 :p138.

, E d'Alistaire horne histoire de la guerre algerie -207
albinne Michel .
1980.paris p438

- 208- ع الرحمن فارس: ولد عام 1910 يا قبو بجاية تخرج بشهادة حقوق وأول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر و اشتهر بالحلول السياسية الإدماجية تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953 يحصل اول مرة مع الثورة في منتصف 1955 وكان ضمن مجموعة النواب الـ 61 الذين وقعوا بيانهم الشهير 1956 عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها و سجن في 05 نوفمبر 1960 و أصبح من مناصري فكرة الاستقلال

بكل رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي اشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الابتهاجية
ليبعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان ونسحب بعد 1962 من الميدان السياسي: انظر: BEN
JAMIN STORA .dictionnaire biographique de militants
nationalistes algériens 1926/1954. E L harmaton paris 1985
p343.

209- الجنرال ديغول:المصدر السابق ص:70
210- نفسـه:ص:71 وانظر ايضاً:
BERNARD TRICOT les sentiers
de la paix .algerie 58/1962 Eplon paris
الدكتور محمد العربي الزيري: تاريخ الجزائر المعاصر 42/1992 ج 02 دار هومة الجزائر 1998 ص:207.
1972 p166

ALI HAROUN la 7eme wilaya la guerre du fin en -211
France 54/1962 E rahma alger 1992 p267.
LA DEPECHE DE CONSTANTINE 17/09/1959. -212

213 ستشهد هذه الفكرة تداعيات ستحكم مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من
موان 10/06/1960 إلى اتفاقيات إيفيان 1962 انظر الفصل الثالث وانظر
مع الزيري: المرجع السابق ص:183.
214- الجنرال ديغول:المصدر السابق ص:71
215- نفسـه:ص:72.
algerie s insurgerait 'DANIEL GUERIN quant L - 216
54/1962 ED la pense sauvage paris 1979 p 153.

PHILIPE TRIPIER AUTOPSIE DE LA GURRE D ALGERIE
E France EMPIRE paris 1972 p430. -217
217- دمـعـ الزيري: المرجع السابق ص:207

-218- ش ديفول: المصدر السابق ص: 90 - 92

-219- حول تداعيات هذا الحدث على مسار الثورة انظر الفصل الثاني.

B TRICOT op cit p173. -220

FERHAT ABBAS AUTOPSIE D UNE GURRE ,lauror -221
paris 1980 p286.

5B TRICOT OPCIT. p17 -222

-223- ش ديفول: المصدر السابق ص: 94.

Alistaire horne op. cit. p 444. ET F ABBAS op. cit. -224
296.

-225- حول الانتفاضة انظر نفس الفصل لاحقا.

. LUCIEN BITTERLIN- -
nous étions tous des terroristes E témoignage chrétien paris
1983 p312 -226

HENRI LE MIR :HISTOIRE MILITAIRE DE LA -227
GEURRE DALGERIE E:ALBINE MICHEL PARIS.1982. P334

-228- موريس شال: جنرال في الطيران الفرنسي 1905-1979 - شارك في الحرب
الامبرالية الثانية. أصبح قائداً لبنة أركان الطيران العسكري الفرنسي و 1953 قائداً عاماً
للجيش الفرنسي. شارك في العدوان الثلاثي على مصر 1958. أصبح قائداً لقوات الجيش
الفرنسي في الجزائر في ابريل 1960 يحال إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي وبعد المشاركة
في انقلاب 22/04/1961 حكم عليه بـ 15 سنة سجن ثم يعفى عليه 1966 ويصدر
مذكراته في 1968 تحت عنوان "تذرتنا". انظر: GRAND DICTIONNAIRE
ENCYCLOPEDIQUE LA ROUSSE V03PARIS1982 p3273

- LOUIS TOURNOIRE-DE GAULLE ET L ALGERIE E -229
 FAYRD PARIS 1972 p483
- Ben youcef Ben khadda ;les accord d,evian 2ed ,opu -230
 Alger 1991
 p81- 217
- Anne -:arie le te;ps de l,oas,edition complex -231
 Bruxelle 1995 p184
- p,v de la reunion du CNRA ,trepoli (mais -juin)archives -232
 nationale , Alger ,cO50-053
- ibid -233
- حربي ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ص 272 -234
- projet de programme duFLN pour la realesation la -235
 revolution democratique populaire , tripoli (mai-juin1962) ANA
- ibid -236
- ibid -237
- ibid-238
- العربي ، الزبيري مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضرية. مصدر سابق ص 239
- 137
 projet de programe du FLN , tripoli (mai-juin1962) ;opcit -240
- ibid-241
 ibid959 -242
- CNRA ,Session de Tripoli /1960 op,cit -243
- CNRA Session de tripoli Aout/1961 op, cit -244
- حكيم بركات ، المجتمع العربي المعاصر . مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، 245
 بيروت . 1984 ص 153
- projet de programmed u FLN,Tripoli , mai-juin 1962 op,cit -
 246
- 271
 - محمد ، حربي جبهة التحرير الاسطورة والواقع . مرجع سابق ص 247
- بيان اول نوفمبر مصدر سابق 248
- المصدر السابق 249
- الثورة الجزائرية معطيات وتحديات ، مرجع سابق ، ص 85 250

- projet de programme du FLN , Tripoli . mai-juin 1962 opmcit -251
- حربى ، جبهة التحرير . الاسطورة والواقع ، مرجع سابق ص 273 -252
- projet de programme du FLN . Tripoli -mai-juin 1962 opmcit -253
- ibid -254
- la crise de 1962 op,cit -255
- اليثاق الوطنى ، جبهة التحرير الوطنى 1976 ح 24 -256
- بيان اول توقيع ، مصدر سابق -257
- Mohamed Lebdjaoui,verites sur la revolution algerinne. Ed galimar ,paris -258 1970,p170
- مغنية الازرق ، نشوء الطبقات في الجزائر . دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي -السياسي ترجمة سمير كرم . مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت 1980 من 153 -259
- جبهة التحرير الوطنى . الاسطورة والواقع مرجع سابق ص 273 -260
- نفسه -261
- la crise de 1962 po , cit p 88 -262
- projet de programme du FLN , Tripoli -mai-juin 1962 ,op .cit -263
- الاندق المرجع السابق من 32 -264
- بوزيدة ، مرجع سابق ص 56 -265
- projet de programme de FLN du Tripoli -mai-juin 1962 op.cit -266
- ibid -267
- Collot ,op.cit .pp 300-304.-313-314 -268
- programme du FLN , Tripoli mai-juin 1962 op.cit -269
- ولد خليفة مرجع سابق ص 85 -260
- projet de programme du FLN . tripoli -mai -juim .op.cit - 271
- Ben khadda ,la crise de 1962 .op,cit pp 87-90 -272
- الاندق ، مرجع سابق ص 159 -157 -273

- projet de programme du FLN .tripoli mai-juin 1962 op.cit .
274
- ibid .275
- deuxiemme congres nationale du MTLD op.cit pp85-91 -276
 - projet de programme du FLN . tripoli mai -juin 1962
op.cit -277
- selimen, chikh. La revolution algerienne . projet et action .
op.cit p 674 -278
- projet de programmed u FLN .tripoli (mai-juin 1962) op.cit
-279
- L'Algerie libre .No 1(18-08- 1949) -280
- بيان اول نوفمبر مصدر سابق
-281
- projet de programmed u FLN Tripoli (;ai -juin) 1962 op.cit
-282
- ibid -283
- قانون ، مرجع سابق ص 150
-284
- projet de programmed u FLN (mai -juin) 1962 op.cit -285
 - ibid -286
- CNRA .Session de tripoli (aout 1961) op.cit -287
- عبد الله شيط ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية . د.م.ج .الجزائر 1981 من
-288

37 -36

الخاتمة

بعد مدة من البحث والدراسة والتنقيب في تاريخ الثورة الجزائرية من جميع الجوانب تمكنا من هذا المتعلق أن نسجل مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات لعل أهمها ما يلي:

أولاً: أن ظروف اندلاع الثورة كانت غاية في الصعوبة، إذ لم تكن جميع المعطيات المادية والمعنوية تصب في خدمة مصلحة قيام الشعب الجزائري ينوره عارمة ضد التواجد الفرنسي ورغم هذا الوضع الصعب والمخرج قررت كثلة من شباب الجزائر وتحديداً من مناضلي حزب الشعب خلط الأوراق أمام الجميع وتحدي الظروف والإعلان عن ثورة شاملة وعارمة بالإمكانيات القليلة المتوفرة أملين في إمكانية نجاح هذا التحدي وجر الشعب الجزائري لمواجهة فرنسا وأتباعها وإرغام هذه الأخيرة على الاعتراف بالأمر الواقع.

ثانياً: رغم اختلاف موازين القوى بين طرفين في الصراع جبهة التحرير الوطني وفرنسا واستثنار هذه الأخيرة بالتفوق المادي ووقف غالبية الدول معها وهو ما شكل لها دعماً معنوياً إلى جانب الدعم المادي، ورغم إدراك قادة جيش وجبهة التحرير لهذا المعطى إلا أن قوة الإرادة وحسن التخطيط الذي امتاز به مجربي الثورة رجح الكفة لصالحهم وجعل فرنسا ومن وراءها تدرك حقيقة من تواجههم وضرورة التخلص من المطلب والورطة التي فيها، و إلا عاد ذلك بالكارثة على فرنسا داخلياً وخارجياً ...

ثالثاً: رغم أن الثورة الجزائرية جاءت في ظروف إقليمية ودولية

مساعده نوعا ما إلا أنها فرضت نفسها كقضية تحرر عالمية مستعصية في ظل تعتن الطرف الفرنسي، وهو ما جعلها تكون عائقاً إذا لم تسترجع سيادة الشعب الجزائري، أمام تحسن العلاقات الدولية، ويبقى العالم العربي والإسلامي عموماً والمغرب العربي خصوصاً ناقضاً في سيادته إن لم تعود الجزائر إلى حضنها الطبيعي.

رابعاً: لا يمكننا أن ننكر الواقع المساندة والمؤيدة للثورة الجزائرية من الكثير من الأشقاء، خاصة الدول والشعوب العربية التي ضحت بالنفس والنفيس ولم تدخر جهداً مادياً أو معنوياً إلا قدمته رخيصاً من أجل الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن مدى إخلاص ووفاء ووقف هذه الدول والشعوب إلى جانب الشعب الجزائري باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وأن سيادتها لا ولن تستكمم إلا بعد أن تسترجع الجزائر سيادتها الكاملة.

خامساً: رغم قوة فرنسا العسكرية والسياسية والdiplomatic، وبالمقابل قلة الإمكانيات المتوفرة لدى جبهة التحرير الوطني وقلة خبرتها السياسية والdiplomatic لا أن فرنسا ومن كان ورائها اصطدمت بقوة الإرادة والشجاعة التي تحلت بها الثورة التي صمم قادتها خوضها إلى النهاية التي يعتقدون أن ستنتصرون المظلومين، وأن الشعب إذا أراد الحياة فلن تقف في وجهه أي قوة مهما عانت ومهما بلغت فهي الإرادة التي لا تقهـر.

سادساً: فشل جميع المساعي الفرنسية الهادفة إلى اختراق أو

امساع جبهة التحرير الوطني إذا استطاعت هذه الأخيرة أن تبقى موحدة في مواجهة القوة الفرنسية وأن تقف حائلاً في وجه الدسائس والكائد التي كان يخيطها ساسة فرنسا، خاصة في إيجاد قوة جزائرية سياسية أو عسكرية تكون نداً لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، ويكون يمكنها التفاوض مع فرنسا سواء بمفردها أو بحضور ضعيف لجبهة التحرير ومن ثم تطبع قضية الشعب الجزائري وتمكنه من سيادة شكلية غير كاملة...

سابعاً: أظهرت جبهة التحرير الوطني قدرة فانقة على تعبيء رجبيه مختلف شرائح الشعب الجزائري لمواجهة المخططات الفرنسية، قوة صلبة، تمكنت من إفشال المؤامرات الفرنسية واحباط مساعي الحركة والخونة والمتربدين أو المشككين في إمكانية نجاح الثورة، وقد بينت الأحداث والمعطيات المسلحة أثناء مرحلة الكفاح السلح هذه المواقف والتضحيات مما جعل الزعيم الفرنسي الجنرال بيفول يقف مبهوتاً أمام هذه الحقيقة المرأة بالنسبة إليه ويعترف أن لا بفر من الخضوع للأمر الواقع ومواكبة الحقيقة.

ثامناً: تميزت قيادة جبهة وجيش التحرير بالقدرة على التنظيم والتكيف مع الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة، وهكذا عرفت الثورة مؤسسات قوية (عسكرية سياسية، اجتماعية ثقافية...) لعبت دوراً سجانساً ومتكملاً من أجل إنجاح المهمة المنوطة بالثورة وهي الاسترجاع الكامل للسيادة الوطنية، هذه المؤسسات داخل وخارج

الجزائر تمكنت من التصدي لجميع المحاولات الفرنسية الهادفة إلى إضعافها وتقزيمها بل أكثر من ذلك تمكنت من رزععت الاستراتيجية الفرنسية وإراجها في جميع المحافل ومن تم إرغام فرنسا على الإقرار بوجود كيان جزائري خالص...

تاسعا: وإن سجلنا بعض التنازلات التي فرضت على الثورة أثناء مفاوضات وبعد توقيع اتفاقيات ايفيان، إلا أن هذه التنازلات التي حتمتها طبيعة المواجهة وطبيعة الاستعمار الفرنسي لم تمس جوهر الأمور، إذ بقيت جبهة التحرير الوطني متمسكة بوحدة التمثيل ووحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري.

وما سجل من تراجع بعد انتهاء الكفاح المسلح إنما يرجع في الأساس إلى الصراع الداخلي الذي نشب بين قادة الثورة الأساسية إلى الصراع الداخلي الذي نشب بين قادة الثورة، وهو إلى الصراع اصر، قدمت تنازلات أكثر وأخطر لصالح الفرنسيين.

عاشرا: رغم عظمة الثورة التحريرية، وما حققته في جميع الحالات وعلى جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، إلا أنها سجلت خلال مسيرتها هزات وتصدعات قوية كادت في بعض الأحيان أن تعصف بها لولا حنكة البعض وتنازل البعض الآخر والتضحية ببعض من قادتها وزعمائها.

كما أنها شهدت صراعاً قيادياً وفكرياً خطرين، وإذا كان الأول يمثل الصراع على السلطة وينحصر في غلبة المصالح الشخصية

الفسقة وهو ما أثر سلباً مسيرة الثورة خاصة بعد سنة 1958 فان الثاني (الصراع الفكري و الايديولوجي) كان خطراً على مسار ومصير الثورة وما بعد استرجاع السيادة الوطنية لأن الغلبة في نهاية المطاف كانت لاصحاب الفكر الايديولوجي الشيوعي الماركسي بعد ما كانت سلطقات الثورة مبنية على الاساس الايديولوجي العربي الاسلامي. هذا التحول الفكري الخطير كانت مخلفات سيئة على الدولة والمجتمع بعد سنة 1962 ولا نزال إلى اليوم نعاني من آثاره.

الحادي عشر: لا ينكر احد أن الثورة الجزائرية كانت من أعظم ثورات القرن العشرين لأنها انطلقت بمجرد الإرادة والشجاعة لمجموعة من الشباب الوطنيين لمواجهة القوة الفرنسية الداعمة من الحلف الأطلسي فهي أكثر عدداً وعدة وأحسن تمرساً وتدريباً، إلا أن الإرادة الفولاذية لهؤلاء الشباب جعلت الشعب الجزائري يقف وجهاً لوجه أمام الاستعمار الفرنسي وحركت همم الكثير من الشعوب المسلوية العربية وأحيثت الضمير في بعض الشعوب القوية، وهذا تحرك هؤلاء وهؤلاء من أجل عالم بدون مستعمرات ولا تقرير مصير الشعوب، ومن ثم تشكيل علاقات عالمية جديدة مبنية على الاحترام المتبادل وتكريس احترام حقوق الإنسان بمفهومها الشامل.

المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا

١- مفاوضات المرحلة الأولى

تؤكد جل المصادر التي عدنا إليها أن الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية قد بدأت بعد مرور أكثر من ستة عشر شهراً من اندلاع الثورة، إذ جرى أول اتصال بين الطرفين مع مطلع عام 1956، ففي شهر مارس من ذات السنة وبوساطة مصرية التقى الموفدين الفرنسيين جورج غورس، وبيغارا مع ممثل الثورة محمد خيضر وجرى اللقاء بالقاهرة^(١).

وبعد أربعة أسابيع من اللقاء الأول التقى الرجلان مرة ثانية في شهر إبريل بالقاهرة و في هذا اللقاء الثاني طرح كل منهما شروطه، من جهته الموفد الفرنسي اشترط أولاً وقف اطلاق النار، ثم الانتخابات، تليها المفاوضات. هذه الشروط رفضها ممثل جبهة التحرير مؤكداً على ضرورة اعتراف فرنسا أولاً باستقلال الجزائر، يلي ذلك وقف اطلاق النار، ثم تشكيل حكومة جزائرية منتخبة تتفاوض مع الحكومة الفرنسية^(٢).

إن الاتصالات السرية بين الجزائريين و الفرنسيين تكثفت خلال سنة 1956، داخل الجزائر وخارجها، ففي الداخل وبالضبط في شهر إبريل جرى لقاء بين مبعوث الرئيس الفرنسي منديس فرانس،

وكل من السيدين بن يوسف بن خدة و عبان رمخسان ممثلي الثورة الجزائرية، و رتب لهذا اللقاء الأستاذ الفرنسي اندرى مندوز، و الحقيقة أن هذا اللقاء كان مجرد جس النبض و معرفة ما يريد كل طرف، بدليل أنه لم يفض لشيء يذكر و لم تترتب عنه لقاءات أخرى داخل البلاد⁽³⁾.

وإذا كانت المحادثات الفرنسية و الجزائرية متوقفة داخل الجزائر، فإنها و بالمقابل كانت نشطة بالخارج، و لم تتوقف الوساطات عن محاولة التقارب بين الطرفين، وفي هذا المضمار أدى اليوغوسلاف بدلهم، اذ احتضنت عاصمتهم بلغراد لقاء بين البعوث الفرنسي بيار كومين، و عضوا الوفد الخارجي لجبهة التحرير، احمد يزيد و احمد فرنسيس، يوم 21 جويلية 1956، و في منتصف شهر اوت من نفس السنة احتضنت العاصمة الإيطالية روما، لقاء بين احمد يزيد و محمد خضر و عبد الرحمن كيوان و موظفي الحكومة الفرنسية بقيادة كومين، اللذين اقترحوا على الجزائريين منحهم استقلالاً بصلاحيات موسعة في الشؤون الجزائرية، أما مسائل الدفاع و الداخلية و الاقتصاد فيتم اقتسامها بين الطرفين، على أن يبقى الاشراف و الامتياز للفرنسيين.. و هذه المقترنات رفضها الوفد الجزائري⁽⁴⁾.

تجدر الاشارة إلى أن مقاوضات بليغداد بقيت مفتوحة بين الجانبين إلى غاية شهر سبتمبر، رغم تغيير ممثلي الطرفين، فجبهة التحرير الوطني مثلها في محادثات سبتمبر كل من محمد خيضر ولبن دباغين، أما فرنسا فقد مثلها هيربو، هذا الاتصال فشل كسابقيه نتيجة اسرار كل طرف على موقفه⁽⁵⁾.

الاتصالات الفرنسية الجزائرية المتعثرة توقفت لعدة أشهر، بعد اختطاف و اعتقال القيادة الخارجية للثورة في 22 اكتوبر 1956. و رغم هذا الحدث فإن ابواب الاتصالات لم توصى و تواصلت بطرق مختلفة و عن طريق واجهات متعددة، و ما إن حلت سنة 1957، حت استأنفت تلك الاتصالات بشكل مباشر و سري.

ففي مطلع سنة 1957 حاولت فرنسا عن طريق وسانحتها الاتصال في ذات حين بقيادة جيش التحرير بالداخل و قيادة الجبهة بالخارج، وقد يكون المدف من وراء هذه المناورة خرق صف الثورة في حال ظفرها باتفاق أو ايجاد ارضية تتفاوض بناء عليها مع طرف دون الآخر، و من ثمة يمكنها اضعاف الطرفين معا بعد دخولهما في صراع دموي مفتوح، وهو ما يعني ابقاء سيطرتها على الجزائر⁽⁶⁾.

هذا الاصرار و العناد الفرنسي سيشهد بداية في التغير منذ سنة 1958، هذه السنة لم تكن في صالح فرنسا على من الناحيتين

الكتيكية والاستراتيجية، لأن الثورة الجزائرية بشقيها العسكري والسياسي استطاعت الصمود والوقوف نداً لند في وجه الاستراتيجية الفرنسية السياسية والعسكرية، بل أكثر من ذلك فكانت الثورة من تعزيز مقدرتها العسكرية والدبلوماسية، متغيرة بعض الهزات والعثرات التي شهدتها.

و على العكس من ذلك، فإن فرنسا تاهت في دوامة الانقلابات العسكرية و تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و فقدان هيمنتها الدولية، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى انقلاب 13 ماي 1958، الذي اطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة و أعاد الجنرال ديغول إلى مصاف السلطة في شهر جوان من السنة نفسها.

الجنرال ديغول وجد الأوضاع متربدة داخل فرنسا والجزائر، وأن المشكلة الجزائرية يقدر ما هي معقدة، بقدر ما يريد الذين جاؤوا به إلى السلطة التمسك بها. وبين هذه وتلك، سيد الجنرال ديغول نفسه في ورطة كبيرة، لم يستطع فك خيوطها المتتشابكة إلا بعد مرور وقت معين، و بروز الكثير من المعطيات والظروف التي أجبرته على الرضوخ إلى الأمر الواقع و الاعتراف أولاً بجبهة التحرير الوطني كممثلاً شرعياً ووحيداً، و ثانياً الاقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بعيداً عن الوصاية الفرنسية. و حتى يصل ديغول إلى هذه القناعة، باشر بعيد توليه السلطة في فرنسا و قبل اصلاح الأوضاع فيها الاتصال بقيادة جبهة

التحرير الوطني بتونس في أول اتصال سري يوم 30 جويلية 1958، وقد مثله كل من السيدين جون عمروش و عبد الرحمن فارس وقد كان الهدف من هذا الاتصال جس نبض قيادة الثورة، ولم يسفر هذا اللقاء على نتائج تذكر⁽⁷⁾.

و خلال هذه الفترة و إلى غاية منتصف سنة 1960، حاول ديجول اللعب على جميع الأوراق، و اظهار براعته في المناورات السياسية و حتى العسكرية، فهو في الحين الذي يعطي الضوء الأخضر للجنرال شال بتطبيق مخططاته العسكرية، يعلن أنه سيتفاوض مع من هم في الميدان، عارضا على مجاهدي جيش التحرير الوطني مشروع اطلق عليه تسمية "سلم الشجعان"، و في الوقت الذي كان يطرح فكرة التفاوض، كان يدعو مختلف الأطراف الجزائرية إلى طاولة مستديرة، تشارك فيها جبهة التحرير كأي طرف آخر معني بالقضية الجزائرية، و لم تتوقف هذه المناورات إلا بعد استنفاذ ديجول لحيله و مجهوداته، و رفض من الأطراف الأخرى الدخول في مفاوضات من أجلالجزائر إلى جانب جبهة التحرير الوطني، وكان ذلك في منتصف سنة 1961، عندما باشرت فرنسا الديغولية مفاوضات المرحلة الأخيرة مع جبهة التحرير الوطني بإيفيان في ماي 1961.⁽⁸⁾

2- مفاوضات المرحلة الثانية ووقف إطلاق النار

لقد انتهت المفاوضات التي جمعت نهاية شهر جوان سنة سبعين و تسعمائة و ألف إلى الفشل، هذه المفاوضات العلنية الأولى احتضنتها مدينة مولان الفرنسية بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و وفد الحكومة الفرنسية برئاسة السيد روجيه موريس و الجنرال دوغستين⁽⁹⁾، وقد عزى الجنرال ديغول هذا الفشل إلى أن: شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنفييم محادلات مباشرة بين فرحتان عباس والجنرال ديغول، و منع المفاوضين الذين سيقيمون في بلدنا وفي العاصمة، ان يستقبلوا و يزوروا من يشاون، و ان يدلوا بآية بيانات، و يعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يفرج عن بن بلة و رفاقه المحتجزين في جزيرة ايكس... و هذه المطالب غير معقولة ما لم يتوقف القتال و الاعتداءات الفردية... و يقتل المدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس⁽¹⁰⁾.

غير أن ديغول لم يغلق باب التفاوض نهائيا، رغم اقراره بفشل محادلات مولان التي دامت شانية أيام كاملة، معترفاً بأن في فدي جبهة التحرير و فرنسا قد افترقا في جو مشبع بروح الجاملة، راجين الالتقاء مرة أخرى، و هذا ما شجع ديغول ليبدي استعداده

للاتفاق مع جبهة التحرير على طريقة، اولا: ايقاف القتال ، ثانيا: حق تقرير المصير. ⁽¹¹⁾

لقد توقفت المفاوضات طيلة الفترة المتبقية من سنة 1960، وبقي كل طرف متمسك بموافقه. إلى أن جاءت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدت أحداثاً العديدة من مدن الجزائر، والتي كانت دعماً صريحاً ومباشراً وعلنياً من الجماهير الجزائرية لجبهة التحرير الوطني، وقد اعتبرها البعض منعرجاً حاسماً في مسيرة الثورة، وحدثاً مهماً في معركة الكفاح والتفاوضات معاً. ⁽¹²⁾

وبعد مدة وجيبة من فشل مفاوضات مولان و ما آل إليه حال المتفاوضين مع ديجول من قادة الولاية الرابعة ⁽¹³⁾، أكد هذا الأخير في تصريح صحفي يوم الخامس سبتمبر 1960 بأن الجزائر ستكون جزائرية، وأن فرنسا بالضرورة ستتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، لأن تواصل القتال ليس إلا وقتاً ضائعاً وألاماً مبرحة و دماً مهدوراً ، كما عبر عن أمله و قناعته بأن الجزائر الجزائرية ستكون متعاونة مع فرنسا ⁽¹⁴⁾. وحتى يتمكن من اتخاذ القرارات الحاسمة التي تخص الجزائر، قرر استفتاء الشعبين الفرنسي والجزائري حول فكرة تقرير مصير الجزائر، وقبل تحديد تاريخ الاستفتاء وكيفيته، لاقت هذه الفكرة معارضة من المعربين المتطرفين، وكذلك من الحكومة الجزائرية المؤقتة.

إن الجنرال ديغول لم يبال بهذه المعارضة، مؤكدا على قناعته هذه في خطابه للأمة بتاريخ 4 نوفمبر 1960، بعد أن أوضح بأن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، ولكي يكون عملياً حدد في 16 نوفمبر 1960 تاريخ الاستفتاء المزمع بيوم الثامن جانفي 1960، ولم يهتم بآراء المعارضين⁽¹⁵⁾.

إن الموقف المتابينة والمعارضة بين أطراف الصراع في الجزائر، جعل الوضع يزداد غموضاً، ويبعث على الخوف والحيرة، واصبح كل طرف يسعى بكل طاقاته إلى الدعوة إلى أفكاره ومقاهيه، فالمتطرفون من المعمرين بدأوا بالتحرك بسرعة من أجل كسب تأييد قوى فاعلة سواء وسط الجيش أو المجتمع المدني والسياسي الفرنسي، حتى توحد قواها لمواجهة سياسة ديغول من جهة، والقضاء على الثورة من جهة ثانية، كما أن ديغول ومن أجل الدعاية لأفكاره، قام بزيارة إلى الجزائر، ابتداءً من التاسع ديسمبر 1960 وقد وجد له أنصار يتبنون مواقفه ويدافعون عنها، وبال مقابل واجهه غلاة المعمرين بالغضب والرفض.

هذا التضارب فيما بين الفرنسيين جعل قيادة الثورة تستغله لصالحها من خلال دفع الجماهير في 11 ديسمبر 1960 إلى التظاهر تعبيراً عن تمسكها بقيادة جبهة التحرير والمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية⁽¹⁶⁾، وهو ما أدى بديغول إلى الاعتراف

بأن الفتنة المسلمة مقتنعة بأن لها الحق في الاستقلال وأنها ستحصل عليه إن عاجلاً أو أجلاً⁽¹⁷⁾ وأن القفز على الواقع سيعقد المشكلة والتي لن تجلب بلده، سوى الخيبة والماسي وبالتالي فإن وقت الخلاص من ذلك قد حان".⁽¹⁸⁾

هذه الفتايات التي تكرست في ذهن ديفول أكثر، بعد زيارته الآنفة الذكر، جعلته يكتف من تحركاته للدعائية و التعريف بما سيتحقق إجراء الاستفتاء المعلن عنه سابقاً سواء بالنسبة للجزائر أو لفرنسا في حاضرها و مستقبلها، وهكذا خطب في الشعب الفرنسي ثلاث مرات، كانت على التوالي في العشرين ديسمبر 1960، الواحد والثلاثين ديسمبر 1960 وأخيراً في السادس جافر 1961، وقد بين في جميع هذه الخطابات بأن بقاءه أو ذهابه من على رأس السلطة الفرنسية مرهون بنتيجة الاستفتاء و من ثمة فهو يدعو جميع الفرنسيين إلى التصويت وبالأغلبية على مشروعه الداعي إلى إعطاء الجزائريين الحق في تقرير مصيرهم.⁽¹⁹⁾

ورغم رفض الحكومة المؤقتة لطريقة الاستفتاء، لأن بوجهة نظرها يحمل بين طياته الخدعة، لأن صيغته مبهمة و غامضة⁽²⁰⁾، إلا أن الاستفتاء جرى في الوقت المحدد و صوت عليه حسب ديفول واحد وعشرون مليون ناخب من ضمن سبعة وعشرين مليون ونصف مليون، الذين لهم حق الانتخاب، وقد فاق عدد المصوّتين بالإيجاب نصف عدد الناخبين.⁽²¹⁾

هكذا إذن منحت نتيجة الاستفتاء الجنرال ديغول الضوء الأخضر، لكي يتعامل بالكيفية التي يريد مع القضية الجزائرية، وقد أصبحت قناعته بعد ملامسته للواقع والحقائق واضحة لا ريب فيها وفي أن الجزائريين سيختارون الاستقلال وأنه من المهم للفرنسيين التخلي وبارادتهم عن الجزائر لأنها أصبحت تمثل لهم مصدرًا للأحزان، وأن الأفضل لفرنسا والجزائر أن تقيما نوعاً من التعاون، يبني لكل طرف امتيازات لدى الطرف الآخر.⁽²²⁾

حقيقة أن اتفاقية الجماهير الجزائرية في 11 ديسمبر 1960، والتي أكدت فيها على مساندتها المطلقة لجبهة التحرير الوطني، ورفضها الكلي للتلاعبات الساسة الفرنسيين بهذه الرسالة أدركها جيداً الجنرال ديغول الذي راهن قبل ذلك على قدرات الجيش الفرنسي في إخماد الثورة، وهو ما لم يتسع له رغم الامكانيات التي وفرها للجيش، والخطط العسكرية التي طبقها.

لقد أدرك الجنرال ديغول أن محاولاته إبقاء الجزائر فرنسية قد نشلت طيلة وجوده على هرم السلطة، و الذي قدر في هذه الاثناء بحوالي ثلاثة شهراً، كانت انتكاسات الفرنسيين فيها أكثر من انتصاراتهم، الشيء الذي جعله يقر في مذكراته بأن مواصلة الحرب في الجزائر إلى ما لا نهاية، سيعرض فرنسا الدولة العضو في الأمة القوية إلى الانقسام والصراعات التي لو قدر لها لأدت إلى اندثار فرنسا.

وانطلاقاً مما سبق حاول ديغول جس نبض جبهة التحرير الوطني من خلال الاتصال بها سرياً، وقد تم له ذلك بعد وساطة قام بها السويسري أوليفي لونغ، وهكذا التقى وفداً الثورة وفرنسا في مدينة لوسرن السويسرية، يوم العشرين فيفري 1961 ومثل الوفد الفرنسي كل من جورج بومبيدو، وبرونو دولاس، أما وفد الثورة الجزائرية فتشكل من أحمد بومنجل والطيب بوالحراف، غير أن هذا اللقاء كان لتبادل الآراء والأفكار، وكشف عن المواقف المتبااعدة جداً بين الطرفين.⁽²³⁾

ورغم انتهاء اللقاء الأول بدون التوصل إلى نتيجة تذكر، إلا أن الطرفين أعلنا في الثلاثين مارس 1961، عن إجراء مباحثات علنية ببيان بتاريخ السابع أفريل 1961 لكن هذه المباحثات لم تجر والغيت من طرف جبهة التحرير الوطني، احتجاجاً منها على سياسة ديغول الرامية إلى اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات، خاصة بعدما كشف لويس جوكس في الحادي والثلاثين مارس 1961 عن نية بلاده في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية (المصالحة) ضمن قائمة المتفاوضين.⁽²⁴⁾

لقد كان شهر أفريل من سنة 1961 حافلاً بالأحداث والمواضيع، فبالإضافة إلى الغاء المحادثات المبرمجة بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، ففي مؤتمر صحفي عقده الجنرال ديغول

بتاريخ 11 أبريل، أكد فيه على مواقفه المادفة لازالة الاستعمار بشكل عام، و عند تعرضه للقضية الجزائرية اوضح بالحرف الواحد، قائلاً: ”إن فرنسا تنظر بكل رياطة جاش إلى الحل الذي يفضي بانفصال الجزائر عنها، و لا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدتهم.. إن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا و خارجيا... إن الأحداث قد أيدت ما أعلنت عنه منذ عشرين عاما دون أي ابتهاج حتما، و إنما كنت على ثقة من أنني أخدم فرنسا بذلك خدمة مجده“ ...، ويعتقد ديغول بأن صراحته في هذا المؤتمر، و تطرقه إلى مختلف القضايا بصرامة وشفافية، هي التي ارغمت زعماء الثورة على الدخول في المفاوضات النهاية (25)

في هذا المؤتمر ورغم ما حمله من مغالطات خاصة فيما يتعلق بالظروف التي فرضت على قادة الثورة الدخول في محادثات مباشرة مع الفرنسيين بين ديغول بأن لا مناص من التفاوض البالشر و النهائي مع جبهة التحرير، و أن ذلك يندرج كما يرى ضمن مبادئ التحرر و الانعتاق التي يؤمن بها وتلبية لرغبة الجزائريين و تماشيا مع ارادة الشعب الفرنسي الذي عبر عن هذه الرغبة في الاستفتاء السالف الذكر. هذا الإقرار لم يكن لغير مرور الكرام على السلطات العليا الفرنسية، اذ أدى بخلاف المعمرين الى تحريض قادة الجيش بالجزائر الى التمرد على سلطة الجنرال ديغول

الذى وقع في نهاية افريل 1961، هذا التمرد كاد أن يعصف بحكومة الجنرال ديغول، وبهدف فرنسا بالانقسام والدخول في حرب أهلية⁽²⁶⁾، وأمام هذا الخطر الداهم، وبعد إخماد حركة التمرد قرر الدخول مباشرة في مفاوضات المرحلة الأخيرة والنهاية مع قيادة الثورة الجزائرية، وبعد المشاورات قرر ديغول إجراء هذه المفاوضات بداية من العشرين ماي 1961 بابيفيان، وحتى تجرى هذه المحادثات في جو تسوده الثقة اتخذت السلطة الفرنسية جملة من إجراءات التهدئة، من خلال تغيير سجن الزعماء الخمسة للثورة، من جزيرة إيكس إلى قصر توركان، كما سمح لجزء من المعتقلين في المحشادات بالخروج منها وأطلق سراح ستة الاف معتقل.⁽²⁷⁾ وفي ظل هذه الأجواء انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى في العشرين ماي 1961 ودامت أزيد من عشرين يوم، تمكن خلالها كل طرف من طرح أفكاره وموافقة، و مع ذلك فإنها تعثرت ولم تخرج بنتيجة تذكر، جراء تمسك الوفد الفرنسي بموقفه من قضية الصحراء، الداعي إلى إرجاء النظر فيها، إلى ما بعد تقرير المصير، لأنها (الصحراء) لا تعنى الجزائري لوحدها، وهذا الطرح رفضه الوفد الجزائري، ونتيجة لذلك توقفت المباحثات في الثالث عشر جوان 1961، ولكن ذلك لم يمنع اتفاق الطرفين على إبقاء أبواب الاتصالات مفتوحة.⁽²⁸⁾ لقد باشر وفد جبهة التحرير الوطني مفاوضاته في إيفيان الأولى انطلاقا من الشروط الواردة في بيان الفاتح نوفمبر 1954، والتي أكدت على شروط الجزائريين للدخول في أي محادثات، وهذه الشروط هي: ضرورة

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بصفة علنية ورسمية. الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة التمثيل. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة.

من جانبه بقى الوفد الفرنسي متمسكاً بموافقه، خاصة ما تعلق بقضية الصحراء وهو ما جعل المحايثات تدور في حلقة مفرغة إلى غاية توقفها بطلب من الحكومة الفرنسية في 13 جوان 1961. و بما أن الطرفين ابقيا على قنوات الاتصال، فقد تواصلت هذه الأخيرة و تم تنظيم لقاء جديد في مدينة لوقران الفرنسية، الذي جرى ما بين العشرين والستادس والعشرين من جويلية 1961⁽²⁹⁾. و تم التطرق إلى مسألة الصحراء دون غيرها، حيث اقترح الجانب الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة تضم البلدان المجاورة للجزائر، وهو ما رفضه الوفد الجزائري جملة و تفصيلاً.

وفي هذه الاثناء شهدت الساحة الجزائرية عدة مستجدات لعل ابرزها ظهور المنظمة السرية المسلحة الفرنسية، التي شكلها غلة المعرين في شهر مارس 1961 ومبادرتها لأعمال التخريب والتقتل في الجزائر، كما كانت هذه المنظمة وراء محاولة الانقلاب السالف الذكر.⁽³⁰⁾

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، الأزمة الحقيقية التي نشبت بين فرنسا وتونس عندما أراد الحبيب بروقبيه استرجاع مطار بنزرت، الواقع تحت سيطرة الفرنسيين.⁽³¹⁾

إن كل هذه العوامل وغيرها جعلت الجنرال ديغول يحس نهائيا في ملف المفاوضات وفي كل ما يمكن أن يؤدي إلى عرقلتها، خاصة قضية الصحراء، ولهذا اعترف في الخامس سبتمبر 1961 بـ**بأحقية الجزائر في صحرائها**⁽³²⁾، ليزيل بذلك أهم عقبة أمام الطرفين المتفاوضين ويعطي لهذه المحادثات نفساً وروحاً جديدين.

ويعد ظهور هذه المعطيات الجديدة، وبعد مظاهرات الجزائريين في باريس في السابع عشر أكتوبر 1961، عاود الطرفان الجزائري والفرنسي الاتصالات، وكانت في البداية عبارة عن لقاءات تمهيدية، عرض فيها كل طرف مقترحاته، وقد جرت وقائع تلك اللقاءات الأولى في مدينة بال السويسرية، ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين أكتوبر 1961، وا اللقاءات الثانية يوم التاسع نوفمبر 1961⁽³³⁾، ليتمكن عن هذه اللقاءات التمهيدية الدخول في المرحلة النهائية والأخيرة من المفاوضات، التي دارت في لي روس في الفترة ما بين الحادي عشر والتاسع عشر فيفري 1962، ثم المفاوضات الختامية في إيفيان ما بين السابع والثامن عشر مارس 1962.⁽³⁴⁾

لقد كان المدف من جميع هذه اللقاءات والمحادثات، هو إيجاد صيغة تفاصيم نهائية تعيد للجزائريين حقوقهم، في إطار وحدة التمثيل، ووحدة التراب الوطني؛ وتحفظ بالمقابل ما الوجه لفرنسا،

كما تحافظ على إمتيازات الفرنسيين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الثقافية وبعد حالات الترقى والانتظار، والأخذ والرد، وبعد التمكّن من وضع أرضية تفاهم مشتركة، وميثاق يحدد حقوق رهابيات كل طرف، وقعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع الحكومة الفرنسية، على ما اتفق عليه وفدا التفاوض في إيفيان (35) الثانية في الثامن عشر مارس 1962.

وبالتوقيع على الوثيقة النهائية باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة، وحكومة الفرنسية من جهة أخرى، أعلن عن وقف اطلاق النار بالنسبة لكافل التراب الجزائري بدءاً من يوم الاثنين 19 مارس 1962، و يمكن اعتبار وثيقة إيفيان حلّ ارضي للطرفين، و مكن الجنرال ديغول من الخروج بشرف من المأذق الذي أصبحت عليه فرنسا، و مكن جبهة التحرير الوطني أن تستعيد السيادة للجزائر كاملة غير منقوصة.

وبعد استفتاء الفاتح جويلية 1962، والتصويت بنسبة 99٪ بنعم لصالح استقلال الجزائر، أعلن ديغول في الثالث جويلية 1962 اعترافه رسمياً باستقلال الجزائر (36) ليطوي على يده حقبة استعمارية فرنسية قاتمة على الجزائر ويوسس لعلاقة جديدة بين بلدين وشعبين، كان إلى وقت قريب متخاربين ومتعادبين.

الهوامش

- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تر لحسن زغدار، محل العين جياثي، دم ج.

⁽¹⁾ الجزائر، 1987، ص 15.

⁽²⁾ REDAH MALEK, L'Algérie à Evian, paris, 1995, p24.

- G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N, 1964-1962, Alger,

2003, p617.

⁽³⁾ بن خدة، المصدر السابق، ص 15.

⁽⁴⁾ REDAH MALEK, Op.Cit, p24.

- G. MEYNIER, Op.Cit, p 617. □

⁽⁵⁾ - REDAH MALEK, Op.Cit, بن خدة، المصدر السابق، ص 15.

p26.

- عن هذه الاتصالات، وللمزيد من - G. MEYNIER, Op.Cit, p 617.

- (6) التفاصيل، يراجع كتاب - G. MEYNIER, Op.Cit, p 619 620.

وثانق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس 1959- 1960، تقرير السيد

لجنة التنسيق و التنفيذ، مركز الأرشيف الوطني C عبد الحميد مهري حول

الجزائري، علبة مصورة

- بن يمين سطروا، مصالي الحاج، تر مصطفى ماضي ⁽⁸⁾ - عن مختلف هذه النقاط راجع:

- G. MEYNIER, Op.Cit, p 620-621. و الصادق العماري، الجزائر، 1998.

- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 100.. 623- Ibid, p 623-⁽⁹⁾
- بن خدة، المصدر السابق، ص 18- 19. وللإشارة فإن المفاوضات جرت خلال الفترة المتقدمة بين 25 و 29 جوان 1960، وقد مثل جبهة التحرير محمد المصديق بن يحيى وأحمد بومنجل، ومن أسباب فشل هذه المفاوضات هو الاتصال الذي أجراءه ديغول مع قائد الولاية الرابعة العقيد صالح زعموم في شهر جوان 1960.- الجنرال ديغول،⁽¹⁰⁾
- بن خدة، المصدر ⁽¹¹⁾- نفسه، ص 101. ⁽¹⁰⁾ مصدر سابق، ص 100- 101
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،⁽¹²⁾السابق، ص 19- 20
- 1992، ج 2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 216
- (13)- ولمزيد من التفاصيل عن هذه القضية انظر محمد العربي الزبيري المرجع السابق، شارل ديغول، ص ص 208-207، وكذا مذكرات الامل مصدر سابق ص. ص 111-112-Bernard TRICOT, les sentiers de la paix, Alger, 1958/1962, Ed plon, Paris, p 173
- (14)- شارل ديغول ، مصدر سابق ، ص 102 (15)- شارل ديغول ، مصدر سابق ، من ص 101 ، 102 ، 103 .
- (16)- عن هذه المظاهرات انظر: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ، دراسة مطبوعة من اعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945 الجزائر 2001.
- (17)- شارل ديغول ، مصدر سابق ، ص 107. (18)- نفسه ، ص 108. (19)-(20)- Henri le mir Histoire de la guerre d'Algerie, ED, ALBinne michel, pares 1984, p.334

(21)- شارل ديفول، مصدر سابق، ص ص 109 .لقد ذكر ديفول النسب، كما ان

الكاتب بيترلان لوسيان قد قدر نسبة التصويب كما يلي: 55.91٪ بنعم و 93.14٪ بلا

:انظر:

- Lucien bitterlin , nous étions tous des -terroristes ED, Témoignage chrétien paris 1983 p312.

(22)- شارل ديفول، مصدر سابق، ص ص 109،110. (23)- بن يوسف بن خدة،

مصدر سابق، ص ص 20،21 و شارل ديفول مصدر سابق ص 112. (24)- بن

يوسف بن خدة ،مصدر سابق، ص 23 و محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 263.

(25)- الجنرال ديفول،المصدر السابق،ص 117- 118. (26)- هذه المحاولة

الانقلابية دامت أربعة أيام بدأة من الثاني والعشرين افريل 1961، قادها الجنرال شال

برفقة الجنرالات، سالان، جوهير زار، وكان معهم مجموعة أخرى من عقداء، وضباط الجيش

الفرنسي، وكان هدف هذه المحاولة هو معارضته سياسة ديفول الرامية إلى تقرير مصير

الجزائر، وأعطاء فرصة لقوات الجيش مدتها ثلاثة أشهر كي تقضي على الثورة، وقد كان

ديفول حازما في التعامل مع هذه المحاولة التي كادت ان تهدد حاضر ومستقبل فرنسا،

للمزيد انظر:- شارل ديفول، مصدر سابق ص ص 118 ، 125 .

(27)- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ص 24.

(28)- نفسه، ص 24

(29)- نفسه، ص 25

(30)- شارل ديفول، مصدر سابق، ص. ص 136 – 137 .

(31)- نفسه، ص 131

(32)- نفسه، ص 132

(33)- بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص 29 ، 31

(34)- نفسه، ص. ص 36.38

(35)- نفسه، ص 38 . وشارل ديغول مصدر سابق، ص 140

(36)- شارل ديغول ، مصدر سابق، ص ص 145 ، 146

فهرس المباحث

- مقدمة 7 - 17

الفصل الأول.....	81 - 19
ا- اندلاع الثورة الجزائرية وبيان أول نوفمبر 1954	23
1- ظروف الاندلاع.....	26
- التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر.....	26
- السياسة الداخلية.....	26
- السياسة الخارجية.....	27
[[]- ردود الفعل الأولية.....	28
ا- ردود الفعل الفرنسية.....	28
ب- ردود فعل التشكيلات الوطنية.....	31
- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....	32
- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	34
- موقف الحركة الوطنية الجزائرية(المصالحة)	37
ج- مواقف الدول العربية من اندلاع الثورة الجزائرية.....	38
[[[III- قرامة ثانية لجمومات 20 اوت 1955	43
- النتائج الداخلية.....	45
- النتائج الخارجية.....	46
IV- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ونتائجها.....	47
1 - ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.....	47
2 - النتائج السياسية.....	48

- على المستوى الداخلي	48.....
- على المستوى الخارجي	50.....
3- النتائج العسكرية	52.....
1- التقسيم الجغرافي الجديد	52.....
2- هيئة جيش التحرير الوطني	53.....
4- النتائج التنظيمية	54.....
- المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA	54.....
- لجنة التنسيق والتقييد CCE	56.....
V- المنظمات الجماهيرية	58.....
1- دور الفلاحين	59.....
ب- الاتحاد العام للعمال الجزائريين	59.....
ج- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين	60.....
د- الاتحاد العام للتجار الجزائريين	60.....
هـ- دور المرأة	61.....
هوماشر الفصل	62.....
الفصل الثاني	192 - 81.....
I- نحو تطور العمل الثوري 1957 / 1960	85.....
II- عن هيكل جبهة التحرير الوطني و هيئاتها	85.....
- المجلس الوطني للثورة الجزائرية	85.....
III- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	87.....
1- الظروف الداخلية	88.....
- الظروف السياسية	88.....
- الظروف العسكرية	91.....

94	- الظروف الاجتماعية.....
96	2- الظروف الخارجية.....
101	[I]- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....
102	1 - على الصعيد الداخلي.....
103	2- على الصعيد الخارجي.....
105	[II]- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....
105	1- فكرة تأسيس حكومة م.ج.الجزائرية
107	2- التأسيس.....
108	3- تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1960/58.....
110	[III]- موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....
118	VIII- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.....
118	1- الدول العربية.....
118	2- الكتلة الشيوعية.....
119	3- دول العالم الثالث.....
120	4- الكتلة الغربية(الرأسمالية).....
125	IX- فدراليات جبهة التحرير الوطني.....
126	1- فدرالية المغرب.....
129	2- فدرالية تونس.....
131	3- فدرالية فرنسا.....
134	X- النظمات الجماهيرية.....
142	XI- تطور هياكل الجيش التحرير الوطني.....
143	1- جيش التحرير الوطني (بالداخل و الخارج).....
147	2- مشكلة التسلیح و التموین

149.....	3 - تطور قيادة جيش التحرير
153.....	XII- اجتماع العقداء العشرة من 11 اوت 1959 إلى 09 نوفمبر 1959 الاسباب والنتائج
160.....	هوماиш الفصل
319.....	الفصل الثالث
199.....	I- الاتراء الايديولوجية للثورة الجزائرية 1959 - 1962
199.....	1 - إيديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959 - 1962
202.....	2- الاتراء الثالث لايديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959 - 1960
205.....	3- السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية
207.....	ب - التوجهات الخارجية
211.....	3 - الاتراء الرابع لايديولوجية الثورة الجزائرية 1961
212.....	II- نظرة تقييمية نقدية لمسيرة المشروع الايديولوجي للثورة
213.....	III- الكفاح المسلح والوحدة الوطنية
216.....	1- البعد الاقتصادي
218.....	ب - البعد الاجتماعي
219.....	ج- البعد الثقافي
220.....	IV - التوجهات الخارجية
222.....	1 - سياسة ديفول اتجاه الثورة الجزائرية 1960
226.....	2 - الصحراء الجزائرية في سياسة ديفول

231.....	ـ الثورة الجزائرية 1960-1962- نظرة من الداخل
242.....	ـ المناوئون للثورة..... 1
242.....	ـ الحركة الوطنية الجزائرية
244.....	ـ الحزب الشيوعي الجزائري
244.....	ـ المعروون
246.....	ـ على المستوى الخارجي VI
247.....	ـ نشاط فدرالية جبهة التحرير في تونس..... 1
247.....	ـ الجانب التنظيمي..... 1
248.....	ـ الجانب السياسي.....
250.....	ـ الجانب الاجتماعي و الثقافي
251.....	ـ نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى..... 2
251.....	ـ الجانب التنظيمي..... 1
251.....	ـ الجانب السياسي.....
253.....	ـ الجانب الاجتماعي و الثقافي
254.....	ـ نشاط فدرالية جبهة التحرير في فرنسا..... 3
254.....	ـ الجانب التنظيمي..... 1
255.....	ـ الجانب السياسي.....
256.....	ـ الجانب الاجتماعي و الثقافي
256.....	ـ الجانب القضائية.....
257.....	ـ اجان الرقابة والتحقيق C.C.E
257.....	ـ اجان إعانة المساجين C.S.D
259.....	ـ العلاقة بين الداخل والخارج VII
260.....	ـ إرسال التعليمات..... 1

261	- إرسال الإطارات إلى الداخل.....2
262	- إرسال الأموال.....3
263	- السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية: 1961/60.....VIII
270	1- مشروع قسنطينة 1958.....
273	2- العمليات العسكرية للجيش الفرنسي.....
278	3- برنامج طرابلس 1962.....
279	4- نظرة تقديرية نقدية لمشروع طرابلس.....
285	أ- المجال السياسي.....
285	ب- السياسة الداخلية.....
291	ج- السياسة الخارجية.....
294	د- المجال الاقتصادي.....
296	هـ- المجال الاجتماعي.....
297	ز- المجال الثقافي.....
299	5- المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا.....
314	- هوامش الفصل.....
339	- الخاتمة.....
347	- فهرس المواضيع.....